جامعـــــة يحي فارس المدية

كليـة العلـوم الاقتصاديـة و العلـوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم تجارية

تخصص: محاسبة

محددات مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية)

من إعداد الطالبين :

- ✓ عبوب بوزيان
- ✓ بن عيسى سليمان

تحت إشراف الاستاذ:

- أ/ خيرات أحمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 25 / 06 / 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- الدكتور: يرقي كريم (أستاذ محاضر - جامعة يحيى فارس - المدية) رئيسا.
- الأستاذ: خيرات أحمد (أستاذ مساعد - جامعة يحيى فارس - المدية) مشرفا.
- الدكتور: بوعرار أحمد شمس الدين (أستاذ محاضر- جامعة يحيى فارس - المدية) ممتحنا.

السنة الجامعية 2018/2017.

كلمة شكر و تقدير .....

الحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على كل ما آتانا من فضله العظيم، الحمد الله وحده سبحانه و تعالى على توفيقه لنا وتيسير وتدبير أمورنا وتنوير عقولنا ، والصلاة والسلام على خير خلق االله سيدنا محمد صلى االله عليه وسلم و على آله وصحبه أجمعين.

يتقدم الطالبين بأسمى آيات الشكرو التقدير إلى :

- الأستاذ الكريم المشرف الدكتور: خيرات أحمد على الإرشاد والتوجيه والتشجيع.أدام الله عليه من نعمه .
- الأستاذ الفاضل الدكتور: بوعرعار شمس الدين على مساندته واهتمامه بإتمام هذا العمل ، حفظه الله و رعاه .
- الأستاذ الفاضل الدكتور: مولوج كمال على مساعداته ونصائحة القيمة والوجيهة وأفكاره النيرة، حفظه الله و رعاه .
- الأستاذ الفاضل الدكتور: بولصنام محمد على مساعدته وتوجيهاته وآرائه القيمة، أدام الله عليه من نعمه.
- الأستاذ الفاضل الدكتور : عمر هارون على تشجيعاته و نصائحه القيمة ، حفظه الله ورعاه .
- الأخ الفاضل : بن علية بن عيسى على دعمه و تشجيعه لنا ماديا و معنويا ، حفظه الله و رعاه .

أما فيض شكرنا وامتناننا وفائق تقديرنا وعرفاننا فللوالدين الكريمين و الوالدتين الحبيبتين الذين أفاضوا علينا بدعائهم الدائم لنا بالتوفيق.....

كما يطيب للطالبين توجيه الشكر و التقدير إلى كل من قدم يد العون لإنجاز هذا العمل .....

إهداء...

إلى الجوهرة الغالية و الدرة العاتية..صاحبة القلب الرؤوف و الصدر العطوف ..

المرأة التي تفيض بالحنان و تفوح كعطر الجنان ،إلى من قيل فيها ((الجنة تحت أقدام الأمهات))..

أمي حفظها الله و رعاها ...

إلى من بث في روحي الأمل ، وعلمني حتى معنى الأمل ...

إلى مثال الوفاء و رمز العطاء ...أبي أطال الله عمره ورعاه....

إلى روح جداي و جدتاي رحمهم الله أجمعين ..

إلى روح أخي جلول الذي كنا ندعوه محمد رحمه الله ...

إلى إخوتي المهدي و حسان و خديجة ....

إلى كل أبنائهم و زوجاتهم ..

إلى جميع الأهل و الأقارب ...

إلى من أقضي معهم جل وقتي أصدقائي دون استثناء ..

إلى من قطعت معهم سبيل العلم زملائي الأعزاء إسماعيل ،جلال، عز الدين ..

وليد و كل الزملاء ....

إلى رفيق دربي و صديقي و أخي سليمان من بذل الجهد الجهيد من أجل إتمام هذا العمل ..

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا بكل تواضع مني سائلا من المولى القدير التوفيق ..

و آملا أن أكون قد وفقت و لو بقدر قليل في تحقيق أمنية والدي العزيزين في رؤيتي و أنا سالك لدرب النجاح في دراستي .....

بوزيان.....

إهداء....

الحمد لله على إتمام هذا العمل و بعد أهدي ثمرة عملي :

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار ..أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار و ستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم و في الغد و إلى الأبد ..أبي حفظه الله

إلى الحياة التي غادرت حياتي .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان و التفاني .. إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جر احي إلى أغلى الحبايب أمي رحمها االله ...

إلى بر الأمان أختي الكبيرة عائشة ...إلى إخوتي و أخواتي (محمد،عيسى،إبراهيم، عبد القادر، بن علية، لخضر، وزوجاتهم)(يمينة،مريم ،ريمة،وأزواجهم)..إلى عمي عبد الرحمان..إلى زوجة أبي..

إلى أبناء الإخوة و الأخوات من يوسف و عزالدين إلى سيرين و معاذ فردا فردا...

إلى أعمامي و عائلة بن عيسى الكبيرة ...إلى أخوالي و عائلة بن مزيان الكبيرة....

إلى شمس الربيع...

إلى كل أساتذتي....

إلى كل معلم ..إلى كل طالب علم ..إلى كل محاسب...

إلى كل زملائي و زميلاتي في قسم المحاسبة..

إلى ينابيع الصداقة رفاقي في در ب الحياة حمزة ،الطيب ،محمد الفاتح ، حسان وحسين ،نور الدين ، حسين،محمود ،رضا ، بوزيان،خالد، إسماعيل ،عز الدين ،عبد الرحمان ،جلال، أسامة،حكيم ، مصطفى، فتحي ، حسان ، عبد القادر ،نواري، مولود ،نبيل ، بلقاسم ،نصرالدين، الحاج سعيدي، علي....

إلى كل الذين التقيتهم في حياتي ،وقضيت معهم لحظات لا تنسى...

سليمان.....



الفهرس

الموضـــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
الشكر	–
الإهداء	–
الفهرس	I
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	IX
قائمة المختصرات	XI
مستخلص الدراسة	XIII
مقدمة	(أ– و)
الفصل الأول : تركيبة المعلومات المحاسبية	(02–45)
تمهيد	02
المبحث الأول : ماهية المعلومات .	(03– 13)
المطلب الأول : مفهوم المعلومات و أهميتها	03
المطلب الثاني: خصائص المعلومات وأنواعها.	05
المطلب الثالث: مصادر المعلومات و أساليب جمعها	08

المبحث الثاني: ماهية المعلومات المحاسبية.	(14– 34)
المطلب الأول:مفاهيم حول المعلومات المحاسبية	14
المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية، أنواعها، و مصادر جمعها.	17
المطلب الثالث: أغراض استخدام المعلومات المحاسبية، مستخدموها، وأساليب عرضها.	24
المبحث الثالث: مدخل إلى مصداقية المعلومات المحاسبية .	(35– 44)
المطلب الأول: جودة المعلومات المحاسبية	35
المطلب الثاني: مصداقية المعلومات المحاسبية	41
المطلب الثالث: محددات مصداقية المعلومات المحاسبية.	43
خلاصة الفصل الأول .	45
الفصل الثاني : المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	(47 –84)
تمهيد	47
المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	(48– 64)
المطلب الأول : الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	48
المطلب الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	60
المبحث الثاني : المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	(65– 78)

المطلب الأول : المعيار الدولي الخاص بالمحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	65
المطلب الثاني : النظام المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	71
المبحث الثالث :إستعراض المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.	(79– 84)
المطلب الأول : خصائص المعلومة المحاسبية و مستخدموها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	79
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسسات الصغيرةو المتوسطة.	81
خلاصة الفصل الثاني .	84
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية .	(86– 109)
تمهيد	86
المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة .	(87– 91)
المطلب الأول : تحضير الإستبيان .	87
المطلب الثاني : منهجية الدراسة	89

المبحث الثاني : دراسة و تحليل نتائج الدراسة	(92– 109)
المطلب الأول :الأساليب الإحصائية المستعملة و خصائص العينة .	92
المطلب الثاني : تحليل و تفسير نتائج محاور الدراسة .	99
خلاصة الفصل الثالث .	109
خاتمة	(111– 115)
قائمة المراجع	–
قائمة الملاحق	–



قائمة الجداول

ر– ج	عنوان الجدول	ر– ص
01–02	تصنيف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	49
02–02	تصنيف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	50
03–02	القروض الممنوحة حسب نوع التمويل لـ ANGEMحتى جوان/2017.	62
04–02	التطور التاريخي للمعايير المحاسبية المتعلقة بـ م م.و.ص	67
05–02	الوضعية عند نهاية السنة المالية1	76
06–02	الوضعية عند نهاية السنة المالية2	76
07–02	حسابات النتائج	77
08–02	. تغير الخزينة خلال السنة المالية.	78
01–03	تقسيم عدد الإستمارات	91
02–03	توزيع أفراد العينة حسب العمر .	93
03–03	توزيع أفراد العينةحسب المستوى التعليمي	94
04–03	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة .	96
05–03	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	97
06–03	نتائج اختبار ألفاكرومباخ لقياس ثبات الاستبيان	99

07-03	معامل الإرتباط سبيرمان لعبارات المحور الأول	100
08-03	معامل الإرتباط سبيرمان لعبارات المحور الثاني	101
09-03	اختبار توزيع العينة لمحاور الدراسة	102
10-03	جدول ليكارت الخماسي .	103
11-03	جدول تقييم درجة الإجابة .	103
12-03	جدول المتوسط الحسابي لإجابات العينة حول المحور الأول	104
13-03	إختبارالفرضية1 .	105
14-03	جدول المتوسط الحسابي لإجابات العينة حول المحور الثاني	106
15-03	إختبارالفرضية 2.	108



قائمة الأشكال

ر–ش	عنوان الشكل	ر–ص
01–01	مراحل تطور المعلومات	04
02–01	مراحل دورة البيانات للمعلومات في نظام المعلومات المحاسبي	13
03–01	خصائص المعلومات المحاسبية..	21
04–01	عناصر الفئات المختلفة لمستخدمي النظام المحاسبي في المعلومات في الوحدة الاقتصادية	28
05–01	معايير جودة المعلومات المحاسبية.	39
01–03	التمثيل البياني باستعمال الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب العمر	94
02–03	التمثيل البياني باستعمال الدائرة النسبية لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي.	95
03–03	التوزيع البياني باستعمال الدائرة النسبية لأفراد العينة حسب الوظيفة	97
04–03	التمثيل البياني باستعمال الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب الخبرة	98



قائمة المختصرات:

الإختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
Unido.	United Nations Industrial Development Organization.	مجلس التجارة والتنمية للأمم المتحدة.
CNAC	La Caisse Nationale d'Assurance Chômage	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة .
ANSEJ	Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes .	الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.
PME	Petites et moyennes entreprises.	مؤسسات صغيرة و متوسطة .
PME–CGCI	CAISSE DE GARANTIE DES CREDITS D' INVESTISSEMENTS– PME	صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
FGAR	Fonds de garantie des Crédits aux PME	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
APSI	Agence de promotion et de suivi des investissements	وكالة ترقية و متابعة الإستثمار
ANGEM	AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CREDIT.	الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة .
IASB	INTERNATIONAL ACCONTING STANDARDS BOARD	مجلس المعايير المحاسبية الدولية .
IFRS	*International Financial Reporting Standards*	المعايير الدولية للتقارير المالية .

IFRS for SMEs	**International Financial Reporting Statement For Small and Medium–sized entities**	**المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .**
IPSASs	**International Public Sector Accounting Standards**	**المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام**
IAS	**INTERNATIONAL ACCONTING STANDARDS**	**المعايير المحاسبية الدولية**
SPSS	**Statistical Package for the Social Sciences**	**الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية**



مستخلص الدراسة

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة محددات مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و ذلك في نطاق ما يميز هذه المؤسسات من خصائص محاسبية و غير محاسبية تنعكس على مصداقية المعلومة المحاسبية فيها ، حيث أن الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على حقيقة إشكالية واقع مصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال أهميتها ، مصداقيتها ، محددات مصداقيتها ، حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج عن طريق الاستعانة بالاستبيان ، وتقضي بوجود أهمية للمعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و وجود عوامل مؤثرة على مصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمها عامل نقص الثقافة المحاسبية و المستوى التعليمي للمسيرين بالإضافة إلى عامل التهرب الضريبي .

الكلمات المفتاحية : المعلومة المحاسبية ، مصداقية المعلومة المحاسبية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، المحاسبة المبسطة .

Abstract :

Cette étude vise à connaître le thème des déterminants de la fiabilité des informations de comptabilité dans les petites et moyennes entreprises , dans le contexte qui caractérise ces entreprises comptables et non comptables qui reflètent la crédibilité de ces entreprises. D'après l'importance de la fiabilité et les déterminants de la fiabilité ,Où un ensemble de résultats a été atteint par l'intermédiaire de questionnaire là où il existe une importance pour l'information de comptabilité dans les PME , et l'existence des facteurs influents sur la fiabilité de la comptabilité au niveau des entreprises,parmi ces facteurs on a le manque de la culture comptable et le niveau éducatif des gestionnaires, En plus du facteur de l'évasion fiscale.

les mots clés :
l'information comptable , la fiabilité de l'information comptable, les petites et moyennes entreprises, la comptabilité simplifiée .



مقدمة

تمهيد :

تعمل مختلف الدول على الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مختلف الصيغ التشريعية و القوانين و التسهيلات الممنوحة لها للرقي بها باعتبارها محرك أساسي للتنمية الإقتصادية في الدول ، حيث عمد مختلف المفكرين و الباحثين إلى دراسة طبيعة هذا النوع من المؤسسات و تبيان أهميتها و البحث في مشاكلها و كيفية معالجتها ، وذلك للدور المهم الذي تلعبه هذه المؤسسات على المستوى العالمي، حيث أصبحت تلقى اهتماما كبيرا وخصوصا من طرف الدول النامية، ذلك بعد أن بينت جل الدراسات دورها البارز والمهم في تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية،كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة، كما توفر نسبة مهمة من اليد العاملة، حيث لم تنأى المحاسبة من وجهات البحث الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و ذلك باعتبار المحاسبة جزء من عملية الإدارة و اعتبارها مولد للمعلومة المحاسبية المساعدة في اتخاذ القرار و هذا ما دفع مجلس المعايير المحاسبية الدولية إلى وضع معيار محاسبي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تعتبر المعلومات المحاسبية أهم العناصر التي يعتمد عليها أصحاب القرار لإتخاذ قراراتهم في مجال التسيير و الإستثمار ، حيث أظهرت العديد من البحوث و الدراسات مدى إستجابة أصحاب القرار لأية معلومة جديدة يتم نشرها ، و على الرغم من أن المعلومة المحاسبية ليست العنصر الوحيد المؤثر على إتخاذ القرار إلا أنها تأخذ بعدا مهما و أساسيا في هذا الصدد ، حيث إن توافر المعلومات المحاسبية واختلاف القدرة على تحليل هذه المعلومات بدقة يشكل عاملا مهما في كل القرارات الإستراتيجية للمؤسسة (تدفق الاستثمارات احتساب معدلات المخاطرة ..إلخ) و التي تفيد في تقييم أدائها و الوصول إلى الصورة الإقتصادية الحقيقية للمؤسسة .

إن واقع المعلومة المحاسبية يختلف من مؤسسة إلى أخرى باختلاف حجمها و طبيعتها حيث تتمايز مصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها خاضعة لعدة عوامل تؤثر عليها ،و تختلف هذه العوامل عن غيرها في أنواع أخرى من المؤسسات .

إشكالية الدراسة :

من خلال هذا الطرح يمكننا صياغة الإشكالية التالية :

ماهي أهم محددات مصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تندرج عن الإشكالية المطروحة مجموعة من **الأسئلة الفرعية** و التي تتمثل في :

س1 – كيف تكون المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .؟

س2- ماهو واقع المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

س 3 – هل تتميز المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محل الدراسة بخاصية المصداقية ؟

س4 – فيما تتمثل أهم محددات مصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محل الدراسة ؟

الفرضيات :

للإجابة على الأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية :

- المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي عبارة عن مجموعة بيانات محاسبية مجهزة للعرض بطريقة منظمة و نافعة لاتخاذ القرار .
- تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة النظام المحاسبي المعتمد مثل بقية الأنواع الأخرى من المؤسسات
- تتميز المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محل الدراسة بالمصداقية .
- تعتبر التكاليف أهم عامل مؤثر في مصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة .

أسباب اختيار موضوع الدراسة :

من بين الأسباب التي تؤكد على أن هذا الموضوع يستحق البحث و الدراسة هو :

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص و الرغبة الشخصية في التطرق إلى الموضوع .
- الأهمية الكبيرة التي اكتسبتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الأونة الأخيرة في العديد من الإقتصاديات بما فيها الإقتصاد الجزائري .
- محاولة تقديم و توضيح واقع المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من خلال تحديد العوامل المؤثرة عليها .
- محاولة تقديم فائدة علمية يستفيد منها ذوي الإختصاص من طلبة و أكاديميين و حتى ممارسين لمهنة المحاسبة .

أهمية موضوع الدراسة :

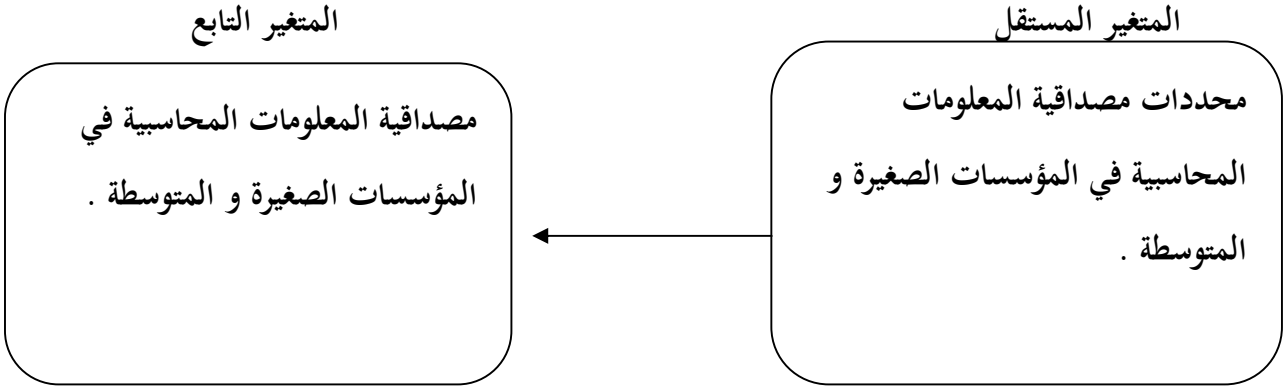
تكمن أهمية الموضوع المختار في أن المعلومة المحاسبية تعتبر أداة مهمة و فعالة في يد أصحاب القرار ، حيث لايمكن الإستغناء عنها في المؤسسات الإقتصادية بما في ذلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أهداف الدراسة :

- محاولة إبراز أهمية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- محاولة الإلمام بمحددات مصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- محاولة تحقيق هدف علمي و هو إضافة مرجع جديد في مجال المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نموذج الدراسة :

قمنا بتصميم نموذج خاص بالدراسة الحالية من أجل تفسير و فهم طبيعة العلاقات بين المتغير المستقل و المتغير التابع بشكل يوضح علاقة هذين المتغيرين .



منهج الدراسة :

من المعروف أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه لذا اعتمدنا في هذه الدراسة على :

- المنهج الوصفي التحليلي لكونه المنهج المستخدم في مثل هذه الدراسات ، و كونه يتميز بجمع و تحليل المعلومات الموجودة للإلمام بكل الجوانب النظرية لموضوع الدراسة ،وعلى هذا الأساس قمنا بجمع مختلف المراجع المتعلقة بالموضوع من كتب و مجلات و مذكرات و قمنا بتفحصها للوصول إلى غايتنا و هي الإلمام بالجانب النظري للدراسة .
- الدراسة الإستبيانية لجمع المعلومات الضرورية قصد الإلمام بالجانب التطبيقي للدراسة .

حدود الدراسة :

تتحدد الدراسة بالمجالات التالية :

الحدود النظرية : تعتبر المعلومات المحاسبية من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها على مختلف الجوانب إلا أننا إرتأينا دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على واقع المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك من خلال دراسة العوامل المؤثرة على المعلومة المحاسبية في مثل هاته المؤسسات .

الحدود البشرية :

يمثل كل من المحاسبين و محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين حقل الدراسة الإستبيانية لهذا الموضوع بالإضافة إلى أساتذة التخصص و مسييري و إطارات الهيآت التي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الحدود المكانية :

تم القيام بهذه الدراسة في حدود ولايات المدية ، البليدة و الجزائر.

الحدود الزمانية :

تم القيام بهذه الدراسة خلال فترة السنة الجامعية 2017/ 2018 .

صعوبات الدراسة :

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل فيمايلي :

- صعوبة الحصول على المراجع المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لقلة توفرها في المكتبة .
- قلة المراجع فيما يخص المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ضيق الوقت الذي حال بيننا و بين المزيد من المعلومات المتعلقة بالموضوع .

الدراسات السابقة :

- مواعي بحرية **" التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في ظل المعايير المحاسبية الدولية "** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،جامعة الشلف ، سنة 2016 ، حيث تناولت فيها موضوع التقييم المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل مايميز هاته المؤسسات من خصائص مالية و غير مالية تنعكس على سلوكها المالي ، و كان الهدف من هذه الدراسة الوقوف على إشكالية التقييم المالي في شقها المحاسبي ، و محاولة إيجاد العلاقة بين مصداقية هذه العملية و موثوقية البيانات في ظل النظام المحاسبي المالي ، و قد خلصت هذه الاطروحة إلى جملة من النتائج كان أهمها أن الإلتزام بمبادئ النظام المحاسبي المالي و تطبيقه بشكل صحيح سوف يمكن من الحصول على قوائم مالية تتصف بالموثوقية مما يؤثر بالإيجاب على مصداقية التقيييم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- سعيداني محمد السعيد **" مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية "** رسالة ما جيستير في المحاسبة ، جامعة بومرداس ، سنة 2014 ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار القواعد و الأحكام التي جاء بها هذا النظام جديدة على مثل هاته المؤسسات ،كما عالجت هذه الدراسة أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وتطرقت الى إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي مع المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الإستفادة من التجربة الدولية من أحل الارتقاء بمستوى أدائها خاصة في الجانب المحاسبي .
و خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تقضي كلها بضرورة تكثيف الدورات التكوينية حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام .

مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

يظهر اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تناولها موضوع العوامل المؤثرة على مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و ذلك لأهمية المخرجات المحاسبية في مثل هاته المؤسسات كونها البنية المستقبلية الأهم في تحديات الإقتصاد الجزائري .

هيكل الدراسة :

للإجابة على إشكالية الدراسة و بهدف الوصول إلى نتائج و أهداف الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول (فصلين نظريين و فصل تطبيقي) حيث تناولنا في **الفصل الأول** المعنون ب **"** تركيبة المعلومات المحاسبية **"** مفاهيم حول المعلومات و المعلومات المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية .فيما عالجنا في **الفصل الثاني** المعنون ب **"** المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **"** ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و واقع المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى استعراض المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تطرقنا في **الفصل الثالث التطبيقي** إلى عرض و تحليل نتائج الدراسة الإستبيانية .



الفصل الأول :

تركيبة المعلومات المحاسبية.

تمهيد:

إن التطور الاقتصادي وانفتاح الأسواق الحالية واتساع الاستثمارات الاقتصادية منها والمالية، أدى بالمحاسبة إلى إعطاء أهمية كبيرة للمعلومة المحاسبية هذه الأخيرة التي يجب أن تكون ذات جودة ومصداقية عالية بحيث أنها تعكس الصورة الحقيقية للحالة المالية للمؤسسة الاقتصادية وهذا من اجل تسهيل عملية اتخاذ قرارات الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية.

وعلى ضوء هذا ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- ماهية المعلومات.
- ماهية المعلومات المحاسبية.
- جودة المعلومات المحاسبية ومحددات مصداقيتها.

المبحث الأول: ماهية المعلومات

سنتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من التعاريف التي تتعلق بالمعلومات وكذا أهميتها وتبيان خصائصها وأنواعها بالإضافة إلى طرق جمعها وإنتاجها، وهذا من أجل تكوين رصيد معرفي حول المعلومات.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات و أهميتها

أولا: مفهوم المعلومات:

المعلومات هي عبارة عن بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة وبالتالي فإن المعلومات تمثل معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الأهداف.[1]

المعلومات تعتبر أساسية لكافة الأعمال الفكرية فهي الأساس في اتخاذ القرارات والدراسات العلمية والأعمال الكونية .....[2]

يمكن تعريف المعلومات بأنها بيانات مقدمة في صورة نافعة لمتخذي القرارات أي أن المعلومات تمثل إضافة جديدة لمتخذي القرارات لأنها تحد من درجة عدم التأكد وتزيد من درجة المعرفة المتعلقة بالمشكلة محل القرار أما البيانات فإنها حقائق أو أرقام في صورة خام أي لأنها تعبر عن مقياس مشاهدات أو أحداث معينة ولكي تكون البيانات مفيدة يجب أن تتحول إلى معلومات يستفيد منها متخذي القرارات.

ثانيا: الفرق بين المعلومات والبيانات والمعرفة.

1.:البيانات:

هي المادة الخام التي يتم تجميعها ومراجعتها لأحل إنتاج المعلومات، وتمثل المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، وتعبر عن أحداث وتدفقات مادية للعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، وقد يتم التعبير عنها إما في شكل أرقام أو حقائق أو أوزان أو أشكال مجتمعة ببعضها أو كلها.[3]

---

[1] _ثناء على القباني، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2008، ص9.

[2] _هاني عرب، "**محاضرات في نظم المعلومات**"، ملتقى البحث العلمي،www.rsscrs.info./2007،أفريل 2011 .

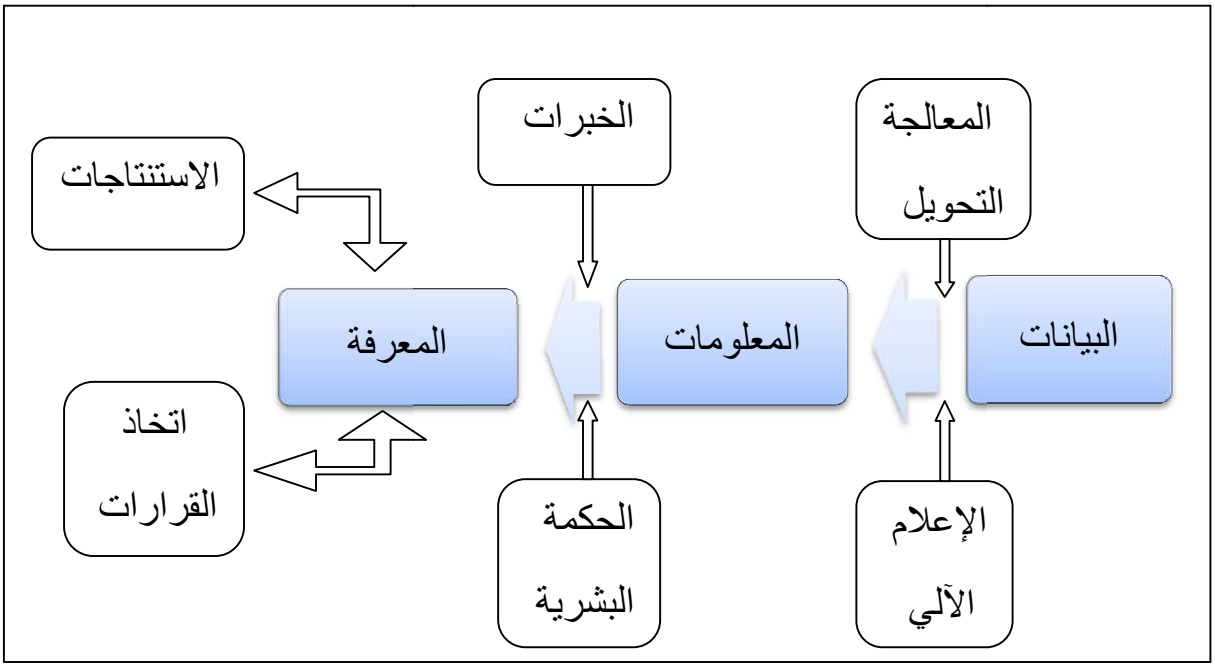
[3] _سليمان عتير، "**دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، : 14.ص، 2011/2012.

2.:المعرفة:

هي المستوى الأعلى من مفهوم المعلومات من حيث التعقيد، فهي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على التحكم، فنحن نتلقى المعلومات و نمزجها بما تدركه حواسنا ونقارنها بما تختزنه عقولنا من واقع الخبرة السابقة، ثم نطبق هذا المزيج مع ما بحوزتنا من أساليب الحكم على الأشياء وصولا إلى النتائج والقرارات أو استخلاصها لمفاهيم جديدة.[1]

ويمكن اجمال ذلك في الشكل التالي الذي يوضح مراحل تطور الذي تعرفه المعلومات من بيانات إلى استنتاجات وقرارات التي هي نتاج المعرفة:

الشكل رقم(01-01): مراحل تطور المعلومات



المصدر:من إعداد الطالبين

[1] _ناصرمحمد المجهلي، **"خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار"**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009/2008، ص16.

ثالثا:أهمية المعلومات

في ضل ظروف المجتمع الحديث الدائم للحركة و التغير من خلال الظروف الاقتصادية المعاصرة ، الذي يتصف بالتنافس الحاد والمستمر على الأداء الأفضل ، لم تعد المحاسبة بوظائفها التقليدية قادرة على تلبية احتياجات الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة وتقييم أداء مختلف أوجه نشاط المشروع .[1]

وتكتسب المعلومات أهميتها من واقع الدور الذي تمثله في تزويد الإنسان بما يحتاج إليه من معارف يستمد منها تقديراته وتصوراته لما يتطلب منه القيام وعبر مراحل تاريخية متتالية تزايدت أهمية المعلومات بصورة متطورة ارتباطا بما تحدثه من آثار عميقة في توسيع المعرفة الإنسانية وتنمية وعي الفرد وإدراكه لما يحيط به من ظواهر و متغيرات مختلفة .[2]

المطلب الثاني: خصائص المعلومات وأنواعها.

أولا: خصائص المعلومات:

ترتبط المعلومات من الناحية الإدارية بالخيارات المتاحة أمام صناع القرار لحل مشكلة معينة ، وترتبط معظم القرارات الإدارية بالمستقبل لذلك فان المعلومات المستخدمة في هذه الحالة تأخذ شكل التوقعات التي يمكن أن ترقى إلى مستوى الحقائق المؤكدة ، ولكي يمكن الاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرارات السديدة لابد أن تتصف بالخصائص أو الصفات التالية:

1. دقة المعلومات: تتخذ درجة دقة المعلومات بمدى تمثيلها للموقف أو الحدث الذي تصفه، وتتوقف درجة الدقة المطلوبة في المعلومات على احتياجات المستخدم و طبيعة المشكلة و مرحلة صنع القرار في مرحلة البحث عن المشكلة مثلا : يكون لصناع القرار قبول درجة منخفضة من الدقة في المعلومات التي يحتاج إليها ، أما في مرحلة تقييم نتائج القرار، فإنه يحتاج إلى درجة عالية من الدقة.

2. حداثة المعلومات: نعني بذلك الكفاءة في تجهيز المعلومات حتى لا تفقد المعلومات حداثتها و نفعها، فينبغي ألا يستغرق تجهيزها وقتا طويلا ،فقد أتاحت تقنية المعلومات إمكانية التوليد الفوري للتقارير عن أية

[1] _جبرائيل جوزيف كحالة، رضوان حلوة حنان، "**المحاسبة الإدارية**"، الأردن، الدار العلمية الدولية، ط 1 ،2002 ،ص: 9.

[2] _صادق طاهر الحميري، "**توظيف أنظمة المعلومات في عملية صناعة القرار**"، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، 25 -27 أوت 1998 ص:9.

فترة زمنية ، و تغيير مفهوم التقارير الدورية في كثير من الأحيان ن وحل مكانها التقارير الفورية عند طلبها ، فحداثة المعلومات اليوم تأتي من تحديثها المستمر.[1]

3. جودة المعلومات: يمكن أن تتحقق جودة المعلومات بأمرين إحداهما الموضوعية والأخر الأخطاء والتزوير، يقصد بالموضوعية عدم التحيز في معالجة البيانات وطريقة عرضها .

ويرجع التحيز لعدة أسباب منها المصلحة الشخصية لمعالجة البيانات وحالته النفسية ودرجة تفاؤله و تشاؤمه ، أما الخطأ في المعلومة فقد ينشا من استخدام طريقة غير صحيحة في معالجة البيانات، أو سوء فهم عند تحديد المعلومات المطلوبة، أو التزوير المتعمد، ويمكن التغلب على الأخطاء باعتماد نظام رقابي جيد يضمن صحة المعلومات وأسلوب معالجتها.

4. تكامل المعلومات:ينبغي أ، تتكامل المعلومات لأن عدم تكاملها يجعلها غير صالحة للوصول إلى الهدف المطلوب.

5. تركيز المعلومات:نعني بذلك تلخيص المعلومات في جداول ورسوم بيانية توضح الاتجاهات العامة، وتدل على البنود التي شاذة و غير مقنعة مع الاتجاهات الطبيعية والمتوقعة.

6.دلالة المعلومات: المعلومات ذات الدلالة الواضحة هي المعلومات التي تشجع حاجة الإدارة إلى المعرفة التي تساعد في اتخاذ القرارات أو إلى إدراك جدير لماهية الأعمال التي تقوم بها.[2]

ثانيا: أنواع المعلومات

يمكن تصنيف المعلومات بعدة طرق، ولكن يجب ملاحظة التأكد من مناسبة خصائص المعلومات للموقف الذي يتخذ فيه القرار ، ونموذج متخذ القرار لتفسير المعلومات .

وفيما يلي تصنيف المعلومات إلى مجموعات رئيسية نذكر منها على سبيل المثال:

[1] –غاشوش عايدة، لقصير مريم، "**دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**،" مذكرة ماستر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان2011،ص: 49.

[2] _محمد الفيومي، "**تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية**"، مصر، 1999 ،ص: 52

أولا:من حيث الطبيعة:

ويمكن تصنيفها كما يلي:

1.**المعلومات التاريخية:** هي معلومات يتم تجميعها عبر الزمن، وتتعلق بفترات زمنية سابقة.

2.**المعلومات العلمية:** هي المعلومات التي تخضع إلى اختبارات و تجارب قبل تعميمها حول الموضوع الذي تتعلق به .[1]

3.**المعلومات الأدبية:** هي التي تعكس الاتجاهات والآراء والأفكار للأشخاص الذين قاموا بإعدادها.

4.**المعلومات الوظيفية:** هي المعلومات التي توجد بأي مجال من المجالات العامة مثل: المعلومات السياسية والاقتصادية والثقافية.

5. **المعلومات الإدارية:** هي المعلومات التي تتعلق بكافة مجالات وأنشطة ووظائف المنظمات.[2]

ثانيا: من حيث الهدف[3]:

وهي تنقسم كما يلي:

1- معلومات الاشتغال: information de fonctionnement

وهي مجموعة المعلومات الضرورية للعمل اليومي للمؤسسة، فهي مرتبطة بالمهام المتكررة، وبدون هذه المعلومات لا يمكن تحقيق ولا مراقبة المهام العادية في المؤسسة.

وبصفة أدق يمكن تقسيم هذا النوع من المعلومات إلى صنفين:

_ معلومات القيادة: أي تلك المتعلقة بالتحكم، بإثارة أو بتنفيذ عملية معينة.

_ معلومات الرقابة: والهدف منها مراقبة النتائج المحققة من خلال المنفذة.

2- معلومات التأثير: information d'influence

يهدف هذا النوع من المعلومات إلى التأثير في سلوك الأفراد الذين لهم صلة وثيقة بالمؤسسة سواء الأفراد الداخليين أو الخارجيين.

---

[1] _عبد الرزاق محمد قاسم، "**تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**"، دار الثقافة، ط 1 ،2006 ،ص- ص: 26 -27

[2] _سلمان مصطفى السلامة،" **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**"، الأردن، مؤسسة الو راق، ط1 ،2008 ص: 32

[3] _رحمون هلال، "**نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر 2005، ص59.

وهذه هي المعلومات التي تجعل من المؤسسة على أنها ليست فقط عبارة عن تجميع للأفراد، بل من خلالها يمكن خلق صلة ترابط بين العامل و المسؤول بهدف التواصل إلى كسر الحواجز السُلمية، وجعل الأفراد يعتبرون المؤسسة ملكا لهم.

3- معلومات التوقع: information d'anticipation

هي معلومات تسمح للمؤسسة بالمعرفة المسبقة لبعض التغيرات التي يمكن أن تحدث والمتعلقة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي وذلك إما بهدف الاستفادة من بعض المزايا أو تجنب بعض المخاطر.

فهي إذن معلومات تفيد في قيادة المؤسسة في الاتجاه الصحيح والنظر إلى ما هو أبعد من المهام العادية.

عادة ما ينظر إلى هذا النوع من المعلومات من ناحية اليقظة الإستراتيجية واليقظة التكنولوجية وكذلك اليقظة التنافسية، هذا النوع من المعلومات لا يُفرض على المؤسسة ولا من طرف المؤسسة ذاتها؛ ولكن يمكن أن يوجد بفضل إرادة المسيرين وقد تختلف هذه الإرادة من مؤسسة إلى أخرى.

المطلب الثالث: مصادر المعلومات وطرق و أساليب جمعها

أولا:مصادر المعلومات :توجد مصادر عديدة للحصول على تصنيف للمعلومات، والتي تستخدم في عملية اتخاذ القرارات أو كعملية الاتصال، ويمكن تصنيف المعلومات التي تتعامل بها المؤسسة إلى مجموعتين هما: المعلومات الأولية، والمعلومات الثانوية.

1.المصادر الأولية للمعلومات:[1]

إذا كانت المعلومات التي نحتاجها غير متوفرة في مكان ما يمكن الوصول إليها والحصول عليها بسهولة، فانه يجب علينا تجميعها بإحدى الطرق التالية:

أ.: **الملاحظة:** إن الملاحظة الدقيقة لظاهرة ما تمكننا من الحصول على أجوبة جزئية للمشكلة الملاحظة،ويتم تجميعها بإحدى الطرق التالية:

إذا أرادت المؤسسة الحصول على معلومات خاصة بمنتجاتها عن طريق المستهلكين فيمكن ملاحظة ردة فعلهم على شاشات أو وضع تسجيلات كاسيت في محلات البيع للحصول على ردود أفعالهم دون معرفة مسبقة عنهم، مما يؤدي إلى تجميع معلومات دقيقة عنهم، والميزة الرئيسية ملاحظة أنها توفر معرفة أولية عن المشاكل والعمليات والأنشطة محل الاهتمام، وتتجنب هذه الطريقة ردود الفعل المنجزة.

[1]_غاشوش عايدة، لقصير مريم، مرجع سابق، ص: 50.

ب.:التجربة والمسح: في بعض الأحيان توضع مصادر المعلومات (أفراد،آلات،معدات..)تحت التجربة ويتم إصدار حكم بشأنها،أما المسح فيعتبر أكثر المصادر استعمالا وسرعة في تجميع المعلومات الأولية،وحتى يكون المسح له مدلول واضح وكامل فهو يحتاج إلى بحث جيد وواضح وتسلسلي كالأسئلة ، وكذلك ضرورة اختيار العتبة بكل حذر وعناية للحصول على معلومات حتمية وصحيحة ودقيقة .

ج.:التقدير الشخصي: يتم الحصول على التقدير الشخصي عن طريق الخبراء وقد يكون هؤلاء الخبراء من داخل المؤسسة كرؤساء الإدارات والقطاعات أو من خارج المؤسسة كالمستشارين أو الخبراء الأجانب.

2.:المصادر الثانوية للمعلومات[1]: الحصول على المصادر الأولية يستغرق وقتا ويكلف أموالا،وللتخفيف من هذه الحدة فإن على المؤسسة بواسطة مستعملي هذه المعلومات أن تلجأ إلى استخدام المصادر الثانوية للمعلومات كلما تطلب الأمر ذلك،وتشمل هذه المصادر:

أ.:المعلومات الموجودة في المؤسسة:في بعض الأحيان تعتبر المعلومات الموجودة في المؤسسة ذات أهمية عالية بالنسبة لمديري الشركات.

فالتقارير يتم إعدادها على مستوى الإدارات المختلفة بحيث يجب توفر كمية كبيرة من المعلومات كملفات المؤسسة عن السياسات المتبعة والإجراءات والخطط الطويلة والقصيرة الأجل، وكذلك المعلومات المحصل عليها من طرف العاملين داخل المؤسسة، فهم يقدمون المعلومات بطريقة غير مباشرة عن طريق المناقشات التي تحدث بينهم في الميدان العملي.

ب.:شراء المعلومات من الخارج المؤسسة: من الضروري أن المؤسسات تحتاج إلى معلومات لا تكون متوفرة داخل المؤسسة فتلجا إلى المحيط الخارجي بهدف الحصول عليها.

ج.: النشرات: كالنشرات والمجلات في الميدان الاقتصادي والتي تحوي على موضوعات حول المعاملات في المؤسسات الحكومية والتجارية.

د.: الوكالات الحكومية: تتوفر الوكالات الحكومية على حجم كبير من المعلومات نجد منها: معلومات خاصة بعدد السكان و توزيعهم الجغرافي إجمالي الدخل الوطني، وكل هذه المعلومات قد تكون نافعة بالنسبة للمؤسسة.

[1] _-محمد الفيومي، مرجع سابق، ص: 53

ثانيا: طرق وأساليب جمع المعلومات، وإنتاجها: هناك عدة طرق لجمع المعلومات ويتم اختيار أنسب طريقة تبعا للاحتياجات، وفيما يلي أهم الطرق:

1-1.:طرق وأساليب جمع المعلومات:

أ.: البحث وفحص السجلات:

وتتم عن طريق متابعة الخريطة التنظيمية للملفات و التقارير ونماذجها، سجلات العمل، القرارات، الشكاوي، إضافة إلى المشاكل التي سجلت حين إعداد وتنفيذ الخطط والموازنات وكذلك خرائط المسارات.

ب.:أسئلة الاستبيان: هي استمارة يتم ملئها من قبل المستجوَب الذي يعتبر سيد القرار، ويعتبر الاستبيان طريقة للكشف عن الحقائق و ميول الأفراد.

ج.: المقابلة الشخصية: هي أهم الطرق للحصول على المعطيات، إذ تساعد في ملاحظة سلوك الأفراد والجماعات و معرفة آراءهم.

د.: الملاحظة: تعتمد على إرسال الملاحظين لتسجيل الوقائع أثناء العمل على شكل إحصائيات الرقابة الموجودة.

هـ.: العينات: هي عبارة عن أخذ عينة من المدخلات أو عينة من المواقف مثل:عينة على طلبات البيع، شكاوي العملاء، الموظفين.

و.:الانترنيت: إن الانترنيت أو ما يعرف بشبكة الشبكات تعتبر من أحدث الطرق لجمع المعلومات، ظهرت مع التطور التكنولوجي وسببها التفتح العالمي، إضافة إلى الخدمات التي توفرها هذه الشبكة، فهي تتميز بسهولة الاستعمال وتكلفتها المنخفضة.[1]

1-2.:نظام المعلومات كمنتج للمعلومات:

- **تعريف النظام:** هو مجموعة من منتظمة من الأجزاء المترابطة والمتفاعلة فيما بينها لأداء أنشطة من أجل تحقيق أهداف محددة.[2]

[1]_غاشوش عايدة، لقصير مريم، مرجع سابق، ص: 49.

[2]_أيمن الشنطي وأخرون، " **مقدمة في تحليل و تصميم نظم المعلومات** "، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2010 ،ص 11.

● **تعريف نظام المعلومات:** له العديد من التعريفات نذكر منها :

يعرف على أنه مجموعة من العاملين والإجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة من أجل إيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب، وهذا لغرض مساعدتهم في أداء الوظائف المسندة إليهم.[1]

ومن البديهي أن يتكون أي نظام معلوماتي من ثلاثة مكونات رئيسية هي:

1- المدخلات.

2- المعالجة.

3- المخرجات.

إن لهدف الرئيسي لاي نظام معلومات هو إنتاج المعلومات المناسبة للمستخدمين النهائيين.

● **تعريف نظام المعلومات المحاسبي:**

يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه ذلك الأسلوب المنتظم أو مجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المؤسسة المالية، وهذا من واقع المستندات المؤيدة لها في الدفاتر السجلات المحاسبية لغرض بيان نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة والوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية معينة بالإضافة إلى أن نظام المعلومات المحاسبي وسيلة لتحقيق إجراءات الرقابة على كافة عناصر الإنفاق والإيراد وأصول وخصوم المؤسسة، وتوفير المعلومات الضرورية للإدارة لترشيد قراراتها الخاصة باستغلال الموارد المتاحة والرقابة عليها.[2]

ويتكون نظام المعلومات المحاسبي من عدة وحدات كل وحدة تؤدي وظيفة محددة، يمكن عرضها على النحو التالي:[3]

أ.: وحدة تجميع البيانات:تقوم هذه الوحدة بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث ووقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها، ولطبيعة

[1] _زوبيدة محسن، محمد بن قرينة،**"نظام المعلومات لتسيير المياه كأداة للتسيير وتنمية الحوض الهيدروغرافي للصحراء كمنظومة متكاملة"**،مجلة الباحث، العدد14 ،جامعة ورقلة، 2014.

[2] _ -وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي، **"حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية"**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، 6 عمان، 2015 ،ص72.

[3] _كمال الدين الدهراوي، **"نظم المعلومات المحاسبية"**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001 ، ص ص49-51.

أهداف المشروع وطبيعة المخرجات تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام، كما أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعة.

ب.:وحدة تشغيل البيانات: البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات المحاسبي قد تستخدم في الحال إذا كانت مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتصبح معلومة مفيدة في عملية اتخاذ القرارات وبالتالي فإنها ترسل إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبي.

ج.: وحدة تخزين وتجميع البيانات: وتختص هذه الوحدة في تخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها لاستخدامها مستقبلا أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها لصانعي القرار.

د.: وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات): تعتبر هذه الوحدة الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل نظام المعلومات المحاسبي حتى تصل إلى صانعي القرارات الإدارية، وقد تكون قنوات الاتصال آلية أو يدوية (شاشات أو ورق) حسب الإمكانيات المتاحة للمؤسسة.

ـــوتمر عملية إنتاج المعلومات المحاسبية بالمراحل التالية:[1]

- **المدخلات:** هي عبارة المعاملات ذات الطبيعة المالية التي تتم في المؤسسة والموثقة بمستندات تثبت وقوعها بتواريخ محددة.

مدخلات نظام المعلومات المحاسبي تتمثل في البيانات الأولية، هذه المدخلات تخضع للمعالجة من خلال عملية تسجيل قيود تلك المعاملات المالية في سجل خاص يدعى بدفتر اليومية، ويتم ترحيل القيود المحاسبية من هذا السجل إلى حساباتها المختصة في دفتر الأستاذ العام ثم ترصيد الحسابات واستخراج هذه الأرصدة حسب طبيعة كل حساب، وذلك خلال فترات زمنية تتبع لطبيعة الحساب ولطبيعة المؤسسة.

والبيانات الواردة في المستندات تعتبر المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي لذلك يجب تصميم المستندات وإثباتها بشكل يجعلها الدليل الموضوعي على صحة المدخلات.

[1] ـــبن فرج زوينة ،"**المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014 ،ص10.

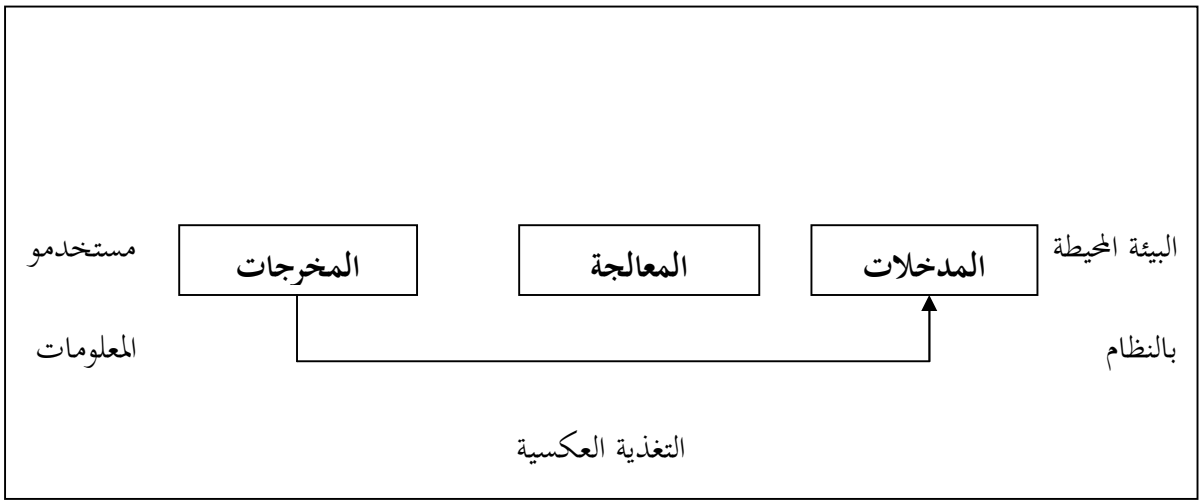
- **المعالجة:** هي عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات قابلة للاستفادة منها في شكل معلومات.
- **المخرجات:** تتم من خلال عرض المعلومات المحاسبية التي تم الحصول عليها من المرحلة السابقة وذلك من خلال إعداد القوائم المالية والتقارير الأخرى التي تهدف مجملها إلى تحقيق الهدف الأساسي للمحاسبة المتمثل في توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف ذات العلاقة إي مستخدميها.

حيث يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى إنتاج معلومات عن المؤسسة تفيد المستخدمين فهو يوفر بيانات ومعلومات تختلف من حيث الاستفادة منها في مجال التخطيط أو التنفيذ والتشغيل والرقابة وتقييم الأداء.

كما أن التقارير هي الأداة الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى المستخدمين فهي أحد مؤشرات فاعلية النظام وجودته فبالإضافة إلى جدول حسابات النتائج والميزانية وجدول تدفقات الخزينة يقدم النظام مجموعة كبيرة من هذه التقارير التي يتم تصميمها على أساس معايير.

- **التغذية العكسية:** تعتبر كذلك من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وهي عبارة عن المعلومات التي يعاد إدخالها مرة ثانية في دورة جديدة إلى النظام لاستخدامها كمدخلات من أجل تحسين مسار النظام وتكييفه مع بيئته لتحقيق الأهداف المرسومة.

الشكل رقم(01-02): مراحل دورة البيانات للمعلومات في نظام المعلومات المحاسبي



المصدر:ناصر محمد علي المجهلي، "**خصائص نظام المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص33.

المبحث الثاني: ماهية المعلومات المحاسبية.

إن المعلومات المحاسبية كباقي المعلومات تعتبر موردا اقتصاديا هاما في مجال صنع القرارات الاقتصادية كقرارات الاستثمار، قرارات التموين، قرارات الإنتاج، وغيرها. ونحاول في هذا المبحث التطرق إلى ماهية المعلومات المحاسبية، خصائصها، أنواعها، وطرق جمعها وعرضها، بالإضافة إلى أغراض استخدامها ومستخدميها.

المطلب الأول:مفاهيم حول المعلومات المحاسبية.

تستخدم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير في تسجيل الانجازات و توجيه أو جذب الانتباه و حل المشاكل.

أولا:تعريف المعلومات المحاسبية:

_تعرف المعلومات المحاسبية بأنها:"كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا. وبذالك فهي تمثل ناتجا للعمليات التشغيلية التي تجري داخل البيانات المحاسبية والتي تستخدم من قبل الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية وبما يحقق الفائدة من استخدامها.[1]

_تعرف المعلومات المحاسبية على أنها البيانات التي يكون لها صدى لدى مستقبلها، وتهدف لتخفيض عدم التأكد، حيث هذه البيانات معروفة فعلا وهامة لمن يستلمها وتوصل إلى متخذ القرار أهميتها، وتكون قيمتها أعلى من تكلفتها.[2]

_المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية التي يتم تجهيزها و عرضها بطريقة منظمة و نافعة في عمليات اتخاذ القرار.[3]

---

[1] _قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، مرجع سابق، ص27.

[2] _هاجر لوصيف، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، المركز الجامعي بالوادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جوان2012،ص:47.

[3] _غاشوش عايدة، لقصير مريم، "**دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**"، مذكرة ماسترأكاديمي، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان2011،ص: 53.

تعريف شامل: تعتبر المعلومات المحاسبية احد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى أي وحدة اقتصادية مشتقة منها، وتمثل المعلومات المحاسبية مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كميه ووصفية، والتي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات تبادلية

و هي ذات تأثير مباشر على سلوك الأفراد والإدارات المختلفة، و تزداد قيمتها الاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها.

ثانيا: أهمية المعلومات المحاسبية:

ازدادت أهمية المعلومات بصفة عامة منها ما يخص المعلومات المحاسبية في المؤسسة على اختلافها، لأنها تمكنها من تحقيق أهدافها عن طريق الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة لديها.

المؤسسات الاقتصادية أصبحت تعتمد اعتمادا كليا على المعلومات الكمية والمالية المتعلقة بجوانب النشاط المتعددة داخل المؤسسة و خارجها، لتتمكن من القيام بوظيفتها وهي الاستثمار الأمثل لما تحت من موارد سواء كانت مادية أو بشرية.

إن الأهمية تظهر في مجالات العمل البشري، فهي أساس صناعة المعرفة، كما تعد المعلومات موردا قوميا و مصدرا هاما للقوة السياسية والاقتصادية وأن الأفراد الذين يمتلكون هذه المعلومات يكونون أقدر من غيرهم في اتخاذ القرارات و تسيير وظائف شؤونهم.

و يتفق الكتّاب فيما بينهم أن المعلومات المحاسبية تعد شريان النظام المحاسبي والتي يكون لها تأثير في الاتصال بين المستويات التنظيمية.[1]

كما أن للمعلومات المحاسبية أهمية بالغة للعديد من الجهات المستفيدة منها، فالمعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية كثيرة و متعددة الأغراض لاحتياجات كل مستفيد حيث تحتاج كل جهة لكمية معينة من المعلومات.

[1] _حامدي علي، "**أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية** "، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 24 97.ص، 2011.

ومن هنا يتضح لنا أن للمعلومات أهمية في اتخاذ القرارات، حيث أنّ متخذ القرار إن أراد حل مشكلة معينة يجب أن يلجأ إلى تعريفها ثم تطوير بدائل الحلول لها ومن ثم جمع المعلومات لكل بديل، المعلومات التي يجمعها قد يكون في حالة تأكد منها، أو في حالة عدم تأكد منها.[1]

وعليه فإن أهمية المعلومات المحاسبية تكمن في شدة الحاجة إليها، لأنها تساعد المؤسسات الاقتصادية في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الأهداف المرجوة، كما أنها تمكن المدراء ومتخذي القرار من أداء واجباتهم و مسؤولياتهم بشكل سليم و دقيق.[2]

ولقد ازدادت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عدة عوامل أدت إلى تلك الزيادة، وهي تتمثل فيما يلي:

1.:**النمو في حجم الشركة:** يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة.

2.:**ازدياد قنوات الاتصال في الشركة:** مما يتطلب توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية.

3.:**تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية:** ويتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.

4.: **التأثر بالبيئة الخارجية:** تتار الشركة بالبيئة الخارجية وتأثر بها، ولقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات. [3]

[1]_ محمد صالح القرا ،مدونة ، http : // www. Word. A cc. Net/ vb/ t338. Html.

[2]_ عطا الله احمد سويلم الحسبان،" **الرقابة الداخلية و التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**"، الأردن، دار الراية،ط 1 ،2009 ،ص: 84

[3]_هادية متوح، "**دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماستر، المركز الجامعي بالوادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جوان 2012 ،ص: 70.

المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية، أنواعها، و مصادر جمعها.

أولا.: خصائص المعلومات المحاسبية:

الخصائص النوعية هي الصفات التي يجب توفرها في المعلومات المقدمة في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة للمستخدمين عند اتخاذ قراراتهم.

1.: الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية: تتمثل الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية فيما يلي:

أ.:القابلية للفهم: إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية المعروضة للإبلاغ المالي هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، و تحقيقا لهذا الغرض يفترض أن لدى المستخدمين بعض المعرفة في الأعمال و النشاطات الاقتصادية و المحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، و مهما يكن فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات المهمة و الملائمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية التي يجب تضمينها للإبلاغ المالي اعتمادا على أنه من الصعب جدا فهمها من قبل المستخدمين العاديين، كونها تحتوي بعضا من التعقيد، وبما أن الإطار التنظيمي هو المرشد و الدليل لوضع المعايير المحاسبية فإن تحقق صفة القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية تعتبر مطلبا أساسيا أو تحدي لواضعي المعايير ليتأكدوا من أن المعايير التي طورها لتعالج المواضيع الحساسة و المعقدة تتيح إبلاغا ماليا وإفصاحا ماليا مفهوما.[1]

ب.: الملائمة: بمعنى أن تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله، ويمكن الحكم على مدى ملائمة أو عدم ملائمة المعلومات بكيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها، فالمعلومات الملائمة هي التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار و تجعله يعطي القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات، فمثلا: المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار شراء سيارة فرنسية لن تكون ملائمة إذا كان المطلوب شراء سيارة يابانية.[2]

[1]_احمد حلمي جمعة وآخرون، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، الأردن، دار المناهج، ط 1 ،2007 ،ص- ص: 18 ز

[2]_احمد حسين علي حسين، "**نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية**"، الدار الجامعية، 2003 ،ص: 26.

ج.: الموثوقية[1] : تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات، و تتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء و حيادية و تتصف بأمانة التعبير، أي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.

الموثوقية للمعلومات المحاسبية تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض و التصور الصادق للأحداث و العمليات الاقتصادية، و تمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا تتوافر لديهم الخبرة الكافية و الوقت لتقييم محتويات التقارير المالية و اختيار المعلومات المفيدة لهم.

وتشتمل هذه الخاصية على خصائص فرعية تتمثل في:

- **المصداقية:** يقصد بها توافق المعلومات المحاسبية مع الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها وذلك بكل أمانة وصدق.
- **الموضوعية:** يقصد بها إعداد المعلومات المحاسبية بعيدا عن كل تحيز.
- **القابلية للتحقق:** يقصد بها إمكانية الوصول لنفس المعلومات من قبل جهات أخرى بشرط أن تكون هذه الأخيرة مستقلة وتستخدم نفس الطرق والأساليب للقياس المستخدمة عند إعدادها.
- **الشمول:** بمعنى أن تكون المعلومة المحاسبية كاملة وأن تشمل كل الأحداث الاقتصادية دون أي حذف حتى لا تصبح مضللة.

د.: القابلية للمقارنة: يجب أن يكون المستخدمون قادرون على مقارنة القوائم المالية للوحدة الاقتصادية عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي، وفي الأداء كما يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة من أجل أن يقيموا مركزها المالي و أداءها و التغيرات في مركزها المالي.

وعليه فإن عملية قياس و عرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة و الأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في الوحدة الاقتصادية، و على أساس ثابت للوحدات الاقتصادية المختلفة.

[1] _مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **"تحليل القوائم المالية"**، الأردن، دار المسيرة، ط 1 ،2006 ،ص: 18.

و من أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وأية تغيرات في هذه السياسات، و يجب أن يكون المستخدمين قادرين على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في الوحدة الاقتصادية للعمليات المالية المتشابهة و الأحداث الأخرى من فترة لأخرى و بين الوحدات الاقتصادية المختلفة فالإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.

2.: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية: تتمثل الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية فيما يلي:

أ.: التمثيل الصادق: لكي تكون المعلومات موثوقة يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات و الأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها، أو من المتوقع أن تعبر عنها و هكذا على سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية العمومية بصدق العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول و التزامات و حق ملكية في الوحدة بتاريخ وضع التقرير.

إن غالبية المعلومات المالية عرضة إلى بعض المخاطر من كونها لا ترقى إلى التمثيل الصادق الذي يفهم أنها تصوره، و هذا ليس عائدا غلى التحيز فيها و لكن إلى الصعوبات الملازمة و المتأصلة في التعرف على العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي يجب قياسها.

ب.: الجوهر فوق الشكل: لكي تمثل المعلومات المعروضة العمليات المالية و الأحداث الأخرى تمثيلا صادقا و التي من المفترض أنها تمثلها، و عندما يختلف الجوهر الاقتصادي للعملية عن شكلها القانوني، فان صفة الجوهر فوق الشكل تتطلب أن تتم المحاسبة و الإبلاغ عن جوهر العملية وأثارها و ليس لشكلها القانوني فحسب.

ج.:الحياد: حتى نكون المعلومات ذات موثوقية فيجب أن تتسم بالموضوعية والحياد، أي خلها من المصالح المتعارضة لمن يستخدمون تلك المعلومات في اتخاذ القرارات.

د.: تكاملية المعلومات: يعني أن المعلومات المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال الملاحظات التفسيرية، فمثلا : يجب الإفصاح عن استثمارات الملاك و مسحوباتهم من خلال الملاحظات.[1]

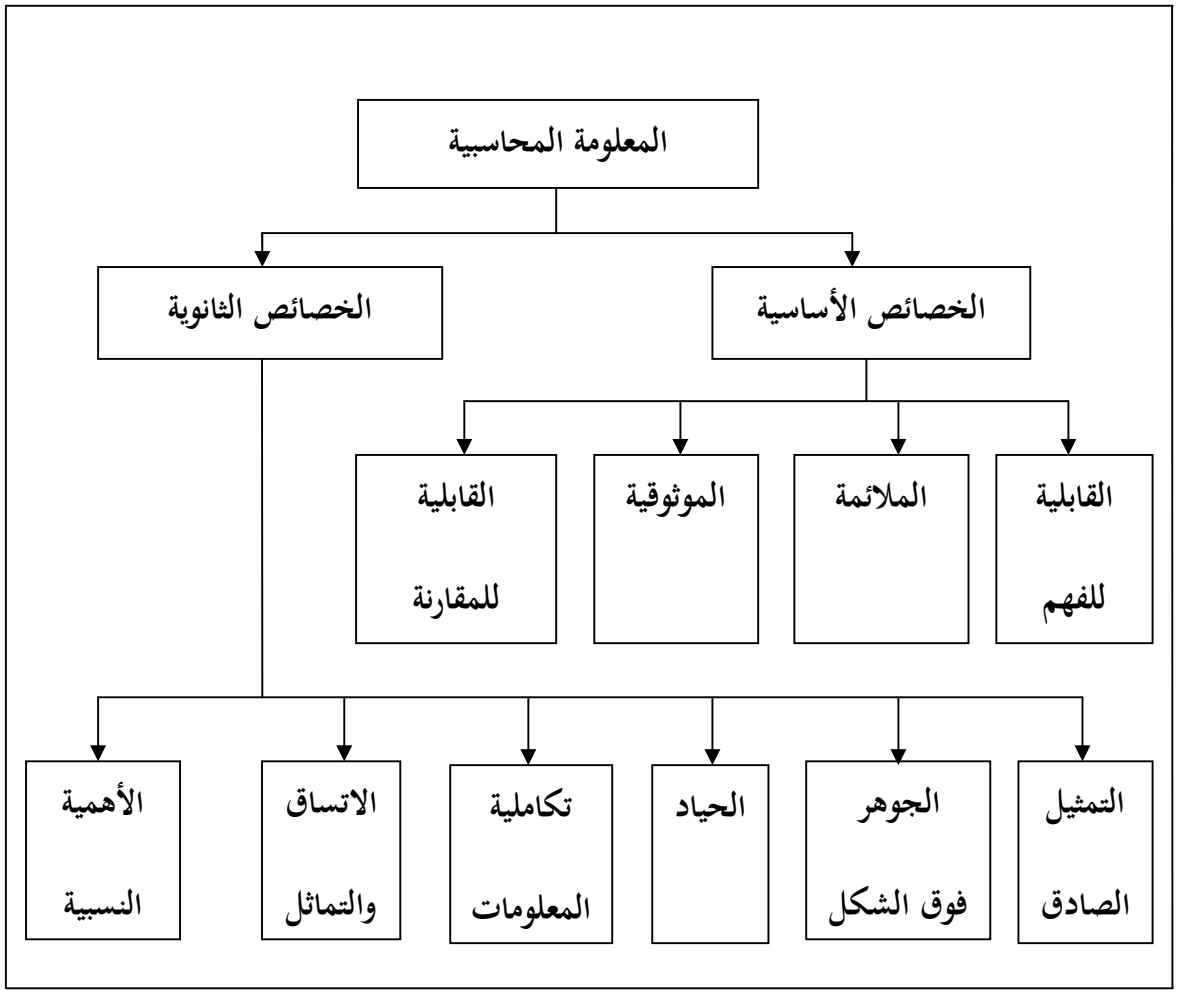
هـ.: الاتساق و التماثل: تهدف هذه الخاصية إلى تحقيق إمكانية المقارنة عبر الفترات المالية المختلفة نتيجة استخدام المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، أي تعتبر خاصية الثبات محققة عندما يتم استخدام نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث و على طول الفترات و هذا لا يمنع من تغيير المبادئ أو السياسات المحاسبية إذا كان ذلك أفضل و أكثر نفعا و لكن بشرط وجود ما يبرر هذا التغيير و الإفصاح عن ذلك.[2]

و.:الأهمية النسبية: وتلعب هذه الخاصية دورا هاما كمعيار لتحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار، كما تعد معيارا هاما في تنفيذ عملية الدمج لبنود المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة، وتعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية أو مادية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي الذي يتخذه مستخدمها عند اعتماده على هذه المعلومات، بمعنى أنه كلما كان للمعلومات تأثير هام على من يستخدمها كلما كانت ذات أهمية نسبية، كما أن تقدير الأهمية النسبية يعتمد إلى حد كبير على التقدير الشخصي لمن يستخدم المعلومة ويلاحظ من تسميتها بأنها مفهوم نسبي وليس مفهوم مطلق، وهذا ما يترتب عليه متعددة عند تقييم الأهمية النسبية للمعلومات.

[1] _-هادية متوح، مرجع سابق، ص- ص: 73 -75.

[2] _سليمة نشنش، "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري المالي**"، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2005 ،ص:71

الشكل(01-03): خصائص المعلومات المحاسبية.



المصدر: من إعداد الطالبين.

وفيما يلي مجموعة القيود المتعلقة بخصائص المعلومات المحاسبية، و حتى يمكن توفير المعلومات بالخصائص السابقة الذكر يجب أن تجتاز أربعة قيود.

3.: القيود المتعلقة بخصائص المعلومات المحاسبية:

أ.:التوقيت المناسب: يرتبط هذا القيد بخاصيتي الملائمة و الموثوقية، حيث يفترض بالمعلومات أن تصل متخذي القرارات في الوقت الذي تؤثر فيه مثل هذه المعلومات على القرارات المتخذة ذات العلاقة بها دونما تأخير، و في نفس الوقت لا يجب أن تفقد موثوقيتها أي أنها لا تؤثر الاستعجال بالحصول على المعلومات المحاسبية على تمثيلها الصادق و دقتها و حياديتها.[1]

ب.: الموازنة بين التكلفة والعائد: تعتبر المعلومات سلعة كأي سلعة أخرى من حيث قيمتها يجب أن تزيد عن التكلفة لتكون هذه المعلومات المرغوب فيها، وتتمثل تكاليف المعلومات في تكاليف جمع البيانات و مراجعتها و كذلك تكاليف نشرها و تحليلها، أما منفعتها فتتمثل في قدرة المعلومات على تحسين عملية اتخاذ القرار ولذلك فإنه عند اتخاذ قرار لإنتاج أو الحصول على مزيد من المعلومات أن يؤخذ في عين الاعتبار معيار تكلفة هذه المعلومات و المنفعة المتوقعة منها.[2]

ج.: الموازنة بين الصفات النوعية: في ممارسة العملية من الضروري في الغالب تحقيق التوازن أو المقايضة، و بصفة عامة الهدف هو تحقيق التوازن أو المقايضة، و بصفة عامة الهدف هو تحقيق التوازن بين الخصائص النوعية بصورة مناسبة حتى يمكن الوفاء بأهداف القوائم المالية، و تعتبر الأهمية النسبية للخصائص النوعية في الحالات المختلفة هي مسألة حكم مهني.

د.: العرض العادل: توصف القوائم المالية عادة بأنها تظهر بصورة صحيحة و عادلة و تمثل بعدالة المركز المالي و الأداء و التغيرات في المركز المالي للوحدة الاقتصادية، مع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم.[3]

[1]_هاجر بكاري، **"مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية"**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي، كلية العلوم الاقتصادية ةالتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي،2015/2014،ص: 15.

[2]_سليمة نشنش، مرجع سابق، ص: 71.

[3]_هادية متوح، مرجع سابق، ص: 77.

أولا: أنواع المعلومات المحاسبية[1]: يمكن تبويب المعلومات المحاسبية كما يلي:

1.: معلومات تاريخية مالية:هي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية لتحديد و قياس نتيجة النشاط من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، و عرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية و مدى الوفاء بالتزاماتها.

و يلاحظ أن هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف و الإيرادات كما وقعت، كما أنها ترتكز على الاستخدام الخارجي(من قبل الجهات الخارجية) بصورة أكبر.

2.:**معلومات عن التخطيط و الرقابة**: هي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات و فرص تحسين الأداء و تحديد مجالات أوجه الانخفاض، الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية و التكاليف المعيارية، حيث تبرز الموازنات الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة، و تقييم الأداء و تحديد مسؤوليات الأفراد، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط، لتسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى.

3.:معلومات لحل المشكلات: و هي تتعلق بتقييم بدائل القرارات و الاختيار بينها، و تعتبر ضرورية للأمور الغير روتينية(أي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية أو تقارير محاسبية خاصة)، وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية، و عادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل، ويوجد نوعان من المعلومات المحاسبية إحداهما إجباري الأخر اختياري.

ا.: **معلومات المحاسبة الإجبارية**: تكون مطلوبة بقوة القانون ممثلا في إلزام الوحدات الاقتصادية بمسك الدفاتر و حفظ السجلات المستندات وإنتاج التقارير المالية، وهناك أيضا معلومات محاسبية إجبارية تستلزم طبيعة العمل في الوحدات الاقتصادية في مجال الأعمال مثل: المعلومات المحاسبية عن الأجور و المرتبات و العملاء و الموردين.

[1] _ محمد موسى فرج الله، "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ضل ظروف عدم التأكد**"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2011 ، ص: 60.

ب.: معلومات محاسبية اختيارية: مثل أنظمة الموازنات وأنظمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية و التقارير الخاصة للإدارة الداخلية.

المطلب الثالث: أغراض استخدام المعلومات المحاسبية، مستخدموها، وأساليب عرضها

أولا: أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:[1]

إن تحديد أغراض المعلومات المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومات وتكسبه القدرة على التنبؤ و تساعد بعضهم في اتخاذ القرارات.

على الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين. فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين.

وتقع مسؤولية إعداد و عرض المعلومات المحاسبية بصفة أساسية على عاتق إدارتها، كما تهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية بالرغم من أنه يتوافر لها الحصول على معلومات مالية وإدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة، وتعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل و مضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي باحتياجاتها الخاصة من المعلومات.

ويعتبر التقرير عن تلك المعلومات الإضافية خارجا عن نطاق هذا الإطار، ومع ذلك فالبيانات المالية المنشورة تعتمد أساسا على المعلومات التي تستخدمها الإدارة بناء على المركز المالي وتقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة.

[1] ـــنور الدين بهلول، غمان زوبير، "**اثر الإفصاح المالي وفق المعايير المحاسبة الدولية على الهياكل المؤسساتية للمؤسسة**"، مداخلة في ملتقى وطني تحث عنوان: "**معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**"، المركز الجامعي سوق أهراس ماي 2010، ص 13.

ثانيا: مستخدمو المعلومات المحاسبية:

هناك العديد من مستخدمي المعلومات المحاسبية والذين تتباين احتياجاتهم انطلاقا من تباين أهدافهم و غاياتهم، و تتعدد مجالات استخدام المعلومات المحاسبية، فهي تستخدم في:

1.: أساسا لاتخاذ القرارات التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية داخل الوحدة الاقتصادية.

2.: في القرارات الاستثمارية و التشغيلية و التمويلية من قبل الأطراف الخارجية.

3.: لتلبية المتطلبات الضريبية و للوفاء بالاحتياجات القانونية و التشريعية، إن تحديد المستخدم المستهدف للقوائم المالية هو الخطوة الأساسية و الأولى التي يجب مراعاتها عن إنتاج المعلومات المحاسبية لتحديد الخطوات التالية و التي تتمثل في:

أ.:تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية.

ب.: تحديد الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق تلك الأغراض.

ج.: تحديد أساليب و طرق عرض المعلومات المحاسبية في القوائم و التقارير المالية.

د.: تحديد الوقت المناسب لعرض و تقديم المعلومات المحاسبية.

و يعتمد ذلك على ما يمتلكه مستخدمو المعلومات من الخبرة و المهارة في فهم المعلومات المحاسبية و الاستفادة منها.[1]

ويمكن تقسيم مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى صنفين أو قسمين رئيسيين يتفرع كل منهما كما يلي:

1.: المستخدمين الداخليين: ويتمثلون في:

ـالمديرين و العاملين: يحتاج العاملين إلى المعلومة المحاسبية كومهم يتطلعون دائما إلى استمرار العمليات التشغيلية لشركتهم مع تحقيقها لمعدلات أرباح مرتفعة، وبالإضافة إلى ذلك فإن المديرين يعتمدون على

[1] ـاحمد عبد الهادي بشير، "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية**"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2006 ص: 58.

المعلومات المحاسبية لاتخاذ قراراتهم المختلفة، وتقوم المحاسبة الإدارية باعتبارها جزء مهم في نظام المعلومات المحاسبي بإمداد المدراء بهذه النوعية من المعلومات بالإضافة إلى ذلك فإن المدراء يحتاجون إلى معلومات القوائم المالية لتحديد مكافأتهم الدورية.[1]

_**المساهمين و المستثمرين والمحللين الماليين:** يعتبر المساهمين والمستثمرين من أهم الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية من خلال ما تنشره القوائم المالية للوحدات الاقتصادية، وتتسع هذه الفئة لتشمل المستثمرين من الأفراد ذوي الموارد المحدودة وكذا المؤسسات المالية كبيرة الحجم مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار، وتتضمن القرارات التي تتخذ من جانب هذه الفئة تحديد قيم الأسهم التي تشتري و تحتفظ بها و تلك التي تباع إلى جانب تحديد الوقت المناسب للشراء و البيع.

وبالنسبة للقرارات الاستثمارية يكون التركيز على كفاءة محفظة الأوراق المالية بدلالة المعلومات المحاسبية التي تساعد على قياس مستوى المخاطر المالية والعائد على الاستثمارات وتوزيعات الأرباح ومستوى السيولة، أما فيما يتعلق بالقرارات الرقابية نجد أن اهتمام المساهمين يكون منصبا على متابعة سلوك الإدارة و محاولة التأثير في هذا السلوك و توجيهه بما يتفق مع أهداف الشركة.[2]

2. : المستخدمين الخارجيين: وهم كما يلي:

_**المقرضين و الدائنين:** تلعب المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية دورا هاما في توضيح العلاقة القائمة بين المؤسسة و مقدمي القروض من البنوك و المؤسسات المالية و مؤسسات الاستثمار. ففي مرحلة تقرير منح القرض يقوم المقرض بتطبيق إجراءات تقييم معيارية على مستوى بيانات القوائم المالية للمؤسسة للوقوف على السيولة الربحية ودرجة التمويل، و يعتمد على هذه المؤشرات في تحديد قيمة القرض و معدل الفائدة ونوع الضمان المطلوب.[3]

_**العملاء:** تلعب المعلومات المحاسبية دورا أساسيا في توضيح درجة العلاقة بين المؤسسة والعملاء و توظيف هذه العلاقة في شكل تعهدات قانونية.

---

[1]_ أمين السيد أحمد لطفي،"**إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**"،ط1، الدار الجامعية الإسكندرية ،2008، ص: 44.

[2]_عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، "**الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية2008، ص: 107_108.

[3]_فايز سليم حداد،"**المحاسبة المالية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2010، ص: 54.

_**الحكومات ووكلائها و مؤسساتها:** تهتم الحكومات و وكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة الوحدة الاقتصادية، كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، و تحديد السياسات الضريبية، و كذلك استخدام تلك المعلومات كأساس لإحصاءات الدخل الوطني وإحصاءات أخرى.

وتحتاج الأجهزة الحكومية المختلفة إلى تقارير خاصة بالإضافة إلى حاجاتهم للمعلومات التي تنشرها القوائم المالية وذلك لتحقيق الرقابة والإشراف أو للاسترشاد بها في تعظيم موارد الدولة السيادية. [1]

_**المستثمرون الأجانب:** تعد المعلومات المحاسبية من أهم المصادر التي على أساسها يمكن للمستثمرين الأجانب اتخاذ القرارات الاستثمارية، فبناء على هذه المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة و التي تكون على شكل تقارير مالية يمكن للمستثمرين التعرف على كل ما يلزمهم من معلومات من أجل اتخاذ قرار الاستثمار وبعدها إعداد الخطط الاستثمارية التي تناسبهم.[2]

_**الباحثون و وسائل الإعلام:** تمكن المعلومات المحاسبية الباحثين و وسائل الإعلام من التعرف على كل ما يلزمهم من معرفة شاملة ودقيقة مما يساعدهم على إجراء الدراسات العلمية والإحصاءات التي يحتاجونها وكذا إجراء التقارير والمقالات العلمية التي يعملون على إعدادها و تقديمها بشكل واضح ودقيق وهذا ما يتناسب مع طموحاتهم ومتطلباتهم.

_**النقابات و الجمعيات:**إن العمل الجمعوي والنقابي يستوجب الربط الدائم والتواصل المستمر بين هذه النقابات والجمعيات من جهة والمؤسسات من جهة أخرى، وهذا ما تعمل المعلومات المحاسبية على تحقيقه ، فهي توفر لهذه الهيئات كل ما تحتاجه من معلومات من اجل التمثيل الناجح للمؤسسات التي تتعامل معها.

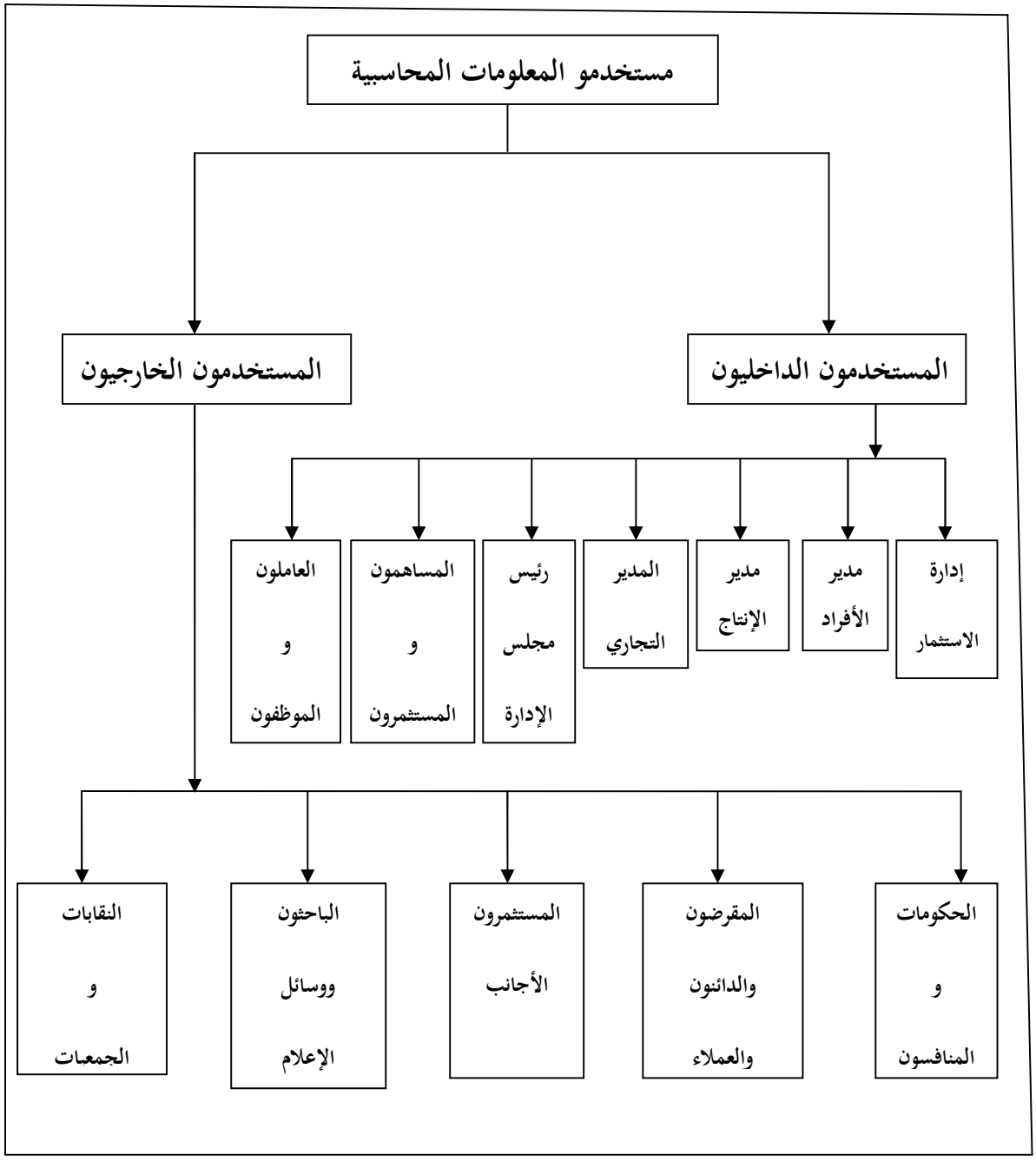
وخلاصة لما تقدم فإن المستفيدون من المعلومات التي تنتجها المحاسبة المالية مجسدة في القوائم المالية، يعتمدون عليها في إجراء التنبؤات التي تتعلق بمستقبل الوحدة المحاسبية، وتقييم ما تنطوي لها من مخاطر مستقبلية، وكذا تقييم ربحيتها وإمكانيات استمرارها، وتقييم أداء إدارتها في شأن كفاءة تخصيص الموارد المتاحة لها، وفي فعاليتها من أجل استغلال تلك الموارد في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة منها.

---

[1] _محمد عباس بدوى ،عبد الوهاب نصر على، "**المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات**"، الناشر المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، 2008 ص:15.

[2] _وسن عبد الصمد نجم الجعفري، "**دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية**"، مجلة المحاسبون،العدد51، بغداد-العراق، 2011، ص:11.

الشكل رقم(01-04) عناصر الفئات المختلفة لمستخدمي النظام المحاسبي في المعلومات في الوحدة الاقتصادية



المصدر: هاجر بكاري،مرجع سبق ذكره ، ص:19.

ثالثا:أساليب عرض المعلومات المحاسبية

يتم عرض المعلومات المحاسبية بتجميعها و تحويلها وتصنيفها و تبويبها في قوائم مالية من أجل تحويلها كذلك إلى تقارير مالية وفقا للأساليب التالية:

_ الإيضاحات بين قوسين و تستخدم للفت الانتباه إلى رقم معين دون غيره وتأتي في صلب القوائم المالية.

_ الملاحظات الإيضاحية وتظهر في أسفل القائمة وهنا يشار إلى الملاحظات في صلب القائمة.

_ الجداول المساعدة وهي تساعد على معرفة تفاصيل الرقم الإجمالي الذي يظهر في صلب القوائم المالية.

_ البنود المقابلة وهي وضع الحسابات التي لها علاقة ببعضها بشكل قريب.

وفيما يلي نوضح أهم القوائم المالية التي نصت عليها التشريعات الدولية ممثلة في لجنة المعايير الدولية :

أولا: قائمة المركز المالي(الميزانية):

تعد الميزانية العمومية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمؤسسة بما يتفق مع المحاسبة التي يتم إعداد القوائم المالية على أساسها.[1]

وتوفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمؤسسة، فتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو تجاه الغير.[2]

وتتكون الميزانية من عنصرين هما الأصول والخصوم.

[1]–طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، ج1، جامعة عين الشمس، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص:111.

[2]_محمد مطر، وآخرون، "**نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات_الإطار الفكري وتطبيقاته العلمية**"،دار حنين للنشر والتوزيع، عمان_الأردن،1996، ص:169.

_ الأصول[1]: وهي منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وأن الوحدة الاقتصادية قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي.

وهناك نوعين من الأصول:

_ أصول طويلة الأجل.

_ أصول قصيرة الأجل.

_ الخصوم:

وهي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الالتزامات الحالية للمؤسسة المعنية بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات للأصول الأخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث، ولكي يوصف البند بأنه التزام يجب توفر الشروط التالية:

– يتطلب الالتزام أن تقوم المؤسسة بتسوية الالتزام الحالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.

– لا يمكن تفادي الالتزام.

– وقوع الحدث الملزم للمنشأة.

وتنتج الالتزامات عادة من معاملات تمكن المؤسسة من الحصول على موارد و تنشأ الالتزامات الأخرى من تحويلات غير تبادلية عن طريق الإعلان عن توزيعات الأرباح للمساهمين.[2]

ثانيا: قائمة الدخل:[3]

قائمة الدخل هي محور اهتمام المعرفة المحاسبية، فهي الوسيلة التي على ضوئها يمكن تقييم مدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية وهي مؤشر العمليات التي أنجزتها الوحدة خلال فترة معينة.

[1] _مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة،،"**تحليل القوائم المالية**"، دار السيرة–ط1، عمان2006،ص:38.

[2] _ السيد أحمد لطفي،"**إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**"، دار الثقافة–ط:1، الاسكندرية،مصر،2008،ص:501.

[3] _د.أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته،"**مبادئ المحاسبة المالية المبادئ والمفاهيم والاجراءات المحاسبية طبقا للمعايير المحاسبية الدولية والمصرية**"،الدار الجامعية ،الاسكندرية، مصر–2008، ص:80.

وهي أيضا الدافع الأساسي لاستثمار الأموال في مجال الأعمال، وهي محور اهتمام الأجهزة الحكومية لفرض الضرائب، فضلا عن ذلك فهي المبررات الجوهرية لاستمرار وبقاء الوحدة الاقتصادية.

-المعلومات التي يجب عرضها في قائمة الدخل أو الإيضاحات[1] :

عندما تكون بنود الدخل أو المصاريف جوهرية، يجب على المؤسسة الإفصاح عن طبيعتها وقيمتها بشكل منفصل كذلك يجب على المؤسسة أن تعرض تحليل للمصروفات المعترف بها في الربح أو الخسارة باستخدام تصنيف يعتمد إما على طبيعة المصاريف أو وظيفتها ضمن المنشأة، أيها يوفر معلومات مناسبة و ملائمة.

_ يتم إجراء تصنيف جزئي لبنود المصاريف تفصيليا من أجل تسليط الضوء على مجال من مكونات الأداء المالي الذي قد يختلف من حيث الثبات وإمكانية الربح أو الخسارة وإمكانية التنبؤ بها، ويتم تقديم هذه التحليلات بطريقة واحدة أو بطريقتين:

1- **جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:** يشار إلى التحليل الأول أنه طريقة طبيعة(التكلفة) حيث تقوم المؤسسة بجمع التكاليف حسب طبيعتها(مثال ذلك الاستهلاك ومشتريات المواد وتكاليف النقل والأجور والرواتب وتكاليف الإعلان....) ولا يتم إعادة توزيعها بين المهام ضمن المشروع، وهذه الطريقة سهلة التطبيق في العديد من المشاريع الصغيرة لأنه لا توجد ضرورة لإجراء توزيعات التكاليف التشغيلية بين التصنيفات حسب المهمة؛

2_**جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:**

يشار إلى التحليل الثاني على أنه طريقة(وظيفة) المصروف أو تكلفة المبيعات وتصنف التكاليف بموجب هذا الأسلوب حسب وظيفتها كجزء من تكلفة المبيعات أو التوزيع أو الأنشطة الإدارية، وهذا العرض كثيرا ما يقدم ما يقدم معلومات للمستخدمين ملائمة أكثر من تصنيف التكاليف حسب طبيعتها، إلا أن توزيع التكاليف على الوظائف يمكن أن يكون حسب التقدير الفردي ويشمل اجتهاد كبيرا.

وعلى المؤسسة التي تصنف التكاليف حسب وظيفتها الإفصاح عن معلومات إضافية حول طبيعة التكاليف بما في ذلك تكاليف الاستهلاك والإطفاء وتكاليف الموظفين.

[1] _قصابي إلياس،"**عرض القوائم المالية لمعايير المحاسبة الدولية**"،ملتقى وطني تحت عنوان: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي-سوق أهراس، ماي2010.

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من بين مكونات القوائم المالية التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم(1)، ونظرا لأهمية هذه القائمة فقد أفرد لها معيار كاملا حمل رقم (7) حيث نص على ضرورة عرض قائمة التدفقات النقدية وذلك بتصنيف هذه التدفقات وفقا للأنشطة التشغيلية ولاستثمارية والتمويلية، وقد عرف المعيار المذكور التدفقات النقدية على أنها التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها.

وفيما يلي عرض لتصنيفات هذه التدفقات:

1_ التدفقات النقدية عن الأنشطة التشغيلية: وهي عبارة عن الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية.

2_التدفقات النقدية عن الأنشطة الاستثمارية: وهي عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل، بالإضافة إلى الاستثمارات التي لا تعتبر نقدية معادلة.

3_**التدفقات النقدية عن الأنشطة التمويلية:** وهي عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية، والمتمثلة في إجمالي حقوق المساهمين أو الأموال الخاصة والقروض الخاصة للمؤسسة.

_ وقد عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم(7) طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية يجب على المؤسسات اختيار إحداهما وهما: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

أ_الطريقة المباشرة: وتقوم هذه الطريقة على عرض الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية موزعة وفقا للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

ب_الطريقة غير المباشرة: وتنطلق هذه الطريقة من صافي الربح أو الخسارة حيث تقوم بتعديله بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل وكذلك المصروفات المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية.

رابعا: قائمة التغير في حقوق الملكية[1] :

لقد فسر المعيار الدولي IAS1هذه القائمة في الفقرات 86 إلى 89 وقد سماها حقوق الملكية وهي كالتالي:

1- يجب على المنشأة أن تعرض كجزء مستقل لبياناتها المالية قائمة تظهر مايلي:

أ- صافي الربح أو الخسارة للفترة.

ب- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود.

ج- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم (8).

إضافة إلى ذلك يجب على المؤسسة أن تعرض ضمن هذه القائمة أو في الإيضاحات مايلي:

د- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.

هـ- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية. والحركات خلال الفترة.

و- مطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة لإصدار و كل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبينة بشكل مستقل كل حركة.

2- تعكس التغيرات في حقوق مساهمي منشأة بين تاريخين للميزانية العمومية الزيادة أو الانخفاض في صافي موجداتها أو ثروتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنيها أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، وفيما عدا التغيرات الناجمة عنه عمليات مع المساهمين مثل مساهمات وأرباح رأس المال يمثل التغير الكلي في حقوق المساهمين إجمالي الأرباح والخسائر التي ولدتها أنشطة المنشآت خلال الفترة.

3- يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم(8)_" صافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطاء والتغيرات الأساسية في السياسات المحاسبية أن تدخل كافة بنود الدخل والمصروفات المعترف بها في فترة في تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة ما لم يتطلب أو يسمح معيار دولي بخلاف ذلك، وهناك معايير أخرى تتطلب الاعتراف

[1] _خالد جمال الجعرات،"**معايير التقارير المالية الدولية IFRS/ IAS**"، إثراء للنشر والتوزيع-ط1، 2008، ص126-128.

بشكل مباشر بالأرباح والخسائر مثل إعادة تقييم الفوائض والعجز، وفروقات معينة في الصرف الأجنبي على أنها تغيرات في حقوق المساهمين إلى جانب المعاملات الرأسمالية مع مالكي المنشأة والتوزيعات لهم.

وحيث أنه من المهم أن يؤخذ في الاعتبار كافة الأرباح و الخسائر عند تقييم التغيرات في المركز المالي للمنشأة بين تاريخي ميزانية عمومية فإن هذا المعيار يتطلب جزءا مستقلا للبيانات المالية التي تبرز إجمالي أرباح وخسائر المنشأة بما في ذلك نلك المعترف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين.

خامسا: الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم(01) على مايلي:

- يجب توضيح مدى الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية؛
- تقديم المعلومات المالية الضرورية وغير الضرورية وغير الموجودة في القوائم المالية سابقة الذكر ؛
- السياسات والطرق المحاسبية المعتمدة.

المبحث الثالث: مدخل إلى مصداقية المعلومات المحاسبية .

تلعب جودة المعلومات المحاسبية دورا هاما في عملية اتخاذ القرارات وفي كافة العمليات التشغيلية الأخرى وسنتطرق في مبحثنا هذا إلى التعريف بجودة المعلومات المحاسبية، قياسها وبيان العوامل المؤثرة فيها، إلى جانب التطرق إلى مصداقية المعلومات المحاسبية ومحدداتها.

المطلب الأول: جودة المعلومات المحاسبية

1.:مفهوم الجودة: قد ينظر إلى الجودة على أنها تلك التي تجعل الشيء متماثلا مع الخصائص المنسوبة إليه، أو على أنها درجة الامتياز التي تستحوذ عليها الأشياء.[1]

إذ تحدد مفاهيم جودة المعلومات بالخصائص التي تتسم بها المعلومات المفيدة، أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات ، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسئولين عند وضع المعايير. كما تساعد المسئولين على إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات التي تنتج من تطبيق طرق بديلة، و عادة ما تكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمسئولين عند إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.[2]

2.:مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

لجودة المعلومات المحاسبية العديد من التعريفات نذكر منها:

إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسيين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وهذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.[3]

---

[1]_مرعي عطية عبد الحي ، "**المحاسبة الإدارية**"، الإسكندرية، دار الفتح للتجليد الفني، 2008،ص55.

[2]_ هاجر لوصيف، مرجع سابق، ص- ص: 47 .

[3]_مهدي مأمون الحسين، **"نظم المعلومات المحاسبية والإدارية"**، ط9، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن،2013 ،ص:216.

تتحدد جودة المعلومات بمدى قدرتها على تحفيز متخذي القرارات لاتخاذ قرار معين وبقدرتها على جعلهم أكثر كفاءة للوصول إلى قرارات تتميز بفعالية أكثر في عملية تسيير المؤسسة بشكل يؤدي إلى تحقيق أهدافها ككل. كما تمكنهم من وضع الخطط اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة. والرقابة على مستويات الأداء وللتأكد من تنفيذ ما تم تخطيطه، واتخاذ القرارات التصحيحية بعد اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لذلك يجب أن تتميز المعلومات المحاسبية بخصائص للحكم على جودتها، وتعتبر الدراسة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB) عام1980 من أهم الدراسات التي تمت لتحديد الخصائص التي يلزم توفرها في المعلومات المحاسبية. ونظرا للتطورات التي طرأت على الأسواق المالية، والفضائح المالية التي ميزت بعض الشركات الكبرى والتي سببها عدم دقة المعلومات المحاسبية التي توفرها تلك الشركات فقد تم طرحها من طرف كل من مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لمشروع إطار فكري يخص المعلومات المحاسبية خلال شهر جويلية 2006، ومن بين ما يتضمنه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الموجهة لاتخاذ القرارات.[1]

كما يمكن تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية بأنه المقدار الذي تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد في تحقيق الهدف من استخدامها. [2]

2.:قياس جودة المعلومات المحاسبية.[3] يمكن قياس جودة المعلومات المحاسبية من خلال مايلي:

أ.:الدقة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات المحاسبية لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، ولا شك أنه كلما زادت جودتها زادت معها قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

[1] _سليمان عتير، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] _سامح محمد رضا ،رياض أحمد،"**دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية**"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد7، العدد1، الأردن 2011، ص:52.

[3] _صدام محمد، رضا الحيالي وآخرون، "**أثر التجارة ا لالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية**"، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد 2،العدد 3، جامعة تكريت –العراق،2006،ص136.

ب.:المنفعة لوصفها مقياسا لجودة المعلومات:وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومات المحاسبية وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور التالية:

1.: **المنفعة الشكلية**: أي تطابق شكل المعلومات المحاسبية ومحتواها مع متطلبات متخذ القرار.

2.:**المنفعة الزمنية**: أي توفر المعلومات لدى متخذ القرار في ذات الوقت الذي يحتاج إليه.

3.: **المنفعة المكانية**: أي الحصول عليها بسهولة وفي المكان المناسب.

4.:**المنفعة التقييمية والتصحيحية**: أي قدرة المعلومات المحاسبية على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.

ج.:الفاعلية بوصفها مقياسا لجودة المعلومات:

تعتمد الفاعلية على مدى أو درجة تحقيق الشركة لأهدافها، وبالنسبة للمعلومات المحاسبية فإن فاعليتها تكمن في مدى تحقيق هذه المعلومات لأهداف الشركة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة.

د.:التنبؤ بوصفه مقياسا لجودة المعلومات:

يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في قدرتها التنبؤية في تخفيض حالة عدم التأكد.

هـ:الكفاءة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات: يقصد بالكفاءة حسن استخدام الموارد لأي تحقيق أهداف الشركة بأقل ما يمكن من هذه الموارد وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة والتي يجب أن تزيد عن قيمة المعلومات[1].

[1]- **نفس المرجع السابق ذكره** ص 36.

3.: معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية:

ا.:**معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطير معايير لجودة التقارير المالية و تحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات واضحة و منظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال، تقوم بضبط جوانب الأداء في الوحدة الاقتصادية بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلتزم الشركات بالإفصاح الشامل و الكافي عن أدائها.[1]

ب.: **معايير رقابية:** ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه احد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها مجلس الإدارة و المستثمرين، و يتوقف نجاح هذا العنصر على جودة و رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة و أجهزة الرقابة المالية و الإدارية في تنظيم المعالجة المالية، و كذلك دور المساهمين و الأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي.[2]

ج.:**معايير مهنية:** تهتم الهيئات و المجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة و الراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز معه مفهوم مسائلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، و التي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية بالنزاهة و الأمانة.[3]

د.:**معايير فنية:** إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة المعلومات، و مما ينعكس على جودة التقارير المالية و يزيد ثقة المساهمين و المستثمرين و أصحاب المصالح بالشركات، و يؤدي إلى رفع (زيادة) الاستثمار، هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة و على رأسها مجلس معايير المحاسبة الأمريكية نحو إصدار معايير عديدة تساهم في ضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.[4]

---

[1] _جمعة هوام،نوال العاشوري، "**دور حوكمة الشركات تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**"، ملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة(واقع،آفاق،رهانات) جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،الجزائر، يومي7-8 ديسمبر 2010 ،ص18.

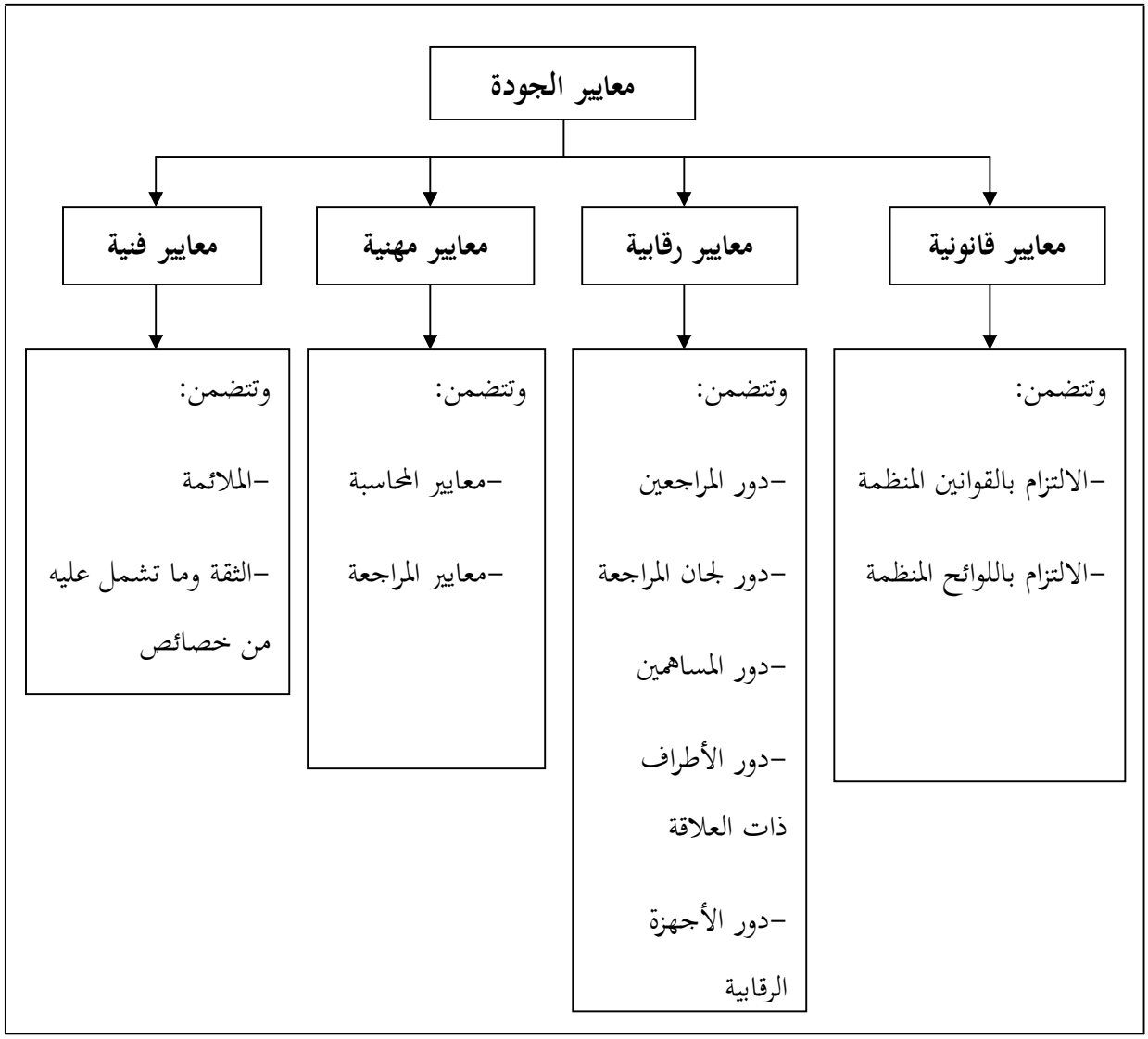
[2] _شهرزاد لباز، "**دور النظام المحاسبي والمالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**"، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2012،ص:11.

[3] _جمعة هوام، نوال العاشوري، مرجع سبق ذكره،ص19.

[4] _شهرزاد لباز، مرجع سبق ذكره، ص12.

ويمكن تلخيص معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ومحتوى كل معيار من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم(01-05): معايير جودة المعلومات المحاسبية.



المصدر: صبايحي نوال،"**الإفصاح في ظل معايير المحاسبة الدولية(IFRS/IAS) وأثره على جودة المعلومات**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011، ص71.

2.: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية [1] :

تتأثر جودة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية بعدة عوامل شأنها في ذلك شأن أية أداة توصيل يتم التعامل معها في محيط البيئة الاجتماعية القابل للتأثير، وعليه يمكن توضيح العامل المؤثرة كما يلي:

أ.:العوامل البيئية (البيئة المحاسبية): إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها الوحدة الاقتصادية تأثر على جودة المعلومات المحاسبية التي يجب تقديمها و مقدارها و أثرها على الوحدة الاقتصادية و مقدار الاستفادة منها، حيث تختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المنشورة من دولة إلى أخرى، و قد أثبت معظم الباحثين أن سبب هذا التباين في محتوى هذه التقارير المالية هو التنوع و الاختلاف في الظروف والبيئات الاقتصادية من بلد إلى آخر، ومن أمثلة هذه العوامل الاقتصادية (التضخم)، أما بالنسبة للعوامل الاجتماعية اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية و الوقت، فالتوجه نحو السرية يؤثر تجميع و نشر المعلومات المحاسبية ، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل و تعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة عكس الدول الأخرى التي لا تعطي للوقت أهمية فهي تهتم بقائمة المركز المالي فقط.

ب.: عوامل متعلقة بالمعلومات: تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توفر مجموعة من الخصائص و الصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرارات، و من العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال و تحليل و معالجة و عرض المعلومات وكذلك الانتشار الواسع و السريع للانترنيت و اللذان كان لهما الأثر الكبير في:

-الانخفاض الكبير و المستمر في كلفة الإنتاج و الحصول على المعلومات.

_زيادة كمية المعلومات المالية لاحتياجات المؤسسة و المستخدمين.

-إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم في الوقت المناسب.

-إعداد بيانات أعمق للمستخدمين و لعدد من السنين.

[1]_ناصر محمد المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 64 -65.

ج.: تقرير مدقق الحسابات (المراجع **الخارجي**):

يعتبر مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير و إضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها و التحقق من إعداد و عرض التقارير المالية قد تم وفق المعايير المحاسبية المعتمدة، و كذلك متطلبات القوانين المعمول بها.

فالمدقق يجب أن يفصح في تقريره ما إذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها أم لا، كما تتطلب معايير التدقيق تحقق المدقق من ثبات الشركة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى.

المطلب الثاني: مصداقية المعلومات المحاسبية.

يتضح من مظاهر الحياة الاقتصادية اليومية أن المعلومات المحاسبية قد أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية، ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى التأكيد الكافي حول مصداقية هذه المعلومات أمرا ضروريا، لذلك فإن عملية مراجعة الحسابات الخارجية للمعلومات المحاسبية أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، حيث يقوم عادة مراجع الحسابات بتقديم ما توصل إليه من معلومات ونتائج عن طريق تقرير رسمي ويعتمد في مستواه على مجموعة من الأعمال المنفذة بطريقة صارمة من قبل مجموعة من العاملين الحاصلين على تقدير مهني معين في هذا المجال، وهذا على اعتبار أن مراجع الحسابات هو طرف خارجي مستقل عن المؤسسة المعنية، يقوم بإعطاء رأيه الفني المحايد حول المركز المالي للمؤسسة.[1]

وفي ضل هذا الاستخدام المتزايد للمعلومة المحاسبية والمتنوع ومن أجل ضمان قدر معين من الفعالية، فإنه يجب أن تكون هناك صورة واضحة لدور كل من الجهات المسؤولة عن إعداد ومراجعة واستخدام هذه المعلومات.

وفي ضل عدم وجود مراجع خارجي مستقل فإن الإدارة تكون مسؤولة مسؤولية كاملة عن ما تقدمه المعلومات المحاسبية ويتطلب هذا من اتخاذ قرارات وإجراءات رقابية دقيقة، كما أن مراجعة المعلومات المحاسبية من طرف المراجع الخارجي المستقل لا يعني سقوط مسؤوليتها عن الإدارة، حيث يعتبر رأي مراجع الحسابات حول

[1] إكرام الشاذلي، "**دور الراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**"،مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة محمد خيضر-بسكرة،الجزائر، 2013/2012، ص:69.

المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل المراجعة مقياسا لمدى الصحة والمصداقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات ومن طرف مختلف الجهات، حيث تتيح لهم مراجعة الحسابات فرصة استخدام المعلومات المحاسبية بثقة أكثر، بحيث توفر عملية المراجعة تأكيدات منطقية تفيد أن المعلومات المالية للمؤسسة توفر وتعطي صورة صحيحة وعادلة(صادقة) حول ميزانية المؤسسة ونتائج أعمالها، وبالتالي فإن رأي مراجع الحسابات الخارجي المستقل والذي يترجمه تقريره، يمثل مقياسا لمصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة على أن يكون كل ذلك معدا وفقا للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما والتي تعزز عملية مراجعة الحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بأنها لا تتضمن أخطاء مادية أو تحريف مع افتراض استقلال المراجع وإطلاله على المعلومات الكافية عن أعمال المؤسسة، إضافة إلى تمتع المراجع بالخبرة العالية في تنفيذ متطلبات إعداد التقارير والبيانات المالية. [1]

ـــ ومما نستنتجه من كل هذا هو أن الأبعاد المحاسبية للمراجعة تلعب دورا هاما في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لمختلف متخذي القرارات وذلك من خلال الإفصاح والشفافية،وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية، ولكي تكون هذه المعلومات ذات جودة يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص الرئيسية المتمثلة في الملائمة التي تعني توافق هذه المعلومات مع احتياجات متخذي القرارات، وخاصية الموثوقية التي بدونها تفقد المعلومات المحاسبية مصداقيتها.

وإلى جانب هذه الخصائص الرئيسية يجب أن لا ننسى دور الخصائص الثانوية التي هي مكملة للخصائص الرئيسية ولا تقل أهمية عنها والمتمثلة في:

التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، الحياد، تكاملية المعلومات، الاتساق والتماثل، الأهمية النسبية.

[1] _فاتح سردوك، "دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية"، رسالة رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف؛ المسيلة ،2004/2003، ص:21.

المطلب الثالث: محددات مصداقية المعلومات المحاسبية.

هناك عدة عوامل تؤثر بطريقة أو بأخرى في جودة المعلومات المحاسبية لاسيما خاصية الموثوقية أو المصداقية، بالإضافة إلى الملائمة، وسنتناول بعض من هذه العوامل على المحو التالي[1] :

1_ احتمالات التعارض بين الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية(الملائمة والموثوقية). إذ لا يوجد توافق بين ملائمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها ليست ملائمة.

2_ احتمال التعارض بين مصداقية المعلومات المحاسبية و بين الخصائص الثانوية كالتعارض مع التوقيت المناسب أو القدرة التنبؤية، فقد تكون المعلومة المحاسبية صادقة وموثوقة ولكنها لم تصل في الوقت المناسب، أو أنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية كما هو الحال في أرقام التكلفة التاريخية.

3_ ليست كل المعلومات الصادقة والموثوق بها معلومات مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر.

(اختيار مستوى الأهمية) إن البند يعد مفيدا وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

4_ قد تكون تكلفة الحصول على المعلومة المحاسبية ذات المصداقية العالية أكبر من العائد المتوقع منها(اختيار التكلفة/العائد). فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية بل تعتبر معلومات مهمة، وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها.

إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختيار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية لا يجب إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها، وإلا فإن الشركة قد تتكبد خسائر عند الإفصاح عن تلك المعلومات، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.

5_ قد تكون المعلومة المحاسبية موثوقة وملائمة وذات مصداقية إلا أن مستخدمها يواجه صعوبة في فهمها وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه. على الرغم من أن المعلومات يجب أن تكون مفهومة،

[1]_احمد عبد الرحمان المخادمة، "**أثر نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية**"، دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية، مجلة المنارة، المجلد13، العدد2، الأردن2007،ص:270-271.

وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة، ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب.

* وهناك عوامل أخرى قد تؤثر على مصداقية المعلومة المحاسبية نذكر منها:

_ **النظام المحاسبي المطبق**: فعلى سبيل المثال نذكر حالة الجزائر ،ففي القوائم المالية التقليدية التي جاء بها المخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975، لا يمكن للمستثمرين أو أصحاب القرار معرفة أسباب تغيرات الخزينة والعوامل المتحكمة فيها، فالميزانية الختامية تظهر الخزينة كرصيد فقط، وهكذا يصعب عليهم متابعة تطور وضعية التوازن المالي للشركة التي يستثمرون فيها أو يديرونها.

بينما جاء النظام المحاسبي والمالي لسنة 2007 ليعوض النظام القديم(المخطط الوطني المحاسبي) ويسد النقائص الواردة فيه حتى يتسنى للمؤسسات المطالبة بتطبيقه إعداد قوائم وتقارير مالية تتضمن معلومات تتميز بالجودة المطلوبة وتكون ذات منفعة أكثر لمستخدميها، وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي تتبع نظام محاسبي خاص مختصر.

_ **حوكمة الشركات**: تناولت دراسة Good and Seow تأثير آلية حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ودور المديرين والمراجعين في ذلك بالتطبيق على الوحدات الاقتصادية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى تأكيد دور المراجعة الداخلية في عملية الحوكمة وفي تحقيق جودة التقارير المالية.[1]

_ **استخدام الحاسوب**:إن استخدامات الحاسوب متعددة، منها استخدامه في معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات محاسبية تتصف بالخصائص التي تجعلها مفيدة من جميع جوانبها للتوصل لقرارات رشيدة.

إن المتغيرات الفرعية المتعلقة بنوعية الحواسيب المستخدمة وملائمة البرمجيات المستخدمة هي أكثر متغيرات استخدام الحاسوب تأثيرا في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وأن المتغيرات الفرعية المتعلقة بالدعم والتدريب المقدم لمستخدم الحاسوب وسهولة الاستخدام ليس لها أثر في خصائص المعلومات المحاسبية.[2]

[1] _Good win .Jenny and Jeanl .Seow. the Influence of Corporate Governance Mechanisms On the quality of Financial Reporting and Auditing Perceptions of Auditors and Directors in Singapore. Accounting and Finance. Vol. 42.pp195_221.
نقلاعن محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سابق، ص:9.

[2] _خليل الرفاعي وآخرون، أثر استخدام الحاسوب على الخصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين(دراسة حالة سوق عمان المالي)، المؤتمرالدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاءالخاصة، 2009، ص:9.

الخلاصة:

تضمنت دراسة هذا الفصل كل من الدراسة النظرية لكل من المعلومة بشكل عام، بالإضافة إلى المعلومة المحاسبية ولنظام المعلومات المحاسبية، انطلاقا من هذا فقد تم التركيز على مفاهيم المعلومة المحاسبية التي تعتبر احد الأركان الأساسية للنظام المتكامل، هذه المعلومات هي عبارة عن بيانات محاسبية تم تجهيزها وعرضها في طريقة منظمة ومفيدة تتصف بالجودة لما تمتلكه من خصائص وبالمصداقية لتمكين ومساعدة متخذ القرار في إبداء رأيه، ومن أهم ما تم الوصول إليه الوصول إلى مجموعة من المحددات التي تحول دون مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي الحد من القيمة الحقيقية لهذه المعلومات، بالإضافة إلى التطرق إلى نظام المعلومات المحاسبية الذي يعتبر هيكل الوحدة الاقتصادية يهدف إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين.



الفصل الثاني :

المحاسبة في المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة .

تمهيد:

لقيت المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا كبيرا و إهتماما بالغا من طرف العديد من المنظمات العالمية و الباحثين المحاسبيين بإعتبار أهمية مثل هاته المؤسسات في إقتصاديات الدول و ذلك نظرا لتميز محاسبتها عن باقي المؤسسات.

و عليه في هذا الفصل سيتم تناول :

- ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- واقع المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- إستعراض المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد شكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول لذلك سنحاول ضمن هذا المبحث إبراز الجوانب النظرية المحددة لهذه المؤسسات إضافة إلى تحديد بعض المفاهيم والخصائص التي تتميز بها بالإضافة إلى ذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى تعاريف مختلفة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و واقعها في الجزائر .

المطلب الأول : الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أولا:مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لا يوجد اتفاق عام حول تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة لأخرى، وذلك اعتمادا على معياري عدد العمال أو رأس المال، وباعتبار مؤسسات صغيرة أو متوسطة في بلد متطور قد يكون مختلف بحيث تصنف كمؤسسات كبيرة في بلد نام والعكس صحيح[1]. حيث عرفها مجلس التجارة والتنمية للأمم المتحدة **unido** اعتمادا على معيار اليد العاملة فقط " المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها من 15 الى 19 عامل،و المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل بها من 20 إلى 99عاملا "[2] . من هذا المنطلق حاولنا جمع بعض التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي مايلي :

1. **التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي** [3]: يميز هذا التعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاث أنواع هي :
   1) **المؤسسات المصغرة** : هي التي يكون فيها أقل من 10 عمال، و مجموع الحصيلة السنوية أقل من 100.000دولار أمريكي وحجم رقم أعمالها لا يتعدى 100.000دولار أمريكي.
   2) **المؤسسات الصغيرة**: هي التي تضم أقل من 50 عامل، وكل من مجموع الحصيلة السنوية وحجم رقم أعمالها لا يتجوزان 3000.000دولار أمريكي.
   3) **المؤسسات المتوسطة**: عدد العاملين فيها أقل من 300 عامل، وكل من مجموع الحصيلة السنوية وحجم رقم أعمالها السنوي لا يتجاوزان 15.000.000دولار أمريكي.

1-السعيد دراجي "**التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستقاة منها للجزائر**" مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة ورقلة يومي / 18/19 أفريل 2012 ، ص 08

2- مجلس التجارة والتنمية منظمة الأمم المتحدة، **المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الغيرة والمتوسطة الحجم**، تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد، البند 3 من جدول الأعمال المؤقت، جنيف، 3-5جويلية ص06الى 12.

3- سمية عماري **'دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة '** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، جامعة ورقلة ، السنة الجامعية 2014-2015 ,ص20 .

2. **تعريف الإتحاد الأوروبي** :[1] يرتكز هذا التعريف على ثلاثة معايير هي:المستخدمين ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة. فقد وضع الاتحاد الأوروبي تعريفا موحدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 والذي كان موضوع توصية لكل الدول الأعضاء، بحيث نرى أنه ميز بين مختلف المؤسسات بالتركيز على معيار حجم العمالة واستقلالية المؤسسة ورقم الأعمال بالإضافة إلى الحصيلة السنوية، ثم أجريت بعض التعديلات على ذلك حسب المادة (02)من توصية الاتحاد في 2003/05/06 والتي تم تطبيقها ابتداء من 01/ 01 /2005 . وتظهر تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

الجدول رقم(02-01): تصنيف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تصنيف المؤسسة	اليد العاملة السنوية	رقم الأعمال السنوي	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة متوسطة	< 250	≥ 50 مليون اورو (40مليون أورو سنة1996)	≥ 43 مليون أورو (27 مليون أورو سنة 1996)
مؤسسة صغيرة	<50	≥10 مليون أورو (7مليون أورو سنة 1996)	≥ 10 مليون أورو (5 مليون أورو سنة 1996)
مؤسسة صغيرة جدا	<10	≥02 مليون أورو (غير محدد سابقا)	≥ 02 مليون أورو (غير محدد سابقا)

المصدر : Journal officiel de l' union européenne du 20/05/2003

1- محمد الصغير قريشي **'واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة'** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال ، جامعة ورقلة , السنة الجامعية 2012/ 2013 ص 145

3. تعريف القانون الجزائري :حيث يعرف القانون18/01 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية. [1].

ويتم تصنيف هذه المؤسسات إلى مؤسسات مصغرة ومؤسسات صغيرة ومؤسسات متوسطة، حسب ما تحدد المواد 5 ،6 و 7 من نفس القانون حسب ما يفصله الجدول التالي[2] :

الجدول رقم (02-02): تصنيف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تصنيف المؤسسة	اليد العاملة السنوية	رقم الأعمال السنوي	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة متوسطة	250 ≥و ≥ 50	≥ 02مليار دينار و≤ 200 مليون دينار	≤ 100 مليون دينار و ≥ 500 مليون دينار
مؤسسة صغيرة	50 >و ≥ 10	<200 مليون دينار	<100مليون دينار
مؤسسة صغيرة جدا	10>	< 20مليون دينار	< 10 ملايين دينار

المصدر: وفقا لما نص القانون التوجيهي رقم 18/01 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال كل ما سبق يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النحو التالي :

المشروع الصغير هو ذلك المشروع الذي يستخدم عددا قليلا من العاملين و يدار من قبل المالكين و يخدم السوق المحلية .

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 05-07 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص: 06

2- محمد الصغير قريشي , مرجع سابق ص 146 .

أو قد يعرف المشروع الصغير بذلك المشروع الذي يخلق عملا بدرجة مخاطرة عالية أو عدم تأكد عالي لغرض تحقيق الربحية و النمو عن طريق التعرف على الفرص المتاحة و تجميع المواد الضرورية لإنشاء المشروع[1] .

ثانيا : أشكال و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1) أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطةّ :

هناك عدة معايير معتمدة لتصنيف المؤسسات الصغيرة حيث حاولنا تقديم أشكال مثل هاته المؤسسات حسب النقاط التالية : أساس التوجه ، أسلوب تنظيم العمل ، طبيعة المنتجات .

- **تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجهها[2]:**

-يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا شاملا نميز فيه العديد من الأشكال و الأنواع وذلك حسب توجهها ومن بين أهم هذه الأنواع نجد:

1. **المؤسسات العائلية** : تتميز بأن مكان إقامتها هو المنزل، حيث تستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية ويتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة أو تنتج أجزاء من السلعة لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة وتركز في بعض الفروع الخاصة كالنسيج وتصنيع الجلود.
2. **المؤسسات التقليدية:** ويقترب أسلوب تنظيمها من المؤسسات العائلية ، كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية أو قطعا لمصنع ترتبط معه في شكل تعاقد تجاري ،وقد تلجأ هذه المؤسسات أيضا في عملها إلى الاستعانة بالعمل الأجير وهي صفة بشكل واضح عن المؤسسات المنزلية ويميزها أيضا عن هذه الأخيرة كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل(ورشات صغيرة) ، مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.

إن النوعين السابقين من المؤسسات يعتمدان على كثافة عمل اكبر في الإنتاج بينما يستخدمان تجهيزات بكميات اقل نسبيا وقليلة التطور من الناحية التكنولوجية ولهذا فان معدل التركيب العضوي لرأس المال يكون فيها منخفض سواء من الناحية البشرية للإدارة أو من ناحية النظام المحاسبي والتسويق وغيرها.

1- ماجدة عطية **''إدارة المشروعات الصغيرة ''** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية ، 2004،ص 15.

2- يواو يوسف ، هواري يرمقران **''أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الإقتصادية ''** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر إقتصاد نقدي ومالي ، جامعة تلمسان –كلية العلوم التجارية السنة الجامعية : 2016/2015 ص 17.

3. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة و شبه المتطورة:

وتختلف عن النوعين السابقين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت أو تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة ومنتظمة وطبقا لمقاييس صناعة حديثة. وحسب الحاجات العصرية وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق التكنولوجيا بين كل من المؤسسة الصغيرة و المتوسطة شبه المتطورة من جهة والمتطورة من جهة أخرى بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات ينصب عمل مقرر السياسة التنموية في البلدان النامية على توجيه سياساتهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة وشبه المتطورة وذلك من خلال:

العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة بإدخال أساليب وتقنيات جديدة واستعمال الآلات و الأدوات المتطورة .

إنشاء وتوسيع أشكال جديدة متطورة وعصرية من المؤسسات تستعمل تكنولوجيا متقدمة على الأساليب الحديثة في التسيير.

- **تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل:**

ترتيب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل إلى نوعين هما[1]:

1. **المؤسسات المصنعة** : إن مفهوم المؤسسات المصنعة جاء عن النظام الغربي مثل فرنسا، بحيث تستخدم فيه أساليب حديثة في التسيير و آلات متطورة لإنتاج سلع ذات طابع صناعي ، أما بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو، فإن المؤسسة المصنعة مقتصرة فقط في مجال التركيب و إصلاح الآلات .
2. **المؤسسات غير المصنعة** : هذه الأخيرة تجمع بين نظام الإنتاج العائلي و نظام الإنتاج الحرفي، و الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بالاشتراك مع عدد من المساعدين،إذ يعتبر الإنتاج العائلي المخصص للاستهلاك الذاتي أقدم شكل في تنظيم العمل، أما الإنتاج الحرفي فهو نشاط ينتج بموجبه سلع و منتجات حسب احتياجات الزبائن .

1- يواو يوسف ، مرجع سابق ص 19.

- **تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات:** نميز في هذا التصنيف ثلاث أنواع رئيسية هي مايلي :[1]

1. **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية** : هذه المؤسسة متخصصة في إنتاج المنتجات الغذائية ومنتجات الجلود و الأحذية و النسيج ،تحويل المنتجات الفلاحية ، الورق و منتجات الخشب ومشتقاته .
2. **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية** : و هي تجمع المؤسسات التي تختص في الصناعات الميكانيكية و الكهربائية ، صناعة مواد البناء ،صناعة تحويل المعادن المحاجر و المناجم و الصناعات الكيمياوية و البلاستيك .
3. **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز** : تختلف مؤسسات إنتاج سلع التجهيز عن سابقتها في كونها تعتمد على تكنولوجيا متطورة و عالية و ذات كثافة رأس المال ، بالإضافة إلى المعدات والأدوات ، الأمر الذي لاينطبق و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لهذا فإن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيقا ويشمل بعض الفروع ، كإنتاج و تركيب بعض المعدات البسيطة ، هذا بالنسبة للبلدان المصنعة ، أما بالنسبة للبلدان النامية فيكمن نشاطها في تصليح الألات و استخراج المعادن و تركيب قطع الغيار المستوردة .

- **التصنيف حسب الشكل القانوني :**

الشكل القانوني legal form هو الشكل الذي يأخذه العمل من الناحية القانونية عندما يحصل على ترخيص لإقامته و عند حصوله على وجود قانوني و رسمي، فهذا الشكل يجد من يملك العمل من الناحية القانونية، و ماهي حقوق و واجبات كل من " المالكين " و "العمل " و العلاقة بينهما[2].

1- **مؤسسسات فردية:**

هي مؤسسات يمتلكها شخص واحد يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى و يقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة و التنظيم أحيانا و غالبا لايكون عدد العاملين فيها مرتفعا[3] .

1- ديندان صلاح الدين **"واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،جامعة تلمسان ، السنة الجامعية 2015 – 2016 ، ص 15.

[2] –سعاد نايف برنوطي ،**"إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)"** ،دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، 2008 ص 109.

[3]- يرجي شهرزاد" إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " مذكرة ماجيستير ، تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان 2011-2012 ص 38 .

2- **الشركات :**

تعرف على أنها عقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل معين و اقتسام ماينشأ من ربح أو خسارة ، إلا أنه لكل نوع من الشركات تعريف خاص بها لأن لكل شركة خصوصيتها و تنقسم إلى نوعين هما : شركات الأشخاص و شركات الأموال .

أ- **شركات الأشخاص :**

تتكون شركات الأشخاص بين أشخاص يعرفون بعضهم البعض أي أنها تقام على الاعتبار الشخصي و الثقة المتبادلة بين الشركاء، وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال و بالمقابل على جزء من الأرباح وتتضمن شركات الأشخاص[1] .

- **شركات التضامن** : هي شركة تضم متعاقدان فأكثر بهدف التجارة ويكون الشركاء فيها متضامنون في جميع تعهداتهم ولو قام واحد منهم بتصرف ما يشترط أن يكون هذا التصرف باسم الشركة ويجب أن يقوم الشركاء بتقديم حصص حيث يمكن أن تكون الحصة إما نقدية أو عينية أو حصة عمل [2].
- **شركة التوصية البسيطة :**

وهي شركة تعقد بين شريك واحد أو أكثر، مسؤولين متضامنين يكونون من أصحاب الأموال يسمون الموصون ولا يكونون مسؤولين إلا بحدود قيمة حصتهم في الشركة[3].

- **شركة المحاصة** : تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي بين إثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة ومحدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على حسب الاتفاق مع نهاية الغرض المراد من تأسيس هذه الشركة[4].

ب- **شركات الأموال :**

شركات الأموال تقوم على الاعتبار المالي فالأهمية فيها ما يقدم الشريك من حصة في تكوين رأس المال،كما أن الشريك لا يسأل فيها بأكثر من حصة ويدخل في نطاق شركات الأموال كل من: شركات المساهمة، شركة

[1] - رابح خوني ،رقية حساني **" المؤسسات الصغيرة و مشكلات تمويلها"** اتراك للطباعة و النشر ،مصر ،الطبعة الأولى ، 2008 ص16 -17 .

[2]- رضا اسماعيل البسيوني **" إدارة الأعمال "** ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ،الطبعة الأولى ،2009 ص 201-202 .

[3]- عاطف وليم اندراوس **"دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات "** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى 2007 ص 252-253 .

[4]- مشري محمد الناصر " دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة " مذكرة ماجستير إدارة أعمال ، جامعة سطيف ، 2011 ص 13.

التوصية بالأسهم، الشركة ذات المسؤولية المحدودة ويمكن أن تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الأشكال التالية : الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة التضامن وهي الأشكال الأفضل ملائمة لها من بين أشكال الشركات نظرا لمسؤولية الشركاء ،إضافة الى المؤسسات الفردية.

- **الشركة ذات المسؤولية المحدودة** : هي شركة تجارية تتحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصته في رأس المال ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية والاتفاقية الواردة في عقد الشركة، ولا تنشأ لها الشخصية الاعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج إلى إجراءات أخرى[1] .

2) خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تختلف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن الكبيرة في عدة نقاط من أهمها الخصوصية التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و من أهمها المرونة التي تساعد هذه المؤسسات على القابلية للتغيير بكل سهولة عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب جهود هائلة سواء كانت مادية أو بشرية و سنحاول أن نوضح خصائصها :

– سهولة التأسيس:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجاتها على رؤوس أموال قليلة نسبيا حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الإقتصادي .

و لتحقيق هذا يجب أن تكون هناك إستقلالية تتمثل في أن تكون أنت رئيس نفسك لا يوجد فوقك رئيس يأمرك بما يراه هو و على هذا فإن المشروع الفردي الذي يتيح لك تحقيق أفكارك وطموحاتك و على هذا فإن المشروع الصغير يتيح للفرد الإستقلالية في تطبيق أفكاره [2].

[1]- رابح خوني **" المؤسسات الصغيرة و مشكلات تمويلها"** ، مرجع سابق ص 63.

2- سعيداني محمد السعيد **'مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية '** ، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير ،جامعة بومرداس ، السنة الجامعية 2014/2013 ص13.

– القدرة على جلب المدخرات :

لا تواجه المشروعات الصغيرة صعوبة كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع سواء في القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك نظرا لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء المشروع [1].

– استقلالية الإدارة و مرونتها :

تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة في شخص مالكها لذلك فهي تتسم بالمرونة و الإهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق النجاح لها ويترتب على ذلك مايلي[2] :

- بساطة التنظيم المستخدم و سهولة التزويد بالإستشارات و الخبرات الجديدة.
- انخفاض التكاليف الإدارية و التسويقية و التكلفة الثابتة (كالإيجار و الاستهلاكات) و انخفاض الأجور المدفوعة للعاملين فهي تؤدي تلقايا على ميزة البيع بالأسعار أقل نسبيا ، و بالتالي إغراق السوق بكميات كبيرة من السلع و الخدمات من خلال سهولة الإتصال بالعملاء.
- نقص الروتين و الأوراق المكتبية و ارتفاع مستوى فعالية الإتصالات و سرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل .
- إتباع المؤسسة لخطط واضحة و سياسات مرنة و إجراءات عمل مبسطة و تتميز هذه المؤسسات بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المؤسسة من خلال التقارب أم الاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المؤسسات و العاملين لديها ،و يكون لهذا التقارب داخل مؤسسات الأعمال الصغيرة أثر مباشرة في زيادة إنتاجية العامل ،و أيضا تتحقق في هذه المؤسسات علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأبين صاحب أو مدير المؤسسة الصغيرة و العملاء و كذلك مع البيئة المحيطة بالمؤسسة ، و يكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المؤسسة بل تنميتها أيضا .

– الفعالية والكفاءة : تتجلى فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها وإشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل كبير[3] .

---

[1]-نبيل جواد **" إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرةو المتوسطة "** ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، لبنان، 2007 ، ص86 .

2- سعيداني محمد السعيد ، مرجع سايق ص13

[3] - رابح خوني **" المؤسسات الصغيرة و مشكلات تمويلها"** ، مرجع سابق ص44.

- **التدقيق في الإبداع و الابتكار**: في كثير من الأحيان تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الابتكار و الإبداع في منتجاتها، و السبب في ذلك أنها لا تستطيع أن تنتج بحجم كبير، فتعوض هذا النقص بتعديل منتجاتها عن طريق الابتكار و الاختراع حتى تكون على المستوى الذي تستطيع أن تنافسها الشركات الكبرى ذات المنتوج الوفير[1].
- **سهولة الدخول للسوق والخروج منه** : إن درجة المخاطرة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليست كبيرة ،خاصة مخاطر السوق نظرا لسهولة الدخول و الخروج من السوق لنقص الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان.[2]
- **نقاط القوة و الضعف**: بما أن لكل مؤسسة نقاط قوة و نقاط ضعف ، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز عن غيرها في نقاط القوة و و نقاط الضعف حيث لايمكن إسقاط هذه النقاط على جميع المؤسسات لأن مثل هاته المؤسسات تختلف في مجالات عملها و ظروفها ، وبناءا على هذا حاولنا عرض بعض النقاط التي تبقى معقولة إلى حد ما و هي كمايلي :
- **نقاط القوة** : يمكن حصرها في مايلي :
- البساطة في منظومتها .
- بساطة التكاليف لبنية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة .
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقاوم بسرعة التنافس الاقتصادي.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون فيها نظام الاتصال بسيط ومباشر بين المدير والزبائن.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تكون تكاليف الإنتاج اقل درجة من أسعار العائدات و أكثر تنافس بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى.
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميزة تمكنها من المحافظة على مكانتها في السوق.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بالمرونة.

1- يواو يوسف ، مرجع سابق ص 25

2- كواش خير الدين **'واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر '** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر جامعة الجيلالي بونعامة ، السنة الجامعية 2016 /2017 ص 9.

– نقاط الضعف: تتمثل فيما يلي:

– نقص المعلومات : إن قدرة التوقع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كافية وذلك للحقائق الآتية و تتمثل في التعامل المعلومات المجزأة وتجاهل التطور الإقتصادي .

– نقص الموارد المالية : إن نقص مصادر البحث والتسويق يمكن أن يشكل خطورة قصوى.خاصة وان وجود المختصين المؤهلين أصبح ضرورة ملحة.

– عجز هيآت التسيير خاصة منها المحاسبية .

ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تلقى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اهتماما متزايدا في مختلف دول العالم إلا أن منطلق هذا الإهتمام يختلف في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة :

1– أهميتها في الدول النامية :

تتمثل أهميتها في [1]:

– تستخدم الم ص م فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل مما يساعد الدول النامية في مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية .

– تتميز الم ص م بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المؤسسات الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.

– تقوم الم ص م بتلبية احتياجات الأسواق من السلع و الخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق و تفضيل المستهلكين بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة نظرا للإتصال المباشر بين أصحابها و العملاء.

– يوفر قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة فرصا عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفه خاصة النساء والشباب وجموع النازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للإنضمام إلى قطاع الأعمال الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة.

1- شبوطي حكيم **" الدور التنموي و الإجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "**، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد الثالث ،جوان 2008 ص 214

– تقوم الم ص م بدور هام في تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حدة التمركز العمراني والتحضر الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية.

2– أهميتها في الدول المتقدمة :

– التجديد والإبتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية، وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة تجاه الدول ألخرى.
– تحسين فاعلية الشركات الكبيرة بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لها وتجزئتها لوحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى، وتدعيم روابطها الخلفية و الأمامية مع الشركات الأم .
– توفير العديد من فرص العمل الجديدة للحد من مشكلة البطالة الناجمة عن الإنتشار السريع للتقنية في مختلف القطاعات الإقتصادية.
– زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر والدخول في مشروعات مشتركة في الدول المضيفة، بدلا من الإعتماد المطلق على الشركات كبيرة الحجم وعلى نظم التصدير والتراخيص التي تواجهها صعوبات في ظل التكتلات الإقتصادية الإقليمية القائمة.
– الوفاء بالطلب المتزايد على الخدمات والناجم عن تحسين مستويات الدخول والمعيشة، مثل خدمات التركيب والإصلاح والصيانة وكذا الطلب على السلع الإستهلاكية المتخصصة التي تتأثر بالأذواق و تفضيلات الأفراد.

المطلب الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

اهتمت الجزائر بعد دخولها إلى نظام إقتصاد السوق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك إدراكا لأهميتها و دورها في التنمية الأساسية ،مما ترتب عن ذلك البحث عن مختلف الصيغ الإقتصادية و القانونية لبعث هذه المؤسسات ، حيث سنحاول من خلال هذا المطلب طرح ولو باختصار مختلف هيآت الدعم الجزائرية لمثل هاته المؤسسات و مختلف المشاكل و المعوقات التي تواجهها .

أولا – هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

(1) **وزارة الصناعة و المناجم:** بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم إنشاء وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار، لتدعم و ترافق إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1].

(2) **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC** :

نشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94المؤرخ في جويلية 1994 أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين35 و 50سنة و الذين فقدو ا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الإقتصاد في مرحلة التسعينات، كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب في السوق[2] .

ساهم هذا الصندوق إلى غاية السداسي الأول من سنة 2017 في تمويل 140397 مشروع و تشغيل 292942شخص[3].

1- **الشريف بو قصبة ،علي بو عبد الله "واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"** الملتقى الوطني حول: و اقع وآفاق 1 النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05و06 ماي 2013 ،جامعة الوادي، ص.2

2- نصر الدين كواش ، مرجع سابق ص11.

3-كشف المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 31 ،ص:31 .

3) الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ :

أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 أوكلت لها مهمة تدعيم الشباب البطال لخلق نشاط خاص [1] ، وقد ساهمت هذه الوكالة إلى غاية 30/جوان/2017 في تمويل 370210 مشروع[2].

4) صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME-CGCI :

أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 04/19/ 2004 والذي يقوم بمايلي : ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات المصغرة لتمويل الإستثمارات المنتجة للسلع و الخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات و توسيعها ، وتبلغ قيمة القروض القابلة للضمان 50 مليون كحد أقصى[3].

5) صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR :

الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11/ 11/ 2002 ،ويتولى تقديم الضمانات الضرورية لحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية، ويتدرج هذا الصندوق ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وبذلك يتحول دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4].

6) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI :

أنشئت وكالة ترقية ومتابعة الإستثمار APSI كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الإستثمار الصادر في 1993 و منذ صدور قانون الإستثمار في أوت 2001 ، عوضت وكالة ترقية و متابعة الإستثمار ، بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI [5] . حيث تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالإستثمار و إصدار التراخيص .

1- شريف بوقصبة ، مرجع سابق ، ص 6 .

2- كشف المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 31 ،ص:30 .

3- عبد اللاوي مفيد و آخرون،' **الإجر اءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و واقعها في الجزائر'**، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06/05 ماي 2013 ،جامعة الوادي .ص4 .

4- عبد اللاوي مفيد مرجع سابق ، ص 4

5- خير الدين كواش ، مرجع سابق ص 13.

7) الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM :

استحدثت هذه الوكالة سنة 2004 ،وتقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها ومن أهم وظائفها تقديم قروض بدون فائدة وتقديم الاستثمارات والإعانات للمستفيدين من قروض الصندوق الوطني للقرض المصغر، كما تعمل على توطيد العلاقة بين البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم لمشاريع استثمارية[1].

الجدول رقم (02-03) القروض الممنوحة حسب نوع التمويل لـ ANGEM حتى جوان/2017.

نوع التمويل	العدد	النسبة	مناصب الشغل المنشأة
تمويل شراء المواد الأولية	718401	٪ 90.21	1077601
تمويل ثلاثي بين (البنك و ANJEMو حامل المشروع)	77932	٪ 9.79	116898
المجموع	796333	٪ 100	1194499

المصدر: كشف المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم :31 ص31.

1- عبد اللاوي ، مرجع سابق ،ص 04 .

ثانيا– صعوبات و مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

تتعدد المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية ومنها الجزائر ، فهناك مجموعة واسعة من المشاكل التي تعيق من إمكانية إنطلاق هذه المؤسسات و تختلف هذه المعوقات من حيث شدتها وخطورتها و مدى تأثيرها على مسار هذه المؤسسات ، و يمكن رصد هذه المشكلات في مايلي :

✓ **المشاكل المالية :**

1 – صعوبة التمويل: تعتبر عملية التمويل والائتمان من المشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم نتيجة إحجام البنوك والمؤسسات المالية عن التعامل مع هذه المؤسسات وقد يعزى ذلك إلى مجموعة من الأسباب منها[1]:

– عدم توفّر الوعي المصرفي أو الخبرة في ذلك لدى المؤسسات الصغيرة.
– ضآلة حجم معاملات المؤسسات الصغيرة، وارتفاع درجة المخاطرة في إقراضها.
– كما أن رأس المال الأجنبي لا يقبل الاستثمار في مجال الصناعات الصغيرة نتيجة لعدم نضج التنظيمات القانونية والمؤسسية لهذه الصناعات وقلة رأس مالها.

2 – **صعوبات متعلقة بالجهاز الإنتاجي** : إذ يتطلب إستيراد مدخلات الإنتاج توفر عملة صعبة بالقدر الكافي و هو مالا يتوفر في كل الأحوال لهذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة[2].

1– **الصعوبات الجبائية** : أهم مشكل يعاني منه قطاع الم ص و م يتمثل في اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة في دورتها الإستغلالية العادية، كما يتميز النظام الجبائي بعدم المرونة[3].

✓ **المشاكل الإدارية :**

إن بيروقراطية الإجراءات وكثرة الوثائق الإدارية التي تطبع كل مرحلة بدءا من عملية إيداع ملف المستثمر وصولا إلى الموافقة البنكية مؤشر دقيق على أن الإدارة الجزائرية مازالت غير مهيكلة لتوجيه اقتصاد مهيكل، أضف إلى ذلك مظاهر المحسوبية والرشوة التي تشكل كلها عوامل سلبية تؤدي إلى انسحاب المؤسسات

1- محمد الصغير قريشي ،مرجع سابق ص 165.
2- ديندان صلاح الدين ، مرجع سابق ص21.
3-كواش نور الدين ،مرجع سابق ص15.

خاصة الصغيرة. غير أن الأمر لا يتوقف عند هذا المستوى بل يتعداه إلى إشكال آخر يتعلق بعدم استقرار النصوص التنظيمية التي تحكم سير المؤسسات[1].

✓ **مشكل العقار**[2] :

إن العقار الصناعي لا يزال منذ الاستقلال يمثّل عائقا أمام المؤسسات الصناعية وتطويرها، سواء من حيث إنشاؤها أو توسعها، نتيجة عدم تسييره تسييرا أمثلا من طرف مختلف الهيئات ذات الصلة، إما من جانب اختيار المناطق المخصصة للاستثمار الصناعي أو طرق منح التراخيص، أو فك التراعات حول ملكية بعض الأراضي الصناعية .وبالرغم من وجود مؤسسة تسيير المناطق الصناعية التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم إنشاء وزارة خاصة بتهيئة الإقليم إلا أن مشكل العقار الصناعي لم تتم معالجته بشكل كاف نتيجة جملة من العوامل منها:

- طول المدة اللازمة لمنح الأراضي المخصصة للاستثمار .
- الرفض غير المبرر أحيانا لطلبات الحيازة على العقار.
- مشكلة الملكية التي لم تحل في كثير من جهات الوطن نتيجة تعدد الجهات الإدارية التي تتبع لها فنجد أراضي خاصة وتابعة لأملاك البلدية أو الدومين وبالتالي يمكن أن تتدخل عدة وزارات لتسيير نفس الأرض.
- غياب الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق وكيفية وآجال وشروط التنازل عن الأراضي .

1- كواش نور الدين ،مرجع سابق ص 15

2- محمد الصغير قريشي، مرجع سابق ص15.

المبحث الثاني : واقع المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنظام محاسبة مختلف عن نظام المحاسبة في غيرها من المؤسسات حيث سنتطرق في هذا المبحث الى المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بالإضافة إلى طبيعة النظام المحاسبي الجزائري الخاص بها .

المطلب الأول : المعيار الدولي الخاص بالمحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

جاء المعيار الدولي المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلبية لإحتياجات هاته المؤسسة من الجانب المحاسبي و المتمثلة أساسا في معلومات محاسبية أكثر مصداقية قصد الإستفادة منها في إتخاذ القرارات .

أولا: ماهية المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

جاءت فكرة وضع معيار محاسبي دولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية، نتيجة لطلبات مختلفة للمعلومات المحاسبية الخاصة بهذا النوع من القطاعات، والتي ظهرت بشكل واضح في بداية العشرية الأخيرة، حيث شرع المجلس IASB سنة 2001 في دراسة مشروع إعداد المعيار IFRS for SMEs ليصدر في شكله النهائي في 09 جويلية 2009.

أ/ عرض تعريف مختصر للمعيار IFRS for SMEs

يعتبر هذا المعيار اختصار وتبسيط لمعايير التقارير المالية الدولية IFRSs كاملة، حيث يتناول المفاهيم الأساسية في كل معيار ويعيد صياغتها بقالب مبسط ومختصر، لتطبيقها من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إعدادها للمعلومات المالية، لتتصف القوائم المالية بناءً على ذلك بالملاءمة والموثوقية والجودة العالية، ولا يوجد مقابل له في معايير IPSASs[1] .

1- خالد جمال الجعارات **" مختصر المعايير المحاسبية الدولية لسنة 2015"** ، مطبوعة جامعية، مطبعة جامعة ورقلة ، سنة 2015 ،ص.115

IFRS for SMEs هو عبارة عن معيار تم إعداده بغرض مواجهة الإحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و حتى متناهية الصغر .حيث تم إصداره مستقلا و غير مضاف للمعايير الأخرى لسببين أساسين هما[1]:

- سهولة استعماله من طرف الجهات الراغبة في تطبيق المعيار و معالجته للأحداث الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحين احتواء IFRS بشكلها الكامل على معالجات لا تطبق في هذا النوع من القطاعات .
- إصدار هذا المعيار بلغة بسيطة دون أي تفاصيل كما هو الوضع في IFRS بشكلها الكامل .

ب / التطور التاريخي للمعيار IFRS for SMEs

جاء في التقرير السنوي للمجلس في ديسمبر مايلي[2]:

انطلاقا من هذه التصريحات التي تبين بأن هناك طلب على إعداد معيار خاص ب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام المجلس IASB بعد تأسيسه مباشرة بتعيين مجموعة عمل مكونة من خبراء (working group of experts)لدراسة المشروع، وعلى إثر ذلك صرح الأعضاء الإداريون(Trustees) في تقريرهم السنوي بأنهم سوف يدعمون أي مجهود يقوم به المجلس من أجل إعداد معيار يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك خصوصية الدول النامية. وقد تجسد هذا الدعم فعلا عندما قام الأعضاء الإداريون بإضافة هدف جديد للهيئة والمتمثل في ضرورة قيام المجلس بإعداد معيار محاسبي دولي يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الدول النامية. قام كما المجلس الاستشاري بدعم هذا المشروع حيث تم أول وثيقة مناقشة من قبل اللجنة في جوان 2004 بعنوان " وجهة نظر أولية حول مشروع المعيار " حيث تناولت أسئلة تدور حول ضرورة هذا المعيار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مدى ترابطه مع معايير IFRS ، حيث من خلال دراسة التعليقات حول الوثيقة الأولية ،اتضح أن العديد يطالب بتبسيط سياسات الاعتراف والقياس المحاسبي ، لكن القليل منهم جدا من أعطى البديل كما لم تكن أية إشارة إلى القضايا التي يجب تعديلها في المعيار الجديد مما أدى إلى ضرورة توفير معلومات أكثر لإمكانية تقييم ماهية

1- عواطف محسن ، أمال مهاوة "التطورات الأخيرة لهيئة معايير المحاسبة الدولية : واقع و تحدي" مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول : الإصلاح المحاسبي في الجزائر ،29و30 نوفمبر 2011 ، ص 06. بتصرف .

2- أمال مهاوة " امكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، مذكرة ماجيستير،جامعة ورقلة ،2011/2010 ص33.

القضايا التي تحتاج إلى التبسيط والتعديل لهذا قام المجلس بعقد اجتماعات عامة مفتوحة في أفريل 2005 مع معدي ومستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم خلالها طرح سؤالين أساسين هما:

- ماهي القضايا التي يمكن تبسيطها من أجل المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- إنطلاقا من خبرتك، ماهي القضايا التي يجب إلغاؤها من IFRS بشكلها الكامل لأنها غير موجودة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي حالة ظهورها هل يمكن لهذه المؤسسات الرجوع إلى IFRS شكلها الكامل لمعالجتها ؟

وفي جانفي 2006 قام فريق العمل بإعداد بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي تشكل أساس مسودة للعرض وتشرح الحلول البديلة التي أخذت بالاعتبار والأساليب التي أدت إلى قبولها أو رفضها. ومنذ فيفري 2006 انطلق المجلس في دراسة ومراجعة البيان لإعداد مسودة عرض المعيار الذي تم نشره للعموم في فيفري 2007 بأربع لغات[1].

الجدول رقم (02-08): التطور التاريخي للمعايير المحاسبية المتعلقة بـ م م.و.ص.

البيان	التاريخ
وضع مشروع عمل DP حول معايير المحاسبة ل م.ص.و.م	جوان2004
قام المجلس بوضع استمارة أسئلة للمجتمع حول معيار م .م .و.ص	أفريل 2005
وضع برنامج لسبر الآراء	2006
نشر برنامج سبر الآراء من اجل جمع الردود.	جوان 2007
نهاية الردود حول سبر الآراء	نوفمبر2007
اجتماع مجلس معايير المحاسبة الدولية وعرض النتائج المتوصل إليها.	مارس 2009
صدور المعيار على موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية	ماي 2009
صدور المعيارنهائيا ودخوله حيز التطبيق	جويلية 2009

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على عدة مراجع

1- سمية عماري ، مرجع سابق ،ص 19.

ج/ التعرف على التسهيلات التي تضمنها المعيار IFRS for SMEs.

تضمن المعيار مجموعة من التسهيلات و الإجراءات المبسطة المتعلقة بالمواضيع التالية[1]:

1.تم شطب المواضيع التالية من المعيارIFRS for SMEs M :

أ.عائد السهم موضوع IAS33.

ب.التقارير المالية المرحلية موضوع المعيار IAS 34.

ج.الإبلاغ القطاعي موضوع المعيار IFRS 8.

د. التأمين موضوع المعيار IFRS4.

هـ. الأصول المقتناة للبيع موضوع المعيارIFRS 5.

2. معايير الإبلاغ المالي الدولية تسمح بخيارات السياسات المحاسبية كاملة، والمعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسمح فقط بالخيارات الأسهل، و لزيادة خفض عبء تقديم التقارير عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أدخلت تعديلات على المعايير الدولية كل مرة خلال ثلاث سنوات. لتكون مناسبة لجميع الكيانات باستثناء تلك التي يتم تداولها علنا في أسواق الأوراق المالية والمؤسسات المالية مثل المصارف وشركات التأمين ، كثير من مبادئ الاعتراف وقياس الأصول والخصوم و الإيرادات والمصروفات تم تبسيطها مقارنة بمعايير الإبلاغ المالي الدولي [2]، حتى تكون كتابة التقارير وفق معيار IFRS for SMEs بشكل واضح و مبسط .

1- خالد جمال الجعارات " مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015 " ، مرجع سابق ، ص115.

2- خالد إدريس ، مايو عبد الله "قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –مع تفصيل لبعض المعاير التي تناسب البيئة الإقتصادية في الجزائر " مداخلة ضمن ملتقى واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرةو المتوسطة في الجزائر يومي 05و06 ماي2013 ، ص05.

د/ بيان كيفية الانتقال لتطبيق المعيار IFRS for SMEs[1] .

1- يعني التطبيق للمرة الأولى عندما تتضمن القوائم المالية المعدة وفق المعيار IFRS for SMEsعبارة صريحة غير متحفظة بالالتزام بالمعيار.

2- تقوم المنشأة باختيار السياسات المحاسبية من واقع المعيار في تاريخ نهاية الفترة الإبلاغية الأولى للتطبيق للمرة الأولى.

3- تعتمد كثير من القرارات المتعلقة بالسياسات المحاسبية على الظروف والأحوال مع منح المعيار لبعض الخيارات.

4- يجب على المنشأة إعداد قوائم مالية عن السنة الحالية وقوائم مالية مقارنة عن السنة السابقة باستخدام المعيار IFRS for SMEs ، مع وجود استثناءات اختيارية وإلزامية لإعادة تصوير بعض بنود القوائم المالية، وهناك استثناء عام يرتبط بمفهوم "غير العملي" ، وتضمن المعيار كافة الإعفاءات التي تضمنها المعيار IFRS 1.

5- يعتبر أساس عرض الإيضاحات عند إعداد القوائم المالية للمرة الأولى باستخدام المعيار IFRS for SMEs ، وكذلك تقرير المدقق الخارجي هو مدى الالتزام بالمعيار.

ثانيا: أهمية تبني تطبيق IFRS for SMEs في الجزائر.

- تمثل المبادرة الأخيرة التي قامت بها هيئة معايير المحاسبة الدولية المتمثلة في إعداد المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة حقيقة للجزائر في تحقيق أهدافها المحاسبية ومن ثم الاقتصادية بأقل تكلفة وفي أقصر وقت، خاصة وأنها وجدت نفسها في حيرة بين رغبتها في تطبيق المعايير وبالتالي الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات التطبيق بسبب خصوصية أسواقها واقتصادها. آما أن اعتماد هذا المعيار في إعداد نظم محاسبية مبسطة يزيد من فرص الاستفادة من الاقتصاد العالمي لأنه يمثل مرجعية محاسبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعتمدها معظم الدول اليوم أداة إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع العلم بأن الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات لم يعد أمرا سهلا في ظل ظهور تحديات جديدة والتي تتمثل في مختلف التحديات التي تفرضها العولمة بكل ما تحمله من مفاهيم

1- خالد جمال الجعارات " مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015 " ، مرجع سابق ، ص 121.

سياسية واقتصادية وبالتالي أصبحت الدول النامية بما فيها الجزائر تواجه مشكلتي التنمية والعولمة، الأمر الذي يجعل من المعيار IFRS for SMEs أداة أكثر حداثة لدفع القطاع وتطويره فضلا عن تسهيل الوصول إلى الأسواق المالية[1].

- يعتبر IFRS for SMEs فرصة حقيقة للجزائر نحو تحقيق أهدافها التنموية والاندماج في الاقتصاد العالمي بأقل تكلفة ممكنة، ناهيك عن بعض الاعتبارات الاقتصادية المثيرة للاهتمام، إذ تتضح هذه الفرصة من خلال عدة جوانب، فقد سبق للجزائر وأن تبنت تطبيق المعايير بشكلها الكامل الأمر الذي يجعل من IFRS for SMEsأكثر وضوحا وأكثر استقرارا أي إمكانية التعامل معه وفهمه تكون بدرجة عالية أكثر[2].
- إن المعلومات المالية المصرح بها وفق IFRS for SMEs معدة لتزويد أصحاب المصلحة بمعلومات عن النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة من أجل تمكينهم من الفهم بشكل صحيح طبيعة نشاطها التجاري وما مدى جدواه، فضلا على معرفة الحالة الراهنة لعمليات المؤسسة ومن ثم العمل على تطويرها مستقبلا ، حيث يعمل هذا المعيار على جعل المعلومات أكثر شفافية مما يجعلها قابلة للمقارنة مما يحسن العلاقات بين المؤسسات فيما بينها في السوق .
- توقف نوعية المعلومات المالية، إلى حد كبير، على مدى تماسك القواعد والمبادئ المحاسبية التي يتم الاستناد إليها ، في حين أن تطبيق القواعد و المبادئ المحاسبية متوقف على توافر ظروف معينة قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى أو من محيط إلى آخر ، لأن تعداد البدائل المحاسبية ما هو في الواقع إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة في ظل الظروف التي تحيط بها، الأمر الذي يلفت الانتباه ويعتبر نقطة بداية في التفكير المنطقي بضرورة وجود محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن تلك المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الكبيرة أو على الأقل تختلف عنها إلى حد ما لاختلاف الظروف المحيطة بهذه المؤسسات[3] ،و هذا هو الهدف من المعيار IFRS for SMEs .

1- عمر عزاوي ، أمال مهاوة **"المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :فرصة وتحدي للدول النامية (مع الإشارة لتجربة الجزائر)"** جامعة ورقلة مجلة الباحث ، العدد 11 ، 2012 ص98.

2- أمال مهاوة " امكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، مرجع سابق ص 98 .

3- سعيداني محمد السعيد **'مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية '** ، مرجع سابق ص 118.

المطلب الثاني : النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أولا : مجال تطبيق و إجراءات النظام المحاسبي المالي :

1- مجال التطبيق :

يعرف النظام المحاسبي المالي المطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نص المادة "03 " من القانون المتضمن المحاسبة المالية كما يلي : " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية".

لقد حدد قانون النظام المحاسبي وفقا للمواد 02، 04، 05 مجالات تطبيق المحاسبة، حيث نصت على أن كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها والمعنيون بمسك المحاسبة المالية هم :

- ✓ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- ✓ التعاونيات.
- ✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون، نشاطات الاقتصادية مبنية على عمليات متكررة .
- ✓ كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها أحد الأسقف الآتية بمسك محاسبة مبسطة. وهي كمايلي[1] :

- **المؤسسات ذات النشاط التجاري** : حيث أن السقف المحدد لرقم أعمالها هو 10 ملايين دج ،و عدد العمال هو 09 عمال دائمين يعملون ضمن الوقت الكامل .
- **المؤسسات ذات النشاط الإنتاجي و الحرفي** : تختلف هذه المؤسسات عن المؤسسات التجارية من حيث رقم الأعمال و المقدر ب06 ملايين دج، و تتفق معها من حيث عدد العمال المقدر ب09 عمال دائمين ضمن الوقت الكامل .

1- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد **لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد19 الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009،ص91 .

- **المؤسسات الخدماتية و ذات النشاطات الأخرى** : حيث لا تختلف مع القطاعات الأخرى إلا من حيث رقم أعمالها و المقدر ب03 ملايين دج .

2- إجراءات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

إن تبني المؤسسة للنظام المحاسبي المالي يتطلب منها متابعة مختلف العمليات خلال السنة المالية إضافة إلى قيامها في آخر السنة المالية بجملة من التصحيحات.

2-1 - متابعة العمليات الجارية: يتعين على المؤسسات الخاضعة للمحاسبة المبسطة خلال السنة المالية وجوبا قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق، وترتبط مصداقية هذا القيد بمايلي[1]:

- وجود دعامة محينة بانتظام، حيث يتم تسجيل العمليات ضمن دفتر الخزينة وهو دفتر وحيد أو تسجيلها في دفتر للنفقات ودفتر للإيرادات .

- حفظ سندات إثبات داخلية أو خارجية بالاعتماد على تسجيلات أو دفاتر الخزينة، حيث توافق الخزينة مجموعة أرصدة المؤسسة في الصندوق من جهة (أوراق نقدية، سندات...)، وفي البنك أو المؤسسة المماثلة من جهة أخرى.

يجب أن تسمح طريقة قيد عمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية في دفتر أو دفاتر الخزينة التمييز بين هذه العمليات:

_ حسب حساب الخزينة المعني (بنك، صندوق): يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة (أو دفترين عندما يقتضي تنظيم المؤسسة فتح دفتر للإيرادات والنفقات).

_ حسب طبيعة العمليات : تكون طبيعة العمليات الواجب التمييز بينها بحسب نشاطات المؤسسة وحاجات مسؤولها للمعلومات الخاصة بالتسيير.

ويجب أن يشمل هذا التمييز على الأقل العمليات التالية:

_ السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال الذي يقوم به المستغل.

1- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سابق ، ص 77-78.

_ شراء سلع موجهة لإعادة بيعها على حالتها.

_ أعباء أخرى (تكاليف المستخدمين والضرائب والتكاليف الإدارية وتكاليف التسيير وشراء اللوازم والمستهلكات الأخرى).

_ إيرادات البيع وأداءات الخدمات.

_ الإيرادات الأخرى كالإعانات والهبات...

_ تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخزينة على الأقل (كالإيداع أو السحب نقدا من البنوك مثلا).

_ شراء التثبيتات.

_ الاقتراضات أو التنازلات (عمليات البيع).

2-2- مبادئ تصحيحات آخر السنة المالية.

يجب على كل مؤسسة خاضعة لنظا م المحاسبة المالية المبسطة أن تقوم بمجوعة من التصحيحات في آخر السنة مع مراعاة العمليات التالية[1] :

يجب أن يقوم مسؤول المؤسسة في آخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعنية معتبرة فقط بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة الآتية:

- مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذا لم يتم تسديد المبيعات والمشتريات نقدا.
- مبلغ المخزونات بمختلف أنواعها والأشغال الجارية.
- مبلغ التثبيتات المشتراة أو المباعة خلال السنة المالية.
- مبلغ الاقتراضات المكتتبة أو المسددة خلال السنة المالية .

– يجب أن تحفظ الكشوف الإجمالية لعمليات الجرد كسند إثبات لمحاسبة المؤسسة، ولا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الاستغلال أو جرد المخزونات ضروريا إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ معتبرة عند بداية السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر.

1- **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها**، مرجع سابق ، ص78.

- يجب أن تمسك المؤسسات التي لها تثبيتات سجلا تقيد فيه هذه التثبيتات ويبين فيه بالنسبة لكل تثبيت تاريخ شرائه ومبلغه والمدة المفترضة لاستعماله وتاريخ بيعه، كما يجب أن يكون لكل تثبيت جدول إهتلاك يحسب على أساس إهتلاك خطي عن كل سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية.
- يجب أن يجري جرد المخزونات حسب طبيعتها كما وقيمة حسب كيفيات تمكن من إثبات ذلك، كما يجب إعداد جدول إهتلاك الاقتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس المال ومبلغ الفوائد المسددة.

ونتيجة لذلك تقوم المؤسسة عند الاقتضاء بإجراء الحسابات الآتية عند إقفال كل سنة مالية:

- حساب التغير الجاري لقروض وديون الاستغلال عند بداية السنة المالية وعند نهايتها.
- حساب تغير المخزونات والأشغال الجارية عند بداية السنة المالية وعند نهايتها .
- حساب التخصيص لاهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالتثبيتات الموجودة عند إقفال السنة المالية (التثبيتات المشتراة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة).
- حساب فائض القيمة أو نقص القيمة الناتج عن بيع تثبيتات السنة المالية (سعر البيع منقوصا منه القيمة الصافية المحاسبية في بداية السنة المالية للتثبيت المعني).
- حساب التغير الجاري للاقتراضات عند بداية السنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية المسددة خلال السنة المالية.

ثانيا– تقديم الكشوف المالية .

تقوم المؤسسات الخاضعة لنظام محاسبة الخزينة عند نهاية السنة المالية بعمليات مراقبة ومراجعة لمختلف المبالغ والأرصدة، كما تقوم بحساب نتيجة السنة المالية وتقديها في جدول مالي وإعداد مجموعة من الكشوف المالية وهي جداول تبين وضعية نهاية السنة المالية وحسابات النتائج وكشف تغير الخزينة ونوضح ذلك فما يلي[1]:

1– عمليات مراقبة نهاية السنة المالية: في نهاية السنة يجب على المؤسسة مراجعة العناصر التالية :

– التوافق بين الرصيد المحاسبي النهائي لحساب الصندوق والمبلغ الحقيقي الموجود فعلا في الصندوق.

1- **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها**، مرجع سابق ،ص78-80.

- التساوي بين الرصيد النهائي لحساب البنك والرصيد الموجود في الكشف البنكي عند تاريخ إقفال السنة المالية مصححا عند الاقتضاء من عمليات التقريب.
- عدم وجود الرصيد المؤقت على مستوى عمليات تحويل الأموال.

2- تحديد النتيجة:

تقدم نتيجة السنة المالية في الكشوف المالية في شكل جدول يحدد على النحو الآتي:

نتيجة السنة المالية = + إيرادات النشاطات (بعد خصم الحصص التي يقدمها المستغل)

- نفقات أعباء النشاط (خارج اقتطاعات المستغل)

+/ - تغيرات الديون والقروض الجارية للمستغل (إذا كانت معتبرة)

+/ - التغيرات بين مخزون الافتتاح ومخزون القفل (إذا كانت معتبرة)

+/ - التصحيحات المتعلقة بالتثبيتات (إذا كانت معتبرة)

+/ - التصحيحات المتعلقة بالاقتراضات (إذا كانت معتبرة)

3- عرض وتقديم الكشوف المالية:

تتشكل الكشوف المالية التي يجب أن تعدها المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة من وضعية نهاية السنة المالية وحساب نتائج السنة المالية وكشف تغير الخزينة أو الرصيد الصافي المتعلق بالسنة المالية، ويمكن أن يقدم الكشفان الأخيران في جدول واحد.

وتقدم هذه الكشوف المالية في صفحة مزدوجة وحيدة تضم على الأقل الفصول التالية:

الجدول رقم (02-04) :الوضعية عند نهاية السنة المالية.

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
الصندوق البنك (زيادة أو نقصانا)		رأس المال نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصان)	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر : الجريدة الرسمية يوم 25مارس 2009

كما يجب أن تظهر الوضعية في نهاية السنة المالية أحد الفصول الآتية أو أكثر عند الاقتضاء إذا كانت توافق مبالغ معتبرة.

الجدول رقم (02-05) الوضعية عند نهاية السنة المالية.

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
التثبيتات المخزونات قروض الإستغلال الصندوق البنك (زيادة او نقصان)		رأس المال نتيجة السنة المالية المجموع الفرعي الاقتراضات ديون الإستغلال	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر : الجريدة الرسمية يوم 25مارس 2009

الجدول رقم(02-06):حسابات النتائج.

الفصول	المبالغ
إيرادات البيع أو أداءات الخدمة إيرادات النشاطات الأخرى **مجموع إيرادات النتائج** نفقات الشراء نفقات الأنشطة الأخرى **مجموع نفقات الاعباء** الرصيد: (الإيرادات- النفقات) للسنة المالية أ تغير قروض الإستغلال م/م-1 تغير ديون الإستغلال م/م-1 تغير المخزونات م/م-1 تصحيحات تتعلق بالإقتراضات تصحيحات تتعلق بالتثبيتات	
نتيجة السنة المالية	

المصدر : الجريدة الرسمية يوم 25مارس 2009

ملاحظة: يمكن أن تظهر فصول أخرى عند الاقتضاء في جدول حسابات النتائج وهي : أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم، الأعباء المحتسبة للاهتلاك، الأعباء المالية.

الجدول رقم(02-07):تغير الخزينة خلال السنة المالية.

البيان	المبالغ
الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية. الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية. **الخزينة : الزيادة (+) أو النقصان (-)** **المتأ تية من :** حصص المساهمة الصافية (+) أو السحب الصافي (-) للمستغل . الرصيد : (الإيرادات – النفقات) السنة المالية أ . حركات الخزينة الأخرى خارج النشاطات . **الخزينة : الزيا دة (+) أو النقصان (-)**	

المصدر : الجريدة الرسمية يوم 25مارس 2009

تعتبر الكشوف المالية التي تعدها المؤسسات الصغيرة كشوف مبسطة تحمل المعلومات الضرورية التي تعبر عن وضعيتها المالية خلال السنة المالية، على خلاف المؤسسات التي لا تنتهج نظام المحاسبة المبسطة فإن الكشوف المالية التي تقوم بمسكها هي : الميزانية حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة إضافة إلى ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج، كما أنها تعرض تلك الكشوف بطريقة مغايرة تكون أكثر تعقيدا من حيث طبيعة المعلومات المالية التي تتضمنها[1].

1- محمد كويسي وأخرون **" دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المالية التطبيقية على المؤسسات الصغيرة في الجزائر"** ،مرجع سابق ،ص .**12**

المبحث الثالث :إستعراض المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية .

في هذا المبحث سنتطرق إلى المعلومة المحاسبية من خلال طرح خصائصها و مستخدميها في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة عليها .

المطلب الأول : خصائص المعلومة المحاسبية و مستخدموها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .

تمتلك المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية خصائص تميزها و هذه الخصائص نتيجة عوامل تؤثر عليها ، و بالإضافة إلى تميز خصائصها يتباين مستخدمو المعلومة المحاسبية في هاته المؤسسات عن غيرها .

أولا : خصائص المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية .

- **الغموض و قلة الشفافية** : تتميز المعلومة المحاسبية في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بالتعقيد و الغموض و هذا راجع الى الطابع العملي للمحاسبة في هاته المؤسسات ، حيث عادة ما يكون مالك المؤسسة هو الذي يقوم بمسك المحاسبة ،حيث يرى أن إنتاج المعلومة تفيد المستخدمين الخارجيين فقط (إدارة الضرائب و المقرضون...إلخ)، إذ يرى العديد من مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحاسبة كأداة لتحصيل الضرائب ، وكثيرا ما ينظر إليها على أنها أداة للقمع في يد الحكومة[1] .مما يجعل خيار التلاعب مطروحا و هو ما يؤثر على شفافية المعلومة المحاسبية .
- **تكلفة المعلومة المحاسبية** : بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر المعلومة المحاسبية مكلفة ، وتزيد هذه التكلفة عند مسك المحاسبة خارجيا ، حيث من إحتياجات المحاسبة في هاته المؤسسات انتاج معلومة محاسبية فعالة ومنخفضة التكاليف .
- **عدم الملاءمة و عدم الوقتية** : تكون المعلومة المحاسبية في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مرتبطة بفترة النشاط و ليس بالدورة المحاسبية مما يؤثر على ملاءمتها و أهميتها في إتخاذ القرارات .

1- أمال مهاوة " امكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، مرجع سابق ص86.

– **صعوبة أو عدم قابلية المعلومة المحاسبية للمقارنة** : ترجع خاصية عدم قابلية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى سوء مسك المحاسبة من قبل المسيرين و عدم أهمية المحاسبة بالنسبة لهم ، وإلى إختلاف الطرق المحاسبية بين المؤسسات و عدم ثباتها و شفافيتها .

ثانيا: مستخدمو المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .

يتمثل مستخدمو المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في مايلي :

– **المسيرون** : هم معنيون بالمعلومات التي تمكنهم من إمكانية إتخاذ القرارات الصائبة .

– **الموردون** : هم معنيون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية تحصيل حقوقهم في أوقاتها.

– **العملاء** : يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإمكانية استمرارية المؤسسة خاصة في وجود علاقة طويلة الأجل ، و يدخل ضمن العملاء الهيئات المحلية و المؤسسات العمومية في ما يخص العروض و المناقصات في المشاريع .

– **البنوك** : تعتبر البنوك من أكبر ممولي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،حيث تهتم بالمعلومات المحاسبية لمعرفة أداء المؤسسات المالي ، و معرفة إمكانية منح القروض للمؤسسة أو لا ، و معرفة قدرتها على سداد الديون .

– **الهيئات الداعمة** : تستفيد الهيئات الداعمة (FGAR و ANDIو ANSEJ ..إلخ) من المعلومات المحاسبية لمعرفة مدى تطورها و نموها حيث تستند إليها في النظر إلى زيادة التمويل و ترقية الإستثمار فيها و توسيع النشاط من خلال توفير الضمانات للبنوك و متابعة الأداء المالي للمؤسسات .

– **إدارة الضرائب:** باعتبار أن النظام الجبائي في الجزائر هو نظام تصريحي تعتمد إدارة الضرائب على المعلومات المحاسبية لتحديد الوعاء الضريبي الخاص بالمؤسسات .

– **الوزارات الوصية** : تمثل المعلومات المحاسبية مصدرا هاماً للمعلومات التي تحتاجها الوزارات (وزارة الصناعة والمناجم ،وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وزارة التجارة ،وزارة المالية ...إلخ) من أجل أداء وظائفها ، حيث تتابع عن قرب نتائج أعمال المؤسسات و مراكزها المالية لمعرفة مدى فعالية

السياسات الحكومية (سياسات الدعم ..) إتجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و استعمالها لأغراض التخطيط الإقتصادي (مراقبة الأداء و منح الإعانات).

- **الهيئات الإحصائية :** يظهر استخدام المعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في احتياج الهيئات الإحصائية (الديوان الوطني للإحصاء ، الهيآت الإحصائية الخاصة بجهات الدعم ..إلخ) لتزويد منظومة الإعلام الإقتصادي حسب ما جاء في " المادة 22 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "[1] و ذلك للقيام بالعمل بالعملية الإحصائية لها و إدارة الإقتصاد حسب المعطيات الممنوحة .

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسسات الصغيرةو المتوسطة .

هناك عدة عوامل و محددات تؤثر على مصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي كمايلي :

1- **تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطابع الملكية :** يعتبر عامل الملكية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم العوامل المؤثرة على المعلومة المحاسبية من خلال حظي المالك بقدر كبير من حرية التصرف و الاختيار مما يجعله يؤثر على الخيارات المحاسبية لصالحه وفق الأغراض المرجوة من ورائها ، " فالملكية الفردية تعتبر أهم ما يجب أخذه بعين الاعتبار أثناء إعداد نظم محاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "[2].

2- **المستوى التعليمي و نقص الثقافة المحاسبية :** يعتبر المستوى التعليمي لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو بالأحرى غياب الثقافة المحاسبة لديهم من العوامل المؤثرة على مصداقية المعلومة المحاسبية ، ويظهر ذلك بالأخص في مسك المحاسبة لأغراض التسيير الداخلي ، في معظم الحالات لا تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام المحاسبة لأغراض التسيير الداخلي لعدة أسباب أهمها غموض

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 05-07 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص 8.

2- أمال مهاوة " امكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، مرجع سابق ص88.

الاستخدامات الايجابية للمحاسبة لدى العديد من مسيري ومالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلا على أنها لا تقدر التقدير الذي تستحقه[1] .

3- **عامل التكاليف** : في حالة غياب الثقافة المحاسبية تلجأ بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الحصول على خدمات مسك المحاسبة من مورد متخصص (المحاسبين المعتمدين و محافظي الحسابات) كبديل عنها ، وهنا تنشأ مسألة التكلفة ومشكلة تأمين الحصول على عائد مما يتم إنفاقه من مال ، حيث يرى مسيرو هذه المؤسسات إلى أن تكلفة مسك المحاسبة خارجيا مكلفة بالنسبة إلى مواردها ، مما يجعلهم يستغنون عنها ولا يرون أية أهمية في استئجار محاسب خارجي للقيام بإعداد محاسبة تستعمل فقط لأغراض ضريبية[2].مما ينتج عنه خلل في مصداقية المعلومة المحاسبية .

4- **التحفظ في حالة مسك المحاسبة لأغراض الضريبة و التسيير الخارجي** : يظهر التحفظ في الإبلاغ عن المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال القيام المسير بالتأثير على النتيجة و ذلك باللجوء إلى بعض الأساليب التي تعدل النتيجة لصالحه ، **"**حيث ينظر الكثير من أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة، إن لم يكن جميعهم، إلى المحاسبة باعتبارها تمثل في المقام الأول أداة لتحصيل الضرائب. وبعد الضرائب، يعتبر استخدامها التالي شرطاً للحصول على قروض للتمويل. وكثيراً ما ينظر إلى المحاسبة كأداة للقمع**"**[3].

5- **ممارسات المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

هناك العديد من التلاعبات المرتبطة بمهنة المحاسبة والمرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونذكر أهم هذه الخروقات [4]:

خروقات خاصة بالمهنيين : منها :

- التلاعب في حسابات الميزانية بقصد رفع الأتعاب.

1- أمال مهاوة " امكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، مرجع سابق ص 86.

2- **"المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم"** ، تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد ، الدورة السابعة عشر ، جنيف ،3-5جويلية 2000 ,ص 8 ،بتصرف .

3- **"المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم"** ، تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد ، الدورة السابعة عشر ، جنيف ،3-5جويلية 2000 ,ص 8.

4- زكية محلوس ، سعادة وردة **"الأثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسات الصغيرة و المتوسطة في الجزار "** مداخلة ضمن ملتقى واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، جامعة الوادي ،يومي 05 و 06 ماي 2013,ص12.

- غياب المهنية في التعامل بين زملاء المهنة ظهر ذلك جليا في المناقصات التي تتم بطريقة غير أخلاقية والهدف من ورائها الحصول على الصفقة بأي ثمن.
- غياب الأخلاقيات المهنية اتجاه المتدربين من طرف بعض خبراء المحاسبة.

خروقات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: منها :

- يعتمد بعض المسيرين إلى استخدام بعض التقنيات المحاسبية لزيادة أجورهم على حساب المؤسسة كالتلاعب بسياسة تقييم الاستثمارات أو المخزونات .
- تمارس المؤسسة ضغوط على المهنيين المحاسبين من خلال حثهم على القيام بالتحايل على إدارة الضرائب.
- غياب الشفافية في محاسبة بعض المؤسسات وإتباعهم لقوائم مالية مضللة.

كل هذه الخروقات والتجاوزات تؤثر على شفافية ومصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسة.

6- **حوكمة الشركات و أثرها على المعلومة المحاسبية في م.ص.و .م** : من القواعد المهمة التي تركز عليها حوكمة الشركات هي الجوانب المتعلقة بالإفصاح الكافي و في التوقيت المناسب عن المعلومات المحاسبية ، حيث يظهر تباين بين المعلومات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تطبق نظام الحوكمة و بين المؤسسات التي لاتطبقها ، حيث تزيد الحوكمة من مصداقية المعلومة المحاسبية حيث تظهر الشفافية كمبدأ من مبادىء نظام الحكم الراشد الأربع في المؤسسة [1].

1- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009 ،ص 66.

الخلاصة :

تضمنت هذه الدراسة كل من دراسة الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل عام ، بالإضافة إلى دراسة واقع المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تناولنا تقديم المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،بالإضافة إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأيضا دراسة و استعراض المعلومة المحاسبية في هاته المؤسسات من خلال تقديم خصائصها و مستخدميها و العوامل المؤثرة عليها و هو ماتم الوصول اليه في نهاية الفصل .وسنتطرق في الفصل الموالي إلى تقديم و تحليل نتائج الدراسة الاستبيانية.



الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

تمهيد :

تكملة للجانب النظري من الدراسة و الذي حاولنا من خلالها تسليط الضوء على المعلومات المحاسبية و واقع المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تطرقنا للمعلومة المحاسبية و محدداتها في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، سنحاول في هذا الفصل التطبيقي تحليل نتائج الدراسة الإستبيانية حيث تم تقسيمه وفق متطلبات الدراسة إلى مبحثين :

- الإطار المنهجي للدراسة .
- دراسة و تحليل نتائج الدراسة .

المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة .

هدفت هذه الدراسة إلى بيان محددات مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و لتحقيق ذلك اتبعنا المنهج الوصفي و التحليلي عبر استخدام الأسلوب التطبيقي المتضمن العديد من الطرق و المعاجات الإحصائية ذات العلاقة بالموضوع .

المطلب الأول : تحضير الإستبيان .

قمنا بالتعرض إلى مختلف مراحل إعداد الإستبيان و الظروف التي تمت صياغته فيها ، بدءا من مرحلة إعداد الإستمارة و كيفية تصميم قائمة الأسئلة ، مرورا بكيفية نشر و توزيعه وصولا إلى معالجة الإستمارة .

أولا :تصميم الإستبيان :

تم إعداد الأسئلة في هذه المرحلة بصفة بسيطة و واضحة و مبتعدة عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين ، كما كانت الأسئلة متدرجة ،حيث تمحورت حول موضوع مصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و كذا مايتعلق بمحددات مصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

وقد استعنا في ذلك بأراء بعض الأساتذة ، و كذا بالبحوث و الدراسات السابقة في المجال ، وقد حاولنا قدر الإمكان خلال فترة الإعداد الإبتعاد عن التعمق في طرح الأسئلة ، و العمل بالمقابل على تحقيق التسلسل و الترابط في طرح الأسئلة لجلب اهتمام الأفراد المستجوبين ، و الحصول على أكبر قدر من الإجابات الجادة و الموضوعية .

هذا فضلا عن المقدمة التي تتصدر الإستبيان ، و التي تضمنت عنوان الدراسة مع تقديم وجيز للشهادة المراد الحصول عليها و ذلك لتبرير القيام بهذه الإستبانة و إحاطتهم بأن المعلومات المدلى بها سوف تستخدم فقط في إطار البحث العلمي .

و ختمت الإستمارة بشكر و تقدير أفراد العينة على تعاونهم .

ثانيا : هيكل إستمارة الإستبيان :

تضمنت إستمارة الإستبيان قسمين أساسين من أجل الوصول إلى الإجابة الواضحة والدقيقة للمستجوبين و كانت كمايلي :

القسم الأول : يتضمن أسئلة مرتبطة بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة محل الدراسة .

القسم الثاني : تم تقسيمه إلى محورين أساسين و هما :

المحور الأول : يبحث هذا المحور واقع المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم إنشاؤه كمحور للدخول إلى موضوع دراستنا ، و يضم أربعة أسئلة .

المحور الثاني : يبحث هذا المحور في محددات مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و يضم تسع عبارات ، كل عبارة تعبر عن محدد من المحددات .

ثالثا : نشر وتوزيع الإستبيان :

بعد الإنتهاء من إعداد الإستبان بشكل نهائي كما هو موضح في الملحق رقم (01) ، جاءت مرحلة توزيعه على عينة الدراسة و المتمثلة في المحاسبين ، المحاسبين المعتمدين محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبيين ،الأساتذة الجامعيين ذوو التخصص محاسبة و الجهات الأخرى (مسيري و موظفي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجهات المستفيدة من المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الهيآت الحكومية الوصية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .)

و اعتمدنا في توزيعه و نشره على عدة قنوات تمثلت في مايلي :

- الإتصال المباشر بأفراد العينة وتسليمهم إستمارة الإستبيان باليد .
- زيارة الممارسين المهنيين في مكاتبهم .
- الإستعانة بأساتذة التعليم العالي تخصص محاسبة .

حيث تراوحت مدة الحصول على الإجابة ما بين أيام ، ساعات إلى دقائق في بعض الأحيان وأحيانا أخرى تعدت الفترة أسبوع .

و عموما يمكن حصر عملية استرجاع الإستمارات كالآتي :

- الإتصال بالمكاتب التي تمت زيارتها و استرجاع الإستمارات .
- الإتصال بالأساتذة الذين استعنا بهم لإستلام الإستمارات .

رابعا : المشاكل و الصعوبات:

بالرغم من حصولنا و استلامنا لحجم معين من الإستمارات 39 إستمارة ، سمحت لنا باعتمادها في الدراسة وفق الأساليب الإحصائية الملائمة ، إلا أن ذلك لم يمنع من وجد بعض المشاكل و الصعوبات التي اعترضتنا خلال مرحلة استلام إجابات أفراد العينة و التي يمكن تلخيصها في :

- التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة برفضهم استلام استمارة الإستبيان على الإطلاق .
- وجود بعض أفراد العينة في مناطق جغرافية بعيدة عن موقع الطالبين .
- تماطل بعض أفراد العينة في الإجابة على الإستبيان رغم زياراتنا المتكررة من أجل استرجاع الإستمارة .
- صعوبة الدخول إلى بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الوصول إلى العاملين في مصالحها المحاسبية و المالية قصد تسليمهم استمارة الإستبيان و الحصول على آرائهم و إجاباتهم و ذلك كونهم معنيين بعينة الدراسة .

المطلب الثاني : منهجية الدراسة .

للوصول إلى نتائج موضوعية تفي بغرض الدراسة ، و تحقق الأهداف المرجوة منها ، كان لابد من وضع منهجية للدراسة الإستبيانية و كانت كالتالي :

1- مجتمع الدراسة :

يمكن حصر مجتمع الدراسة في أربع فئات :

الفئة الأولى : محاسبي المؤسسات و المحاسبين المعتمدين .

الفئة الثانية : محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبيين .

الفئة الثالثة : الأساتذة الجامعيين المتخصصين في مجال المحاسبة .

الفئة الرابعة : العاملين في مجال المالية و المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إطارات الهيئات الوصية عليها و التي عنونت في الإستبيان ب "جهات أخرى ".

2- حدود و عينة الدراسة :

2-1- حدود الدراسة :

تتمثل حدود و عينة الدراسة في مايلي :

- **الحدود الزمنية** :

مضمون و نتائج الدراسة مرتبطان بالزمن الذي أجريت فيه ، حيث كانت فترة هذه الدراسة هي السنة الجامعية 2018/2017.

- **الحدود المكانية** :

اشتملت الدراسة الإستبيانية على المناطق الجغرافية التالية : المدية ، البليدة ، الجزائر .

- **الحدود البشرية** :

تستند هذه الدراسة على آراء و إجابات المهنيين و العاملين في مجال المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إطاراتها و الحائزين على مؤهل علمي من محاسبين معتمدين و محافظي حسابات و خبراء محاسبيين و أساتذة جامعيين .

2-2- عينة الدراسة :

بالنسبة لعينة الدراسة لم يتم تحديدها بشكل مسبق قبل توزيع أ و نشر الإستبيان العادي ، حيث تم توزيع50 استمارة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة .

لقد اعتمدنا في غالب الأحيان طريقة التسليم و الاستلام المباشر ، و أحيانا الاستعانة ببعض الزملاء ، و بعد تجميع أكبر عدد ممكن من الإستمارات الموزعة قمنا بعملية الفرز و تنظيم الاستمارات الصالحة للدراسة قررنا الإبقاء على 39 استمارة صالحة لتمثل عينة الدراسة و هذا بعد استبعاد11 استمارة لسببين و هما عدم استرجاع الاستمارات و عدم تمتع بعض الإستمارات بالمواصفات اللازمة و تضارب الأجوبة التي تحتويها و الجدول التالي يلخص ذلك :ّ

الجدول رقم (03–01) :تقسيم عدد الإستمارات .

البيان	العدد	النسبة المئوية %
الإستمارات الموزعة	50	100
الإستمارات غير المسترجعة	6	12
الإستمارات الملغاة	5	10
الإستمارات المعتمدة	39	78

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على استمارات الإستبيان .

من خلال الجدول السابق بلغت نسبة الإستمارات المعتمدة 78 % و هي نسبة مقبولة بالنسبة إلى المجموع الموزع من الإستمارات و التي تستخدم في دراسة و تحليل نتائج الإستبيان في المبحث الموالي .

المبحث الثاني : دراسة و تحليل نتائج الدراسة .

تمثل الاستمارات التي تحصلنا عليها بيانات تتطلب المعالجة للوصول إلى معلومات مفيدة قابلة للاستعمال، و من اجل دراسة وتحليل نتائج الاستبيان تم جمع البيانات و تبويبها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة SPSSالإصدار الواحد و العشرون ، وذلك بغية وضع قاعدة بيانات و جداول يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل، كما تم الإعتماد عليه من أجل تمثيل البيانات بيانيا بواسطة دوائر نسبية ، وذلك تماشيا مع النتائج المراد الحصول عليها .

المطلب الأول :الأساليب الإحصائية المستعملة و خصائص العينة .

1- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

قمنا بتفريغ و تحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الاحصائيSPSS,حيث قمنا بعمليات فرز و تحليل الإجابات التي تضمنها استبيان الدراسة, حيث استعملنا الأدوات الاحصائية التالية:

- إختبار ألفا كرومباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
- معامل ارتباط سبيرمان لقياس درجة الارتباط.
- إختبار سيميرنوف كوموغلوف للتوزيع الطبيعي للعينة.
- إختبار صحة الفرضيات test binomial.
- مقياس ليكارت الخماسي للحكم على استجابة أفراد العينة لكل فقرة من فقرات المحور.

2- خصائص العينة :

تناولنا في هذا المطلب المعلومات الشخصية لأفراد العينة محل الدراسة .

1- العمر :

توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر .

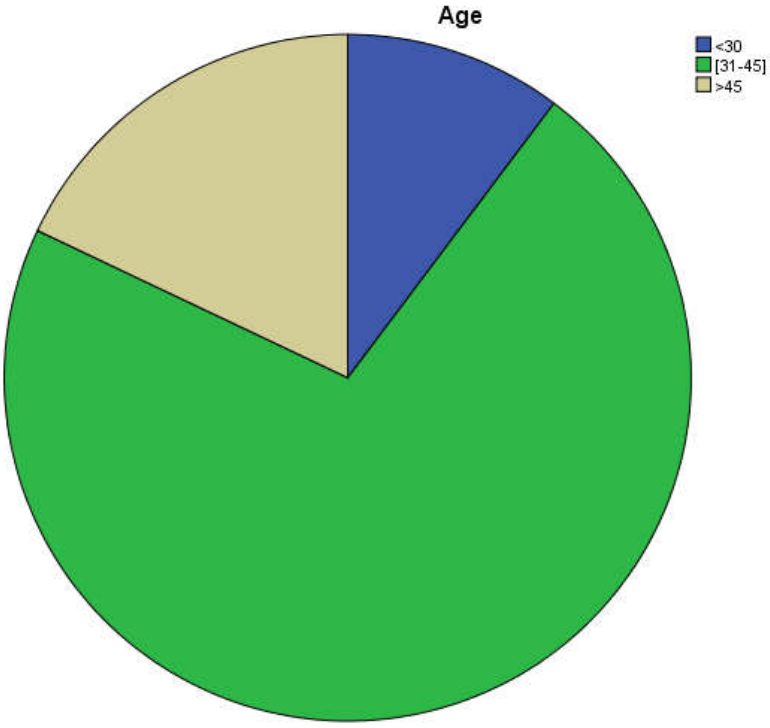
الجدول رقم (03-02): توزيع أفراد العينة حسب العمر .

العمر	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة .	4	10,3
(31 – 45) سنة .	28	71,8
أكبر من 45 سنة .	7	17,9
المجموع	39	100

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على مخرجات ssps21 .

لقد تباينت أعمار أفراد العينة و توزعت على الأفراد العمرية التي تم تحديدها في الإستمارة ، لكن يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المشاركين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 31و 45 سنة كانت هي الفئة الغالبة ، حيث بلغت نسبة 71,8 % في حين بلغت نسبة المشاركين البالغين من العمر أكبر من 45 سنة 17,9 % ، أما عن نسبة البالغين أقل من 30 سنة فقد بلغت 10,3 % ،(أنظر الملحق رقم 2 ص 01)

الشكل رقم (03-01) : التمثيل البياني باستعمال الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب العمر



المصدر : مخرجات spss21

2- المستوى التعليمي :

توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي :

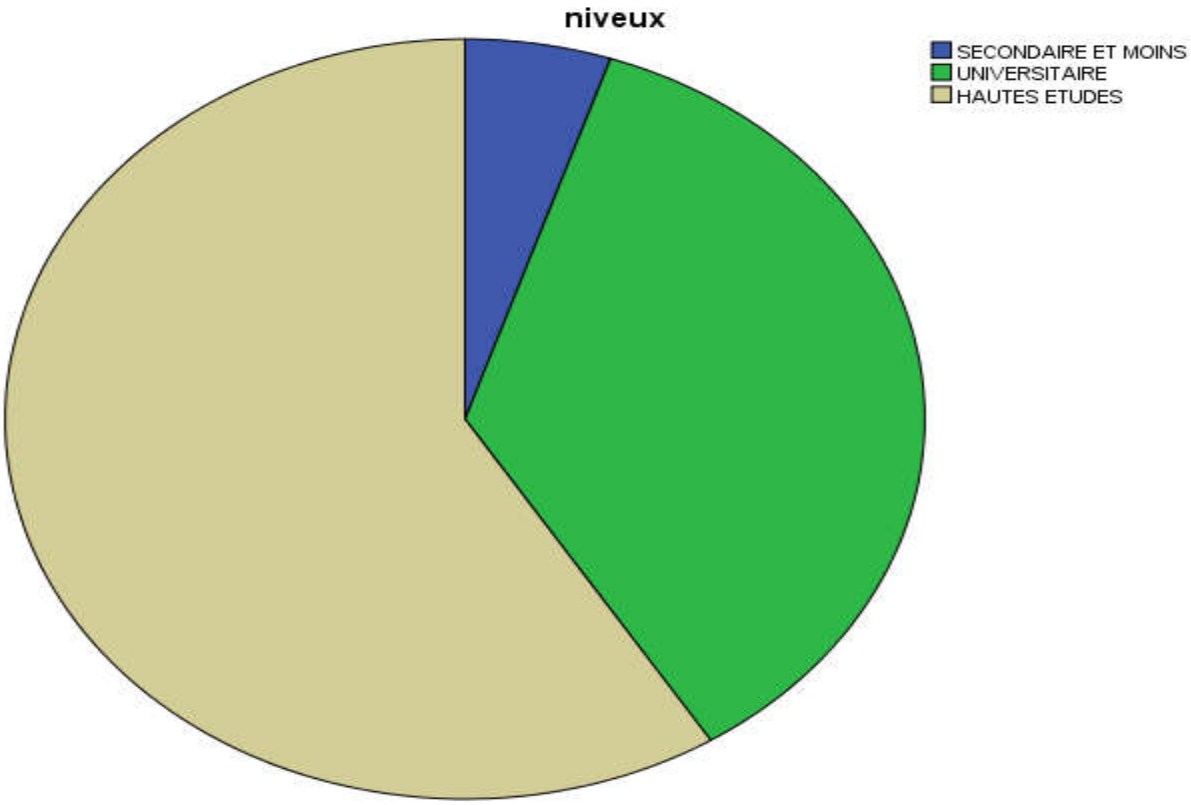
الجدول رقم :(03-03) : توزيع أفراد العينةحسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية %
ثانوي و أ قل	2	5,1
جامعي	14	35,9
دراسات عليا	23	59
المجموع	39	100

المصدر :من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS21

لقد تبين من خلال الجدول الملخص للمعالجة الإحصائية للإستمارات حسب المستوى التعليمي أن المستوى التعليمي الغالب في أفراد العينة هو الدراسات العليا (ماستر – ماجيستير – دكتوراه) حيث بلغت نسبة المشاركين من هذا المستوى 59 % ، تليها نسبة المشاركين الحاصلين على المستوى الجامعي ب 35,9 % ، و أخيرا نسبة الحاصلين على المستوى الثانوي و أقل ب5,1 % ، و يفسر ذلك تركيزنا في الدراسة على فئة الحائزين على المستوى الجامعي فما فوق اعتمادنا في الدراسة على المحاسبين و محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبيين بالإضافة إلى الأساتذة الجامعيين و إطارات الهيئات ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . ،(أنظر الملحق رقم 2 ص02).

الشكل رقم (03–02) التمثيل البياني باستعمال الدائرة النسبية لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي.



المصدر : مخرجات spss 21

3- الوظيفة :

توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة :

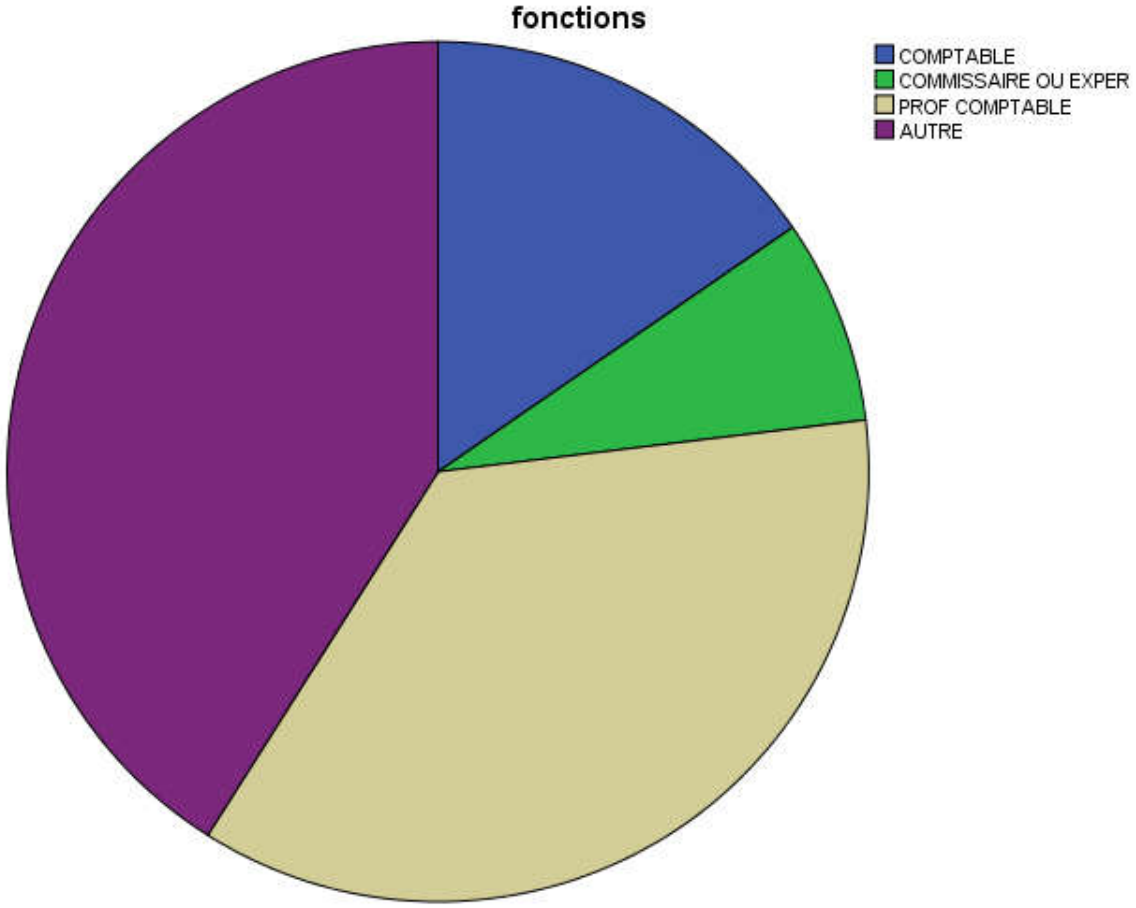
الجدول رقم (03-04): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة .

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية %
محاسب	**6**	**15,4**
محافظ حسابات/ خبير محاسبي .	**3**	**7,7**
أستاذ محاسبة .	**14**	**35,9**
جهات أخرى .	**16**	**41**
المجموع	**39**	**100**

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات spss21

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة المشاركين من الجهات الأخرى (مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إطارات الهيئات التي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة) كانت النسبة الغالبة ب 41 % ، ثم تلتها فئة المشاركين من الأساتذة الجامعيين بنسبة 35,9 % ، ثم نسبة المحاسبين ب15,4 % و أخيرا فئة محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبيين بنسبة 7,7 % ، ويمكن تفسير هذا التوزيع بين المشاكل و الصعوبات التي لازمتنا في الإتصال بفئات المحاسبين و محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبيين و الانتشار الواسع للأساتذة الجامعيين و إطارات الجهات الأخرى. ،(أنظر الملحق رقم 2 ص 01).

الشكل (03–03) : التوزيع البياني باستعمال الدائرة النسبية لأفراد العينة حسب الوظيفة



المصدر : مخرجات ssps21

4– الخبرة :

توزيع أفراد العينة حسب الخبرة .

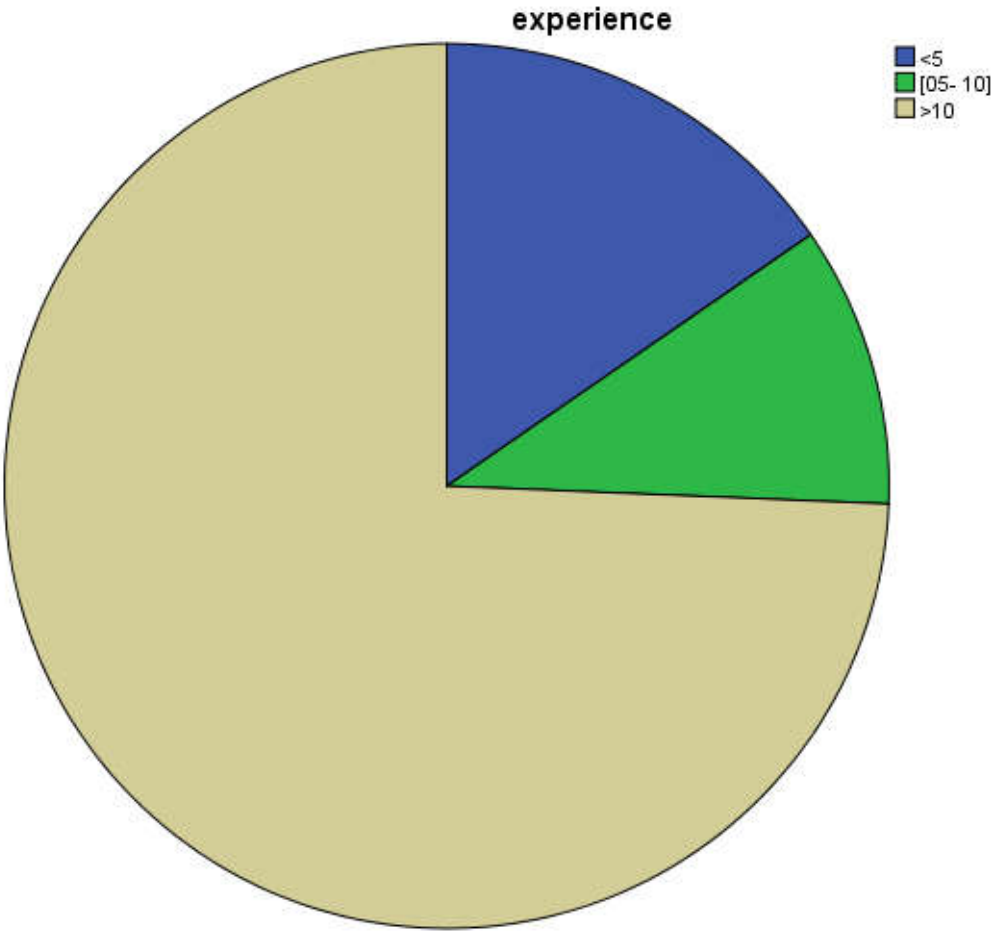
جدول رقم (03–05): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 05 سنوات	6	15,4
(05– 10) سنوات	4	10,3
أكثر من 10 سنوات	29	74,4
المجموع	39	100

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات spss 21

من خلال الجدول بالنسبة لمتغير الخبرة نجد أن 74.4 % من أفراد العينة يتوفرون على خبرة أكثر من 10 سنوات ، تلتها نسبة المشاركين الذين لديهم خبرة أقل من 05 سنوات ب 15.4 % ،في حين أن نسبة المشاركين الذين يتوفرون على خبرة مابين 05 و 10 سنوات بلغت 10,3 % ، ويفسر ذلك تركيزنا في الدراسة على ذوي الخبرة مما يساهم في نتائج حسنة و صادقة . ،(أنظر الملحق رقم 2 ص 01).

الشكل (03–04) التمثيل البياني باستعمال الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب الخبرة .



المصدر : مخرجات spss

المطلب الثاني : تحليل و تفسير نتائج محاور الدراسة .

1- إختبار ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الإستبيان أن يعطي هذا الإستبيان نفس النتيجة لو تمت إعادة توزيع الإستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف و الشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبيان يعني الإستقرار في نتائج الإستبيان ، و قد استخدمنا طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثيات الإستبيان و كانت النتائج كالآتي :

الجدول رقم(03-06) :نتائج اختبار ألفاكروميخ لقياس ثبات الاستبيان

الرقم	المحور	معامل ألفا كرومباخ
01	واقع المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	0,812
02	محددات مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	0,684

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على مخرجات spss21

من خلال النتائج المتوصل إليها يتبين لنا أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة بالنسبة للمحور الأول " واقع المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "حيث كانت 0,812 و هي أكبر 0,6 و هو ما يؤدي إلى التأكد من صدق و ثبات المحور الأول (أنظر الملحق رقم 02 ص ,,)، في حين بلغت قيمة الفا كرونباخ الخاصة بالمحور الثاني " محددات مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " 0,682 و هي أكبر من 0,6 ،وعليه نستنتج صدق و ثبات المحور الثاني .(أنظر الملحق 02 ص 03-04).

2- إختبار الإتساق الداخلي :

يقصد به مدى اتساق كل عبارة من عبارات الإستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه ، و قد قمنا بحساب الإتساق الداخلي للإستبيان من خلال معاملات الإرتباط بين كل عبارة من عبارات محوري الدراسة و الدرجة الكلية للمحور نفسه.

نتائج الإتساق الداخلي :

الجدول رقم (03-07): معامل الإرتباط سبيرمان لعبارات المحور الأول .

	العبارات	معامل سبيرمان	Sig
1	تلتزم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتطبيق النظام المحاسبي الخاص بهذا النوع من المؤسسات .	0,576	0,000
2	تكتسب المعلومة المحاسبية أهمية في (ا لم ص و م)	0,623	0,000
3	.تتوفر المعلومة المحاسبية على خصائص الجودة .	0,820	0,000
4	تكون المعلومة المحاسبية في (ا لم ص و م) ذات مصداقية .	0,877	0,000

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على مخرجات spss21

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن معامل الإرتباط بين كل عبارة من عبارات المحور و الدرجة الكلية للمحور و الذي أظهر أن معاملات الإرتباط تراوحت بين (0,58 و 0,88) مقارنة بالواحد الصحيح عند مستوى الدلالة (a=0,05) ، و بذلك يمكن القول أن هناك علاقة قوية بين المحور و عباراته .

(أنظر الملحق رقم 02 ص05.)

الجدول رقم (03–08):معامل الإرتباط سبيرمان لعبارات المحور الثاني .

	العبارات	معامل سبيرمان	sig
1	الملكية الفردية ل(م ص و م) تقلل من مصداقية المعلومة المحاسبية .	0,439	0,006
2	نقص الثقافة المحاسبية للمسيرين يقلل من مصداقية المعلومة المحاسبية .	0,642	0,000
3	للمستوى التعليمي للمسير تأثير على مصداقية المعلومة المحاسبية	0,434	0,006
4	تؤثر تكاليف مسك المحاسبة خارجيا على المعلومة المحاسبية على مصداقيتها .	0,519	0,001
5	تؤثر عدم إلزامية القانون بضرورة خضوع القوائم المالية على مصادقة محافظ الحسابات على مصداقية المعلومة المحاسبية .	0,565	0,000
6	يؤثر مسك المحاسبة خارجيا (تفويض محاسب معتمد أو محافظ حسابات)على مصداقية المعلومة المحاسبية .	0,261	0,102
7	محدودية الطلب على المعلومة المحاسبية و اقتصارها على البعد الجبائي يؤثر على مصداقية المعلومة المحاسبية .	0,569	0,000
8	تتأثر مصداقية المعلومة المحاسبية بعامل التهرب الضريبي لإختيار مكاتب المحاسبة لمسك دفاترها المحاسبية .	0,669	0,000
9	تتأثر مصداقية المعلومة المحاسبية بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة .	0,441	0,005

المصدر : من إعداد الطالبين بناء مخرجات spss21

يظهر من خلال الجدول معامل الإرتباط بين عبارات المحور الثاني و الدرجة الكلية للمحور و الذي يبين أن معاملات الإرتباط تتراوح مابين (0,3 و 0.67) مقارنة بالواحد الصحيح عند مستوى الدلالة (a=0.05) و من خلال ذلك يمكن القول أن هناك علاقة ارتباط متوسطة بين المحور ككل و عباراته . (أنظر الملحق رقم 2 ص06).

ملاحظة : بالنسبة للعبارة السادسة (يؤثر مسك المحاسبة خارجيا (تفويض محاسب معتمد أو محافظ حسابات)على مصداقية المعلومة المحاسبية .) قيمة sig = 0.102 و هي أكبر من 0,05 ، و عليه سيتم حذف العبارة السادسة في الإختبارات الموالية .

3- إختبار توزيع العينة لمحاور الدراسة :

بما أن حجم العينة أقل من 50 ، سنقوم بإجراء إختبار سميرنوف كولموغورف في ظل الفرضيتين :

H0: الفرضية الصفرية : العينة تتبع التوزيع الطبيعي .

H1: الفرضية البديلة : العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي .

نتائج الإختبار :

الجدول رقم (03-09): اختبار توزيع العينة لمحاور الدراسة

المحاور	إختبار سيميرنوف كولموغورف		
	الاحصائيات	N	Sig
المحور01	0,158	39	0,016
المحور02	0,165	39	0,09

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على مخرجات spss21

من خلال الجدول أعلاه تظهر النتائج التالية :

يتضح أن 0.05 > 0.016 =sig1 و0.009 =sig 2 بالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية و التي تقضي بأن عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ، و نقبل الفرضية البديلة التي تنص أن عينة الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي .(أنظر الملحق رقم 02 ص04).

و عليه سنستعمل إختبار الفرضيات اللامعلمي test binomial

المطلب الثالث : تحليل نتائج محاور الدراسة .

1- نتائج المحور الأول : واقع المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لمعرفة الإتجاه العام لإجابات عينة الدراسة استعنا بمقياس ليكارت الخماسي و الذي نلخصه في الجدولين التالين.

الجدول رقم (03-10) :جدول ليكارت الخماسي .

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

الجدول رقم (03-11) :جدول تقييم درجة الإجابة .

الاتجاه	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المجال	1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5.00

1-1 الإتجاه العام لإجابات أفراد العينة:

جدول رقم(03-12) جدول المتوسط الحسابي لإجابات العينة حول المحور الأول :

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	درجة الإستجابة
1	تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق النظام المحاسبي الخاص بهذا النوع من المؤسسات.	3,62	موافق
2	تكتسب المعلومة المحاسبية أهمية في (الم ص و م) .	3,92	موافق
3	تتوفر المعلومة المحاسبية في (الم ص و م) على خصائص الجودة .	3,38	محايد
4	تكون المعلومة المحاسبية في (الم ص و م) ذات مصداقية .	3,36	محايد
واقع المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .		3,57	موافق

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على مخرجات spss21

من خلال الجدول أعلاه تتضح لنا إجابات أفراد العينة حول واقع المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تشير قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور إلى القيمة 3,57 و هو مايعني درجة الإستجابة موافق ، لكن ما نلاحظه أن العبارتين 3و 4 على التوالي اللتين تخصان توفر المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على خضائص الجودة بما في ذلك المصداقية فقد كانت قيمة المتوسط الحسابي 3,38 و3,36 على التوالي و هي ما توافق درجة الحياد ، و هو مايعكس تحفظ أفراد العينة على توفر المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خصائص الجودة . .(أنظر الملحق رقم 02 ص07).

2-1 إختبار فرضية المحور الأول :

لمعرفة صحة الفرضيات من نفيها سنقوم باختبار **test binomial**.

– إختبار الفرضية :

H0: متوسط إجابات أفراد العينة أقل أو يساوي 3 .

H1: متوسط إجابات أفراد العينة أكبر من 3.

الجدول رقم (03-13) :إختبارالفرضية 1 .

المحور	القيمة	العدد	نسبة الإختبار	Sig
المحور الأول	أقل أو يساوي 3	9	0,50	0,001
	أكبر من 3	30		

المصدر :من إعداد الطالبين بناء على مخرجات spss21

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن (sig= 0.001) و هي أقل من قيمة المعنوية (0,05) ، ، و بالتالي فإن القرار يكون رفض الفرضية الصفرية التي تنص (متوسط إجابات أفراد العينة أقل أو يساوي 3) و نقبل الفرضية البديلة (**متوسط إجابات أفراد العينة أكبر من 3**) .(أنظر الملحق رقم 2 ص 08)

2- نتائج المحور الثاني : محددات مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-1 الإتجاه العام لإجابات أفراد العينة:

جدول رقم(03-14) :جدول المتوسط الحسابي لإجابات العينة حول المحور الثاني.

البيان	المتوسط الحسابي	الرتبة	درجة الإجابة
الملكية الفردية ل(م ص و م) تقلل من مصداقية المعلومة المحاسبية .	3,66	6	موافق
نقص الثقافة المحاسبية للمسيرين يقلل من مصداقية المعلومة المحاسبية .	4,05	1	موافق
للمستوى التعليمي للمسير تأثير على مصداقية المعلومة المحاسبية .	4,00	2	موافق
تؤثر تكاليف مسك المحاسبة خارجيا على المعلومة المحاسبية على مصداقيتها.	3,32	9	محايد
تؤثر عدم إلزامية القانون بضرورة خضوع القوائم المالية على مصادقة محافظ الحسابات على مصداقية المعلومة المحاسبية .	3,97	4	موافق
محدودية الطلب على المعلومات المحاسبية و اقتصارها على البعد الجبائي يؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية .	4,00	2	موافق
تتأثر مصداقية المعلومة المحاسبية بعامل التهرب الضريبي لإختيار مكاتب المحاسبة لمسك دفاترها المحاسبية .	3,92	5	موافق
تتأثر مصداقية المعلومة المحاسبية بمدى تبني (تطبيق) مبادئ الحوكمة .	3,62	7	موافق

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على مخرجاتspss21

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن المتوسط الحسابي العام للمحور قد بلغ 3,80 و هو ما تقابله درجة الموافقة ، مما يدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على عبارات المحور باستثناء العبارة الرابعة التي تنص على أن التكاليف عامل مؤثر على مصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد كان المتوسط الحسابي الخاص بها قد بلغ 3,32 و التي توافق درجة الإستجابة محايد ، في حين كان أكبر متوسط حسابي خاص بالعبارة الثانية (نقص الثقافة المحاسبية للمسيرين تؤثر على مصداقية المعلومة المحاسبية في ا لم ص وم) ب 4,05 مما يجعل هذا العامل أكثر العوامل تأثيرا على المصداقية ، يليه عامل المستوى التعليمي و عامل محدودية الطلب على المعلومة المحاسبية و إقتصارها على البعد الجبائي بمتوسط 4,00 ، و هو ما يؤكد ماجاء به **تقرير أمانة الأونكتاد** في البند الخاص بهذه العوامل الثلاثة ، و أظهر الجدول ترتيب بقية المحددات كالتالي : .(أنظر الملحق رقم 02 ص07).

- عامل عدم إلزامية القانون بضرورة خضوع القوائم المالية على مصادقة محافظ الحسابات على مصداقية المعلومة المحاسبية بمتوسط 3,97 .
- عامل التهرب الضريبي لإختيار مكاتب المحاسبة لمسك دفاترها المحاسبية بمتوسط 3,92.
- عامل الملكية الفردية بمتوسط 3,66 .
- عامل تبني مبادئ الحوكمة بمتوسط 3,62 .

2-2 إختبار فرضية المحور :

لمعرفة صحة الفرضيات من نفيها سنقوم باختبار **test binomial**.

– إختبار الفرضية :

H0: متوسط إجابات العينة أقل أو يساوي 3.

H1: متوسط إجابات أفراد العينة أكبر من 3 .

الجدول رقم (03-15) :إختبارالفرضية 2.

القيمة	العدد	نسبة الإختبار	Sig
أقل أو يساوي 3	1	0,50	0,000
أكبر من 3	38		

المصدر :من إعداد الطالبين بناء على مخرجات spss21

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن (sig= 0.000) و هي أقل من قيمة المعنوية (0,05) ، ، و بالتالي فإن القرار يكون رفض الفرضية الصفرية التي تنص (متوسط إجابات العينة أقل أو يساوي 3) و نقبل الفرضية البديلة (**متوسط إجابات أفراد العينة أكبر من 3**) .(أنظر الملحق رقم 2 ص 08)

الخلاصة:

من خلال الدراسة الإستبيانية و تحليل النتائج توصلنا إلى النتائج التالية :

- هناك أهمية للمعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- تكون مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نسبية .
- تتأثر مصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من العوامل و المحددات أهمها نقص الثقافة المحاسبية لمسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، المستوى التعليمي للمسيرين واقتصار طلب المعلومة المحاسبية على البعد الجبائي .

من خلال هذه النتائج يظهر لنا أن الدراسة الإستبيانية قد قدمت لنا إضافة ، و هذا ما يؤثر على دراستنا و يساهم في الإجابة على الإشكالية الرئيسية حول محددات مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .



خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال البحث في محدداتها ، حيث خصصت الدراسة للإجابة على إشكالية البحث المتمثلة في " ماهي أهم محددات مصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟" .

من خلال جانب الدراسة النظري و بالإضافة إلى الجانب التطبيقي لها ،و إنطلاقا من الفرضيات الأساسية ،يمكننا عرض نتائج إختبار الفرضيات ، النتائج النهائية للدراسة ، التوصيات و آفاق الدراسة كمايلي :

أولا :نتائج إختبار الفرضيات :

- **بالنسبة للفرضية الأولى :** " المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي عبارة عن مجموعة بيانات محاسبية مجهزة للعرض بطريقة منظمة و نافعة لاتخاذ القرار " ، تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث أن المعلومات المحاسبية هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا. وبذالك فهي تمثل ناتجا للعمليات التشغيلية التي تجري داخل البيانات المحاسبية والتي تستخدم من قبل الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية وبما يحقق الفائدة من استخدامها.
- **بالنسبة للفرضية الثانية :** " تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة النظام المحاسبي المعتمد مثل بقية الأنواع الأخرى من المؤسسات ." ، تم نفي هذه الفرضية حيث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد في مسك محاسبتها على نظامها الخاص و يتمثل في نظام المحاسبة المبسطة الذي خصصه القانون الجزائري لمثل هاته المؤسسات ، و المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي استحدثته المنظمات الدولية الوصية على المحاسبة .
- **بالنسبة للفرضية الثالثة :** " تتميز المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محل الدراسة بالمصداقية ." تم نفي هذه الفرضية ، حيث خلصت دراستنا إلى تحفظ أفراد عينة الدراسة الإستبيانية عن تميز المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخاصية المصداقية .
- **بالنسبة للفرضية الرابعة :** " تعتبر التكاليف أهم عامل مؤثر في مصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطةمحل الدراسة ." تم نفي هذه الفرضية من خلال ماخلصت إليه نتائج الدراسة الإستبيانية حيث تحفظ أفراد العينة عن عامل التكاليف كأهم عامل مؤثر على المعلومة المحاسبية

، و اعتبروا أن نقص الخبرة المحاسبية للمسيرين هو أهم عامل مؤثر عليها بالإضافة إلى المستوى التعليمي و التهرب الضريبي .

ثانيا :عرض النتائج :

توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها إلى مجموعة من النتائج :

- **النتائج النظرية** : سنقوم بعرض أهم نتائج الجانب النظري على الشكل التالي :

- على الرغم من اختلاف و تباين المفاهيم المتعلقة بالمعلومات المحاسبية ، و بالرغم من اختلاف الدول و الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة على إعطائها مفهوم موحد إلا أنها تتفق في مجملها على اعتبار المعلومات المحاسبية أحد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات سواء على مستوى المؤسسة وتمثل المعلومات المحاسبية مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية، والتي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات تبادلية ،و هي ذات تأثير مباشر على سلوك الأفراد والإدارات المختلفة، و تزداد قيمتها الإقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها.
- اجتمعت مختلف تعاريف الدول و الهيئات الدولية رغم تباينها على أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك المؤسسات الذي تستخدم عددا قليلا من العاملين و تدار من قبل المالكين و تخدم السوق الإقتصادية الوطنية .
- يكون مسك المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق نظام محاسبي خاص يتمثل في نظام المحاسبة المبسطة الذي خصصه القانون الجزائري ، كما خصصت المنظمات المحاسبية الدولية معيارا محاسبيا خاص للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث من أهم أهدافه انتاج معلومة محاسبية تتميز بالجودة و المصداقية .
- تتباين مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يظهر عليها الغموض ،و ذلك راجع إلى عدة عوامل مؤثرة منها الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و منها يغلب عليها الطابع العام للمؤسسات .

➢ **النتائج التطبيقية :**

من خلال الدراسة الإستبيانية و استنادا على آراء المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين بالإضافة إلى آراء الأساتذة الجامعيين و المهنيين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبين لنا مايلي :

- يتحفظ أفراد العينة على واقع المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أجمعوا على أهمية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التزام هاته المؤسسات بالنظام المحاسبي المبسط الخاص بها ، و كانت غالبية أجوبتهم تصب في التزامهم بمبدأ التحفظ و الحياد في عبارة تميز المعلومة المحاسبية بخصائص الجودة عامة و المصداقية بصفة خاصة.
- كانت إجابات أفراد العينة تصب في إجماعهم و موافقتهم على العبارات الخاصة بمحددات مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،والتي تمثلت في الملكية الفردية للمؤسسسات الصغيرة و المتوسطة ، نقص الثقافة المحاسبية و المستوى التعليمي للمسيرين ، التهرب الضريبي ،عدم إلزامية القانون خضوع القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادقة محافظ الحسابات و حوكمة الشركات . حيث اعتبروا عامل نقص الثقافة المحاسبية للمسيرين أهم محدد لمصداقية المعلومة المحاسبية بالإضافة إلى المستوى التعليمي و عامل التهرب الضريبي ، في حين التزموا مبدأ الحياد في عامل التكاليف .

ثالثا: التوصيات :

سنحاول تقديم بعض التوصيات تتمثل في :

- **توصيات عملية :**

- العمل الميداني على تطبيق النظام المحاسبي المالي المبسط بجميع ماجاء به من أسس و مبادئ محاسبية ،و الإتجاه إلى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- الإتجاه إلى إلزامية القانون الجزائري خضوع القوائم المالية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مصادقة محافظ الحسابات .
- تفعيل إجراءات المراجعة المحاسبية مع إلزامية القيام بعملية التدقيق المحاسبي و الجبائي لجميع المؤسسات .
- محاربة القطاع الموازي في ممارسة مهنة المحاسبة و محاربة تواطؤ الإدارة الضريبية للحد من كل من الغش الضريبي و التهرب الضريبي .

- التدقيق في الإحصائيات المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى جهات الإستشراف الإقتصادي و خاصة فيما يخص الجانب المحاسبي ، وذلك للوقوف على مدى تطورها والقيام باستشراف إقتصادي مبني على معطيات ذات مصداقية.
- تنظيم دورات تكوينية في مجال التسيير عامة و المحاسبة بشكل خاص لمسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لزيادة الوعي المحاسبي .

- **توصيات علمية :**

- بالنسبة للدراسات المستقبلية الإهتمام أكثر بموضوع المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لما له من علاقة كبيرة في توليد تقارير مالية عالية الجودة و المصداقية .
- دراسات مقارنة بين واقع المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتقدمة و ما تعيشه الأخرى في الجزائر مع مراعاة الخصوصية الإقتصادية و الإجتماعية .
- إدراج طرق المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مناهج الدراسة الجامعية في النظام الجديد ل.م.د ، وإشراك المؤسسات المعنية في وضع التخصصات و البرامج من خلال الواقع الذي تعيشه و المشاكل التي تعاني منها .

رابعا: آفاق الدراسة :

إن التعرض لموضوع محددات مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن إحاطته من خلال دراسة واحدة ، ومنه فإن هذه الدراسة تعتبر مساهمة بسيطة من الطالبين ، و خطوة أولى بالنسبة للدراسات القادمة في مجال المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

يعتبر هذا العمل بمثابة حلقة من حلقات البحث العلمي التي ستبقى متواصلة لبحث ما ما لم تتناوله هذه الدراسة في قضايا المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و من بين المواضيع التي يمكن البحث فيها :

- تشخيص واقع المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- الإفصاح عن القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المعايير المحاسبية الدولية .
- أثر مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .
- أثر تبني الحوكمة على مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

في الأخير لا تخلو أي دراسة من نقائص و عيوب و هذا العمل هو بمثابة جهد بشري و يبقى دائما عرضة للنقص و النقد ، فإن أي توفيق و صواب فهو من الله وحده و أي نقص أو تقصير فهو من الطالبين اللذان كونهما لا يصلان إلى درجة الكمال ، حيث نرجو من الله أن يكون وفقنا في معالجة هذا الموضوع .



قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1- المراجع باللغة العربية:

أولا : الكتب:

1- احمد حسين علي حسين، "**نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية**"، الدار الجامعية، 2003

2- احمد حلمي جمعة وآخرون، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، الأردن، دار المناهج، ط 1 ،2007

3- أحمد لطفي،"**إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**"، دار الثقافة-ط:1، الاسكندرية،مصر،2008

4- أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته،"**مبادئ المحاسبة المالية المبادئ والمفاهيم والاجراءات المحاسبية طبقا للمعايير المحاسبية الدولية والمصرية**"،الدار الجامعية ،الاسكندرية، مصر-2008

5- أمين السيد أحمد لطفي،"**إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**"،ط1، الدار الجامعية الإسكندرية ،2008

6- أيمن الشنطي وأخرون، " **مقدمة في تحليل و تصميم نظم المعلومات** "، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2010

7- ثناء على القباني، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2008 .

8- جبرائيل جوزيف كحالة، رضوان حلوة حنان، "**المحاسبة الإدارية**"، الأردن، الدار العلمية الدولية، ط 1 ،2002.

9- خالد جمال الجعرات،"**معايير التقارير المالية الدولية IFRS/ IAS**"، إثراء للنشر والتوزيع-ط1، 2008

10- رابح خوني ،رقية حساني **'' المؤسسات الصغيرة و مشكلات تمويلها''** اتراك للطباعة و النشر ،مصر ،الطبعة الأولى ، 2008

11- رضا اسماعيل البسيوني **'' إدارة الأعمال ''** ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ،الطبعة الأولى ،2009

12- سعاد ناف برنوطي ،**''إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)''** ،دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، 2008

13- سلمان مصطفى السلاهمة،" **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**"، الأردن، مؤسسة الو راق، ط1 ،2008

14- صادق طاهر الحميري، "**توظيف أنظمة المعلومات في عملية صناعة القرار**"، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، 25 -27 أوت 1998.

15- صبحي محمود الخطيب،عمرو عباس العتر " **مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية** " ،دار المطبوعات الجامعية ، جامعة الإسكندرية ، 2008 .

16- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، ج1، جامعة عين الشمس، الدار الجامعية، مصر، 2004

17- عاطف وليم اندراوس **''دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات ''** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى 2007

18- عبد الرزاق محمد قاسم، "**تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**"، دار الثقافة، ط 1 ،2006 ،

19- عطا االله احمد سويلم الحسبان،" **الرقابة الداخلية و التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**"، الأردن، دار الراية،ط 1 ،2009

20- عطا االله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، "**الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية2008

21- فايز سليم حداد،"**المحاسبة المالية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2010

22- كمال الدين الدهراوي، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001

23- ماجدة عطية **''إدارة المشروعات الصغيرة ''** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية ، 2004

24- محمد الفيومي، "**تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية**"، مصر، 1999 ،ص: 52

25- محمد عباس بدوى ،عبد الوهاب نصر على، "**المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات**"، الناشر المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، 2008

26- محمد مطر، وآخرون، "**نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات_الإطار الفكري وتطبيقاته العلمية**"،دار حنين للنشر والتوزيع، عمان_الأردن،1996

27- مرعي عطية عبد الحي ، "**المحاسبة الإدارية**"، الإسكندرية، دار الفتح للتجليد الفني، 2008

28- مهدي مأمون الحسين، "**نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**"، ط9، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن،2013 .

29- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، "**تحليل القوائم المالية**"، الأردن، دار المسيرة، ط 1 ،2006

30- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة،،"**تحليل القوائم المالية**"، دار السيرة-ط1، عمان2006

31- نبيل جواد **'' إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرةو المتوسطة ''** ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، لبنان، 2007.

32- وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي، "**حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**"، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، 6 عمان، 2015

ثانيا : الرسائل العلمية والمذكرات :

1- احمد عبد الهادي بشير، "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية**"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2006

2- إكرام الشاذلي، "**دور الراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**"،مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة محمد خيضر-بسكرة،الجزائر، 2013/2012

3- أمال مهاوة " امكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، مذكرة ماجيستير،جامعة ورقلة ،2011/2010

4- بن فرج زوينة ،"**المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014 .

5- حامدي علي، "**أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية** "، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، ، 2011 .

6- ديندان صلاح الدين **''واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ''** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،جامعة تلمسان ، السنة الجامعية 2015 – 2016 .

7- رحمون هلال، "**نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر 2005

8- سعيداني محمد السعيد **'مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية '** ، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير ،جامعة بومرداس ، السنة الجامعية 2014/2013

9- سليمان عتير، "**دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، ، 2011/2012.

10- سليمة نشنش، "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري المالي**"، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2005

11- سمية عماري **'دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة '** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، جامعة ورقلة ، السنة الجامعية 2014-2015

12- شهرزاد لباز، "**دور النظام المحاسبي والمالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**"، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2012.

13- صبايحي نوال،"**الإفصاح في ظل معايير المحاسبة الدولية(IFRS/IAS) وأثره على جودة المعلومات**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011.

14- غاشوش عايدة، لقصير مريم، "**دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**"، مذكرة ماسترأكاديمي، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان2011 .

15- غاشوش عايدة، لقصير مريم، "**دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية،**" مذكرة ماستر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان2011

16- فاتح سردوك، "دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية"، رسالة رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف؛ المسيلة ،2004/2003،

17- كواش خير الدين **'واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسظة في الجزائر '** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر جامعة الجيلالي بونعامة ، السنة الجامعية 2016 /2017

18- محمد الصغير قريشي **'واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة'** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال ، جامعة ورقلة , السنة الجامعية 2012/ 2013.

19- محمد موسى فرج االله، "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ضل ظروف عدم التأكد**"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2011.

20- مشري محمد الناصر **" دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة "** مذكرة ماجستير إدارة أعمال ، جامعة سطيف ، 2011

21- مواعي بحرية **" التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في ظل المعايير المحاسبية الدولية "** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،جامعة الشلف ، سنة 2016

22- ناصر محمد علي المجهلي، "**خصائص نظام المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

23- هاجر بكاري، "**مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية**"، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي، كلية العلوم الاقتصادية ةالتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي،2015/2014.

24- هاجر لوصيف، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، المركز الجامعي بالوادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جوان2012 .

25- هادية متوح، "**دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماستر، المركز الجامعي بالوادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جوان 2012.

26- يرجي شهرزاد" إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " مذكرة ماجيستير ، تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان 2011-2012

27- يواو يوسف ، هواري يرمقران **''أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الإقتصادية ''** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة تلمسان –كلية العلوم التجارية السنة الجامعية : 2016/2015

ثالثا:الملتقيات و المداخلات :

1- **''المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم''** ، تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد ، الدورة السابعة عشر ، جنيف ،3-5جويلية 2000

2- خالد إدريس ، مايو عبد الله "قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –مع تفصيل لبعض المعاير التي تناسب البيئة الإقتصادية في الجزائر " مداخلة ضمن ملتقى واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرةو المتوسطة في الجزائر يومي 05و06 ماي2013

3- خليل الرفاعي وآخرون، **أثر استخدام الحاسوب على الخصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين(دراسة حالة سوق عمان المالي)**، المؤتمرالدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاءالخاصة، 2009

4- زكية محلوس ، سعادة وردة **''الأثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسات الصغيرة و المتوسطة في الجزار ''** مداخلة صمن ملتقى واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، جامعة الوادي ،يومي 05 و 06 ماي 2013

5- السعيد دراجي **"التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستقاة منها للجزائر"** مداخلة صمن الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة ورقلة يومي / 18/19 أفريل 2012

6- عواطف محسن ، أمال مهاوة "التطورات الأخيرة لهيئة معايير المحاسبة الدولية : واقع و تحدي" مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول : الإصلاح المحاسبي في الجزائر ،29و30 نوفمبر 2011

7- قصابي إلياس،"**عرض القوائم المالية لمعايير المحاسبة الدولية**"،ملتقى وطني تحت عنوان: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي-سوق أهراس، ماي2010

8- مجعة هوام،نوال العاشوري، "**دور حوكمة الشركات تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**"، ملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة(واقع،آفاق،رهانات) جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،الجزائر، يومي7-8 ديسمبر 2010

9- محمد كويسي وأخرون **'' دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المالية التطبيقية على المؤسسات الصغيرة في الجزائر''** مداخلة ضمن ملتقى واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ،جامعة الوادي ،يومي 05و06 ماي 2013

10- نور الدين بهلول، غمان زوبير، "**اثر الإفصاح المالي وفق المعايير المحاسبة الدولية على الهياكل المؤسساتية للمؤسسة**"، مداخلة في ملتقى وطني تحث عنوان: "**معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**"، المركز الجامعي سوق أهراس ماي 2010

رابعا: المواقع الإلكترونية :

1- http : // www. Word. A cc. Net/ vb/ t338. Html

2- http://www.andpme.org.dz

خامسا: المجلات و الجرائد :

1- - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

2- خالد جمال الجعارات " مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015 " ، مطبوعة جامعية ، جامعة ورقلة .

3- مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد الثالث ،جوان 2008

4- المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد7، العدد1، الأردن 2011

5- مجلة الباحث ، العدد 11 ،جامعة ورقلة ، 2012

6- مجلة الباحث، العدد14 ،جامعة ورقلة، 2014

7- مجلة المحاسبون،العدد51، بغداد-العراق، 2011

8- مجلة المنارة، المجلد13، العدد2، الأردن2007

9- مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد 2،العدد 3، جامعة تكريت -العراق،2006،

10- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009

3- المراجع باللغة الأجنبية :

- Good win .Jenny and Jeanl .Seow. the Influence of Corporate Governance Mechanisms On the quality of Financial Reporting and Auditing Perceptions of Auditors and Directors in Singapore. Accounting and Finance.

- Journal officiel de l' union européenne du 20/05/2003



قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق رقم (01)	**إستمارة الإستبيان .**
الملحق رقم (02)	**مخرجات برنامج spss .**

الملحق رقم :01 إستبيان الدراسة

إستبيان حول محددات مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ، وبعد : فإننا نضع بين أيديكم هذا الإستبيان الذي يدخل ضمن دراسات ماستر محاسبة و المعنونة ب**"محددات مصداقية و شفافية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "** ونرغب منكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذا الإستبيان .

الجزء الأول: البيانات الشخصية والمهنية.

يرجى وضع علامة "x" أمام الإجابة التي ترونها مناسبة.

1. العمر: أقل من 30 سنة ☐ [31- 45]سنة ☐ أكثر من 45سنة ☐
2. المستوى التعليمي: ثانوي وأقل : ☐ جامعي : ☐ دراسات عليا: ☐
3. الوظيفة: محاسب : ☐ محافظ حسابات/خبير محاسبي : ☐ أستاذ محاسبة : ☐ جهات أخرى : ☐
4. الخبرة: أقل من 05 سنوات: ☐ [05 – 10]سنوات : ☐ أكثر من 10 سنوات : ☐

الجزء الثاني : واقع المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

يرجى منكم : تحديد درجة موافقتكم للعبارات التالية :

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق النظام المحاسبي الخاص بهذا النوع من المؤسسات .					
2	تكتسب المعلومة المحاسبية أهمية في (الم ص و م) .					
3	تتوفر المعلومة المحاسبية في (الم ص و م) على خصاص الجودة					

4	تكون المعلومة المحاسبية في (الم ص و م) ذات مصداقية .					

الجزء الثاني: محددات مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

لمعرفة محددات مصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرجى منكم : تحديد درجة موافقتكم على المحددات التالية :

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الملكية الفردية ل(م ص و م) تقلل من مصداقية المعلومة المحاسبية .					
2	نقص الثقافة المحاسبية للمسيرين يقلل من مصداقية المعلومة المحاسبية .					
3	للمستوى التعليمي للمسير تأثير على مصداقية المعلومة المحاسبية .					
4	تؤثر تكاليف مسك المحاسبة خارجيا على المعلومة المحاسبية على مصداقيتها.					
5	تؤثر عدم إلزامية القانون بضرورة خضوع القوائم المالية على مصادقة محافظ الحسابات على مصداقية المعلومة المحاسبية .					
6	يؤثر مسك المحاسبة خارجيا (تفويض محاسب معتمد أو محافظ حسابات) على مصداقية المعلومات المحاسبية .					
7	محدودية الطلب على المعلومات المحاسبية و اقتصارها على البعد الجبائي يؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية .					
8	تتأثر مصداقية المعلومة المحاسبية بعامل التهرب الضريبي لإختيار مكاتب المحاسبة لمسك دفاترها المحاسبية .					
9	تتأثر مصداقية المعلومة المحاسبية بمدى تبني (تطبيق) مبادئ الحوكمة .					

.....شكرا على إجابتكم .....

ملحق رقم 02: مخرجات spss.

جداول توزيع العينة –spss

Statistiques

		Age	niveux	fonctions	experience
N	Valide	39	39	39	39
	Manquante	0	0	0	0

Age (العمر)

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	<30	4	10,3	10,3	10,3
	[31-45]	28	71,8	71,8	82,1
	>45	7	17,9	17,9	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

fonctions (الوظيفة)

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	COMPTABLE	6	15,4	15,4	15,4
	COMMISSAIRE OU EXPER	3	7,7	7,7	23,1
	PROF COMPTABLE	14	35,9	35,9	59,0
	AUTRE	16	41,0	41,0	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

experience (الخبرة)

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	<5	6	15,4	15,4	15,4
	[05- 10]	4	10,3	10,3	25,6
	>10	29	74,4	74,4	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

niveux(المستوى التعليمي)

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	SECONDAIRE ET MOINS	2	5,1	5,1	5,1
	UNIVERSITAIRE	14	35,9	35,9	41,0
	HAUTES ETUDES	23	59,0	59,0	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

جداول إختبار الثبات(ألفا كرونباخ) و جدول إختبار التوزيع الطبيعي .

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,862	5

معامل الفا كرونباخ (المحور الأول)

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
Q1	14,2372	12,418	,466	,882
Q2	13,9295	11,904	,561	,861
Q3	14,4679	9,922	,740	,818
Q4	14,4936	9,449	,739	,821
T1	14,2821	10,471	1,000	,770

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,684	10

معامل الفاكرونباخ (المحور الثاني)

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
T2	34,1622	16,862	1,000	,606
QS1	34,3093	17,687	,250	,681
QS2	33,9309	15,873	,506	,627
QS3	33,9580	18,391	,234	,680
QS4	34,6607	17,426	,320	,666
QS5	33,9850	16,427	,493	,633
QS6	34,2553	18,743	,136	,701
QS7	33,9850	16,865	,451	,642
QS8	34,0390	16,888	,405	,649
QS9	34,3363	19,369	,073	,710

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	Ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
T1	,158	39	,016	,955	39	,119
T2	,165	39	,009	,943	39	,050

a. Correction de signification de Lilliefors

(جدول التوزيع الطبيعي)

جدول معامل الإرتباط (سبيرمان) للمحور الأول .

Corrélations

			Q1	Q2	Q3	Q4	T1
Rho de Spearman	Q1	Coefficient de corrélation	1,000	,326*	,312	,353*	,576**
		Sig. (bilatérale)	.	,043	,053	,028	,000
		N	39	39	39	39	39
	Q2	Coefficient de corrélation	,326*	1,000	,294	,435**	,623**
		Sig. (bilatérale)	,043	.	,069	,006	,000
		N	39	39	39	39	39
	Q3	Coefficient de corrélation	,312	,294	1,000	,726**	,820**
		Sig. (bilatérale)	,053	,069	.	,000	,000
		N	39	39	39	39	39
	Q4	Coefficient de corrélation	,353*	,435**	,726**	1,000	,877**
		Sig. (bilatérale)	,028	,006	,000	.	,000
		N	39	39	39	39	39
	T1	Coefficient de corrélation	,576**	,623**	,820**	,877**	1,000
		Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	.
		N	39	39	39	39	39

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

الملحق رقم () : جدول الإرتباط (سبيرمان)للمحور الثاني:

Corrélations

			QS1	QS2	QS3	QS4	QS5	QS6	QS7	QS8	QS9	T2
hgjxRho de Spearman	QS1	Coefficient de corrélation	1,000	,270	,002	,070	,374*	-,052	,126	,166	-,072	,439**
		Sig. (bilatérale)	.	,101	,988	,678	,021	,757	,450	,318	,668	,006
		N	38	38	38	37	38	38	38	38	38	38
	QS2	Coefficient de corrélation	,270	1,000	,562**	,291	,347*	-,055	,075	,228	,443**	,642**
		Sig. (bilatérale)	,101	.	,000	,076	,030	,740	,650	,163	,005	,000
		N	38	39	39	38	39	39	39	39	39	39
	QS3	Coefficient de corrélation	,002	,562**	1,000	,085	,144	-,068	,009	,158	,363*	,434**
		Sig. (bilatérale)	,988	,000	.	,610	,382	,682	,957	,336	,023	,006
		N	38	39	39	38	39	39	39	39	39	39
	QS4	Coefficient de corrélation	,070	,291	,085	1,000	,055	,248	,318	,153	,012	,519**
		Sig. (bilatérale)	,678	,076	,610	.	,745	,134	,052	,358	,942	,001
		N	37	38	38	38	38	38	38	38	38	38
	QS5	Coefficient de corrélation	,374*	,347*	,144	,055	1,000	,200	,341*	,375*	,156	,565**
		Sig. (bilatérale)	,021	,030	,382	,745	.	,222	,034	,019	,344	,000
		N	38	39	39	38	39	39	39	39	39	39
	QS6	Coefficient de corrélation	-,052	-,055	-,068	,248	,200	1,000	,431**	,186	-,187	,261
		Sig. (bilatérale)	,757	,740	,682	,134	,222	.	,006	,258	,254	,108
		N	38	39	39	38	39	39	39	39	39	39
	QS7	Coefficient de corrélation	,126	,075	,009	,318	,341*	,431**	1,000	,691**	,015	,569**
		Sig. (bilatérale)	,450	,650	,957	,052	,034	,006	.	,000	,926	,000
		N	38	39	39	38	39	39	39	39	39	39
	QS8	Coefficient de corrélation	,166	,228	,158	,153	,375*	,186	,691**	1,000	,242	,669**
		Sig. (bilatérale)	,318	,163	,336	,358	,019	,258	,000	.	,137	,000
		N	38	39	39	38	39	39	39	39	39	39
	QS9	Coefficient de corrélation	-,072	,443**	,363*	,012	,156	-,187	,015	,242	1,000	,441**
		Sig. (bilatérale)	,668	,005	,023	,942	,344	,254	,926	,137	.	,005
		N	38	39	39	38	39	39	39	39	39	39
	T2	Coefficient de corrélation	,439**	,642**	,434**	,519**	,565**	,261	,569**	,669**	,441**	1,000
		Sig. (bilatérale)	,006	,000	,006	,001	,000	,108	,000	,000	,005	.
		N	38	39	39	38	39	39	39	39	39	39

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

جداول الوسط الحسابي لكل محور

جدول الوسط الحسابي لعبارات المحور الأول .

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Variance
Q1	39	3,62	,935	,874
Q2	39	3,92	,929	,862
Q3	39	3,38	1,115	1,243
Q4	39	3,36	1,203	1,447
T1	39	3,5705	,80897	,654
N valide (listwise)	39			

جدول الوسط الحسابي لعبارات المحور الثاني.

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Variance
T2	39	3,8063	,46889	,220
QS1	38	3,66	,994	,988
QS2	39	4,05	,972	,945
QS3	39	4,00	,858	,737
QS4	38	3,32	,933	,871
QS5	39	3,97	,873	,762
QS6	39	3,69	,950	,903
QS7	39	4,00	,858	,737
QS8	39	3,92	,929	,862
QS9	39	3,62	,963	,927
N valide (listwise)	37			

جداول إختبار الفرضيات (test binomial)

Test binomial

		Modalité	N	Proportion observée.	Test de proportion	Signification exacte (bilatérale)
T1	Groupe 1	<= 3	9	,23	,50	,001
	Groupe 2	> 3	30	,77		
	Total		39	1,00		
T2	Groupe 1	<= 3	1	,03	,50	,000
	Groupe 2	> 3	38	,97		
	Total		39	1,00		